وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري - تيزي وزو-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مدرسة الدكتوراه في القانون الأساسي والعلوم السياسية

تأثير مجلس الأمن على ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها

مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون

فرع: القانون الدولي العام

إشراف الأستاذ

د/ خلفان كريم

إعداد الطالب

خلوي خالد

لجنة المناقشة

- د/ صدوق عمر، أستاذ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو..... رئيساً.
- د/ خلفان كريم، أستاذ محاضر(أ)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو..... مشرفاً ومقرراً.
- د/ تاجر محمد، أستاذ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو..... ممتحناً.

تاريخ المناقشة: 2011/07/06

إهداء:

إلى والدي أطل الله في عمرهما
إلى أخي و أختي و أولادها
إلى جميع أفراد العائلة
إلى جميع أساتذتي و أخص بالذكر:
الأستاذ: د. تاجر محمد
إلى صديقي: لعمامري عصاد
إلى جميع هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا.

خلوي خالد

كلمة شكر

أقدم بخالص الشكر و عظيم الامتنان لأستاذي الفاضل:

الدكتور خلفان كريم

لقبوله الإشراف على هذا العمل و تعهده بالتصويب في جميع مراحل إنجازه.

خلوي خالد

قائمة أهم المختصرات:

أ- باللغة العربية:

- م. ج. ع. ق. إ. س: المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية والسياسية.

- ح.ل.ق.ل: حولية لجنة القانون الدولي.

ب- باللغة الأجنبية:

- **A.D.I**: Actualité de Droit International.
- **A.J.I.L**: American Journal of International Law.
- **A.F.D.I** : Annuaire Francais de Droit International.
- **CICC**: Coalition for International Criminal Court.
- **D.P.A**: Dayton Peace Agreement.
- **E.J.I.L**: European Journal of International Law.
- **J.J.H** : Journal Judiciaire de La Haye.
- **J.I.C.J**: Journal of International Criminal Justice.
- **H.I.L.J**: Harvard International Law Journal.
- **I.C.L.R**: International Criminal Law Review.
- **IFOR**: Multinational Implementation Force in Bosnia Herzegovina.
- **KFOR**: Multinational Force in Kosovo.
- **MANUTO** : Mission des Nations Unies au Timor Oriental.
- **MINUS**: Mission des Nations Unies au Soudan.
- **MONUC** : Mission des Nations Unies au Congo.
- **R.A.D.I.C**: Revue Africaine de Droit International et Comparé.
- **R.A.S.J.E.P** : Revue Algerienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques.
- **R.B.D.I**: Revue Belge de Droit International.
- **R.D.I** : Revue de Droit International.
- **R.D.I.S.D.P**: Revue de Droit International de Sciences Diplomatiques et Politiques.
- **R.I.D.P**: Revue Internationale de Droit Penal.

- **R.G.D.I.P** : Revue Generale de Droit International Public.
- **R.R.J** : Revue de la Recherche Juridique.
- **S.L.M**: Sudan Popular Movement.
- **SFOR**: Multinational Stabilization Force in Bosnia Herzegovina.
- **S.P.L.A**: Sudan Popular Liberation Army.
- **UN.AUMIS** : Mission des Nations Unies et de l'Union Africaine au Soudan.
- **UNMIBH**: United Nations Mission in Bosnia Herzegovina.
- **Z.I.S**: Festschrift fur International Strafrechtsdogmatik.

مقدمة

شهدت الحربان العالميتان الأولى والثانية مناخا إجراميا، ارتكبت فيه جرائم ذات خطورة كبيرة في حق الإنسانية على نحو جعل المجتمع الدولي بدأ في التفكير جديا في إعتقاد ثقافة المسؤولية عن الجرائم الدولية بدلا من ثقافة اللاعقاب (*la culture de l'impunité*) التي سادت تلك الفترة. وفي هذا السياق تدخل فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية عالمية تتكفل بمواجهة مثل هذه الأوضاع الإنسانية المأساوية. غير أن عظمة و إنسانية هذه الفكرة لم تكفل لها النجاح، لأسباب عديدة هي بالدرجة الأولى متعلقة بمصالح الدول المتضاربة و المختلفة، إلا بعد محاولات عديدة و مضمينة على مدى فترة خمسين سنة⁽¹⁾، رغم أن فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية وجد لها تجسيد قانوني في وقت مبكر من خلال ما نصت عليه المادة السادسة من إتفاقية الوقاية وقمع جريمة الإبادة الجماعية لسنة 1998⁽²⁾.

لقد كانت منظمة الأمم المتحدة عنصرا مهماً و أساسيا في المبادرة بهذه المحاولات التي تكالفت بعقد مؤتمر روما لإنشاء محكمة جنائية دولية في سنة 1998 و الذي تمخض عنه إبرام معاهدة روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة. وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب اللائحة رقم 260 (II) لسنة 1948 بحاجة المجتمع الدولي لإنشاء محكمة دولية ذات إختصاص جنائي، ودعت بالتالي لجنة القانون الدولي لبحث ودراسة إمكانية إنشاء محكمة جنائية دولية، بما في ذلك إنشاء دائرة جزائية على مستوى محكمة العدل الدولية⁽³⁾.

1- ونشير إلى أن نادى بإنشاء قضاء جنائي وتنظيمه الفقيه السويسري " غوستاف موانيهيه" (*Gustave Moynier*)، إذ إقترح سنة 1872 تنظيم قضاء دولي لمعاقبة الجرائم التي ترتكب ضد قانون الشعوب، ونادى بإنشاء محكمة تتألف من خمسة قضاة اثنان منهم يعينان بمعرفة المتحاربين ويعين الثلاثة الباقون من قبل الدولة المحايدة. راجع لتفاصيل حول هذا الإقتراح: علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي: أهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2001، بيروت، ص 172 ومايليها.

2- راجع هذا وتفصيل أكثر حول جريمة الإبادة الجماعية:

Pierre M. Martin, « le crime de génocide : quelques paradoxe », Le Dalloz, n°31, 2001, p.477 et S.

Richard J. Goldstone, «the role of the United Nations in the prosecution of international -3 criminals», Journal of Law & Policy, Vol.5, 2001, p.19.

كلف لجنة القانون الدولي بدورها في 3 جويلية 1949 مجموعة من الفقهاء لإعداد تقرير حول إمكانية إنشاء محكمة جنائية دولية، إلا أن هذا التقرير خلص إلى عدم إمكانية إنشاء هذه المحكمة لعدم حلول الأجل المناسب لذلك. وفي سنة 1950 أنشأت الجمعية العامة لجنة خاصة لوضع نظام أساسي لمحكمة جنائية دولية، التي رغم أنها تقدمت بنص جديد (*original*) في سنة 1951 ونص معدل في سنة 1953 إلا أن التعثر كان مصير هذه الوثيقة على مستوى الجمعية العامة بسبب الإختلاف بخصوص تعريف جريمة العدوان. وفي سنة 1957 قررت الجمعية العامة تأجيل موضوع دراسة إنشاء محكمة جنائية دولية إلى وقت غير محدد.

في خضم هذه المحاولات أنشئ مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا سابقا بموجب اللائحة رقم 808 لسنة 1993، ومن بعدها المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا بموجب اللائحة رقم 955 لسنة 1994، والتي تعتبر نقطة تحول ساهمت في بلورة وتيرة دراسة موضوع إنشاء محكمة جنائية دولية⁽¹⁾. ويمكن القول أن دور إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين الخاصتين في دفع الحركية التي إنتهت بإعتماد نظام روما الأساسي في 17 جويلية 1998، يكمن في كون الأحداث التي وقعت في يوغوسلافيا سابقا ورواندا و الجرائم الفظيعة التي اقترفت فيها، ساهمت في إيقاظ ضمير الحكومات وحتى الرأي العام، لأن إنشاء محكمة جنائية دولية من أجل محاكمة جرائم في بالغ الخطورة ومحاربة ثقافة اللاعقاب، أمر ضروري.

كما يكمن في الجدل الذي ثار بخصوص إنشاء هاتين المحكمتين من طرف مجلس الأمن، إذ حتى وإن كانت هذه الوسيلة الأكثر ملاءمة بالنظر إلى وجود حالة مستعجلة، إلا أن مسألة معرفة ما إذا كان لمجلس الأمن سلطة إنشاء مثل هذه المحاكم بموجب ميثاق

1- صرح في هذا الصدد الرئيس الأسبق للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا سابقا " أنطونيو كاسيزي" (*Antonio Cassese*) في ملاحظاته المقدمة إلى اللجنة الخاصة لإنشاء محكمة جنائية دولية التابعة للجنة القانون الدولي.

« Ces tribunaux (TPI) servent de tremplin pour la creation d'une cour permanente: celle-ci présentait l'avantage d'être stable et de n'être pas axée sur une region ou une situation déterminée » Voir: le Rapport de M. Pierre Branca, la commission des affaires étrangères, Assemblée Nationale, n°2141, 2000, p.14.

الأمم المتحدة كانت محل نقاش. وحتى وإن سلمنا بتمتع مجلس الأمن بهذه الصلاحية، فالأكيد أن عمل المحاكم الجنائية الدولية الخاصة قد أسفر عن مجموعة من المآخذ على نحو جعل مجموعة كبيرة من الدول بدأت ترى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة بواسطة معاهدة دولية هو البديل الأنسب.

على هذا الأساس استأنفت لجنة القانون الدولي أعمالها بخصوص إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، و أنشأت لهذا الغرض فريق عمل مكلف بإعداد نظام أساسي لهذه المحكمة، قدم لها تقارير كان أولها في سنة 1992 و الثاني سنة 1993 و الثالث سنة 1994 وهو الذي تبنته لجنة القانون الدولي⁽¹⁾. وفي سنة 1995 أنشأت الجمعية العامة لجنة خاصة لإنشاء محكمة جنائية دولية، وهذا من أجل الدراسة الجوهرية لمشروع النظام الأساسي الذي تقدمت به لجنة القانون الدولي. و كان تقرير هذه اللجنة المقدم في أواخر 1995 أساس عمل اللجنة التحضيرية المكلفة من طرف الجمعية العامة بإعداد نص معاهدة لنظام أساسي لمحكمة جنائية دولية. وفي شهر نوفمبر 1996 جددت الجمعية العامة التأكيد على المهمة الممنوحة للجنة التحضيرية التي عقدت ست جلسات و أعدت مشروع نظام أساسي جديد، أعتمد كوثيقة مرجعية قدمت لمؤتمر روما الدبلوماسي لإنشاء محكمة جنائية دولية، وتم عقد هذا المؤتمر تبعا لقرار الجمعية العامة رقم 52/160 في روما بدايتا من 15 جوان 1998 بمقر منظمة التغذية و الزراعة.

وبغض النظر عن الدور الكبير الذي أدته الأمم المتحدة في إطار تجسيد فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، فإن المحكمة الجنائية الدولية المنشأة بموجب نظام روما الأساسي، على خلاف المحاكم الجنائية الدولية الخاصة التي تعد أجهزة فرعية لمجلس

1- دريدي وفاء، المحكمة الجنائية الدولية ودورها في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص قانون دولي إنساني، جامعة الحاج دحلب، كلية الحقوق، الجزائر، 2008-2009، ص 46. وأنظر في هذه التقارير:

Rapport de la Commission du droit international sur les travaux de sa quarante-quatrième session (4 mai- 24 juillet), extrait de l'Annuaire de la Commission du droit international, Vol.II (2), Doc.A/47/10, pp.61-84, Rapport de la Commission du droit international sur les travaux de sa quarante-cinquième session (3 mai- 23 juillet 1993), extrait de l'Annuaire de la Commission du droit international, Vol.II(2), Doc.a/48/10, pp.104, 136. عن أعمال دورتها السادسة و الأربعين، (2 ماي- 22 جوان 1994)، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم 10 (A/49/10)، ص 23-113.

الأمن أنشئت بموجب الفصل السابع من الميثاق، تختلف قانونا عن الهياكل والأجهزة الأممية وبالتالي فهي تتمتع بشخصية قانونية خاصة بها⁽¹⁾. فمن المؤكد أن المحكمة الجنائية الدولية تجد أساسها القانوني في معاهدة دولية أبرمت بين الدول.

ومع ذلك لم تتجه نية واضعي نظام روما الأساسي إلى منح المحكمة الجنائية الدولية إستقلالية تامة في مواجهة الأمم المتحدة، على الأقل إذا أخذنا بعين الإعتبار الإختصاص المادي لهذه المحكمة الجديدة الذي هو مجال خصب لأنشطة الأمم المتحدة، إذ يتعلق هذا الإختصاص بما بات يعرف في القانون الدولي بالنواة الصلبة للجرائم الدولية⁽²⁾، بمعنى الجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب و جريمة الإبادة الجماعية و جريمة العدوان⁽³⁾، ونظام روما الأساسي في حد ذاته يقر أن مثل هذه الجرائم الخطيرة تهدد السلم والأمن و الرفاه في العالم⁽⁴⁾.

ولذلك تم النص على وجود علاقة بين المحكمة الجنائية الدولية و الأمم المتحدة تنظم بموجب إتفاق تعتمده جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي ويبرمه بعد ذلك رئيس المحكمة نيابة عنها⁽⁵⁾، ويعتبر هذا الإتفاق الأساس القانوني لهذه العلاقة. ولقد تم بالفعل إبرام هذا الإتفاق في عام 2004، مؤكدا الصلة الموجودة بين المسائل القضائية الجنائية الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين، لكن في هذه العلاقة أكد هذا الإتفاق إلزام كل من الأمم المتحدة و المحكمة الجنائية الدولية بالإحترام المتبادل لنظاميهما الأساسي والتزامهما بالتعاون من أجل تسهيل ممارسة مهامهما.

في هذا السياق يعتبر تدخل مجلس الأمن كجهاز رئيسي للأمم المتحدة في نشاط المحكمة الجنائية الدولية، الجانب الأكثر أهمية من جوانب علاقة الأمم المتحدة بالمحكمة الجنائية الدولية، بل حتى الجانب الذي كان الأكثر إثارة للجدل خلال مفاوضات مؤتمر روما خاصة بين الدول دائمة العضوية بقيادة الولايات المتحدة و الدول التي ترفض أي

1- تنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من نظام روما الأساسي على " تكون للمحكمة شخصية قانونية دولية، كما تكون لها الأهلية القانونية اللازمة لممارسة وظائفها وتحقيق مقاصدها " .

2- وقد سمتها المادة الأولى من نظام روما الأساسي بالجرائم الخطيرة موضع الاهتمام الدولي.

3- أنظر المادة الخامسة من نظام روما الأساسي.

4- أنظر الفقرة الثالثة من ديباجة نظام روما الأساسي.

5- أنظر المادة الثانية من نظام روما الأساسي.

تدخل من طرف مجلس الأمن في نشاط المحكمة الجنائية الدولية. والأكد أن لمثل هذا التدخل صلة وثيقة بحقيقة كون الجرائم التي تدخل في إختصاص المحكمة الجنائية الدولية المادي ترتكب عادة في إطار حالات هي محل انشغال مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من الميثاق، ويمكن أن تشكل هذه الجرائم في حد ذاتها تهديدا للسلام والأمن الدوليين⁽¹⁾.

يبدو أن نظام روما الأساسي لم يغفل هذه الحقيقة طالما أنه ضمن تدخل مجلس الأمن في عمل المحكمة الجنائية الدولية كمرآة عاكسة للعلاقة الموجودة بين حفظ السلم والأمن الدوليين من جهة، و الجرائم الداخلة في إختصاص المحكمة الجنائية من جهة أخرى.

يثار من هذا المنطلق التساؤل حول مدى تأثير تدخل مجلس الأمن على ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصاتها في نظر الجرائم الدولية، بما فيها جريمة العدوان. وبهدف معالجة ما تقدم قسمنا الخطة إلى فصلين أساسيين، ويحتوي كل فصل على مبحثين على النحو الآتي:

الفصل الأول: دور مجلس الأمن في تفعيل نشاط المحكمة الجنائية الدولية.

المبحث الأول: مدى الفعالية القانونية لإحالات مجلس الأمن في ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها.

المبحث الثاني: تقييم ممارسة مجلس الأمن في إطار سلطته في إخطار المحكمة الجنائية الدولية

الفصل الثاني: تبعية المحكمة الجنائية الدولية لمجلس الأمن الدولي.

المبحث الأول: سلطة مجلس الأمن في تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية.

المبحث الثاني: إختصاص المحكمة الجنائية الدولية وسلطات مجلس الأمن بشأن جريمة العدوان.

1- كيف مجلس الأمن في عدة مناسبات الجرائم الدولية على أساس أنها تهدد السلم والأمن الدوليين ولتفاصيل أوفى حول هذه الممارسة راجع: Pablo Antonio Fernandez Sanchez, « les violations graves des droits de l'homme comme une menace contre la paix », R.D.I.S.D.P., Vol.77, n° 1, 1999, pp.23-58.

الفصل الأول

دور مجلس الأمن في تفعيل نشاط المحكمة الجنائية الدولية

عكس نظام روما الأساسي فكرة مفادها أن هناك صلة وطيدة بين العدالة الجنائية الدولية و حفظ السلم والأمن الدوليين، وتؤكد هذه الفكرة التي أفرزتها ممارسة مجلس الأمن عندما أنشأ المحكمتين الجنائيتين الخاصتين القائمتين بموجب الفصل السابع من الميثاق، أن العدالة الجنائية الدولية هي إحدى الوسائل المساهمة في إستتباب وحفظ السلم والأمن الدوليين. وعكس نظام روما الأساسي الفكرة سالفة الذكر من خلال النص على تخويل مجلس الأمن الحق في إخطار المحكمة الجنائية الدولية كتدبير لحفظ السلم والأمن الدوليين. وكان الداعي الرئيسي وراء منح هذا الحق يجد أساسه في كون أن مجلس الأمن لن يكون مضطرا في المستقبل لإنشاء محاكم جنائية دولية خاصة جديدة لممارسة صلاحياته بموجب الفصل السابع من الميثاق. وهذا الأمر جعل في الواقع منح سلطة الإخطار لم تُثره في مؤتمر روما التأسيسي إلا بعض الاعتراضات من جانب عدد قليل من الدول.

يظهر هذا الأمر في حد ذاته إيجابيات سلطة مجلس الأمن في إخطار المحكمة الجنائية الدولية وهي أكثر من سلبياتها في إطار عمل المحكمة الجنائية الدولية. هذا ما أدى بالبعض إلى أن يصف هذا الجانب من جوانب علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية على أساس أنه "الدعم الإيجابية" لهذه العلاقة (*positive pillar*).

هذا القول يجد في حقيقة الأمر ما يبرره في كون إخطار مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية يقلل تبعية هذه المحكمة للدول من عدة جوانب، على نحو يسمح بتفعيل ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها. والوقوف على هذا الأمر يستدعي بالضرورة دراسة مدى الفعالية القانونية لسلطة مجلس الأمن في الإخطار في إطار ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها (المبحث الأول)، و تقييم الممارسة العملية لمجلس الأمن في هذا المجال (المبحث الثاني).

المبحث الأول

مدى الفعالية القانونية لإحالات مجلس الأمن في ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها

يتحدد مدى أهمية إحالات مجلس الأمن على المستوى القانوني في إطار ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لنشاطها القضائي، بمجموعة من العناصر، تتصل بالقيود والحدود القانونية التي ترد على حق مجلس الأمن في الإحالة، والتي تجد مصدرها في نظام روما الأساسي و ميثاق الأمم المتحدة (المطلب الأول). و بما يترتب من آثار قانونية تدخل مجلس الأمن في نشاط المحكمة الجنائية الدولية بتحريك إجراءاتها (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الحدود القانونية لسلطة مجلس الأمن في إخطار المحكمة الجنائية الدولية

تعتبر هذه الحدود عن الشرعية المتعلقة بإخطار مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية، وتتصل بالسند القانوني الذي يتأسس عليه مجلس الأمن لممارسة سلطة الإخطار (الفرع الأول). و بفكرة إستقلالية المحكمة إزاء إحالات مجلس الأمن (الفرع الثاني). وتتصل أخيراً بحدود الإختصاص الزمني و المادي للمحكمة الجنائية الدولية (الفرع الثالث).

الفرع الأول

الأساس القانوني لسلطة مجلس الأمن في إخطار المحكمة الجنائية الدولية

يطرح الأساس القانوني لسلطة مجلس الأمن في إخطار المحكمة الجنائية الدولية تساؤلاً يتعلق بمعرفة مرجعيته القانونية لممارسة هذه السلطة (أولاً). والوسيلة القانونية التي بها تكون هذه الممارسة (ثانياً).

أولاً : المرجعية القانونية لسلطة مجلس الأمن في الإخطار

يسوغ للمحكمة الجنائية الدولية أن تمارس نشاطها القضائي استناداً إلى المادة 13(ب) من نظام روما الأساسي " إذا أحال مجلس الأمن ،متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق ، حالة إلى المدعي العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم⁽¹⁾ قد

1- تتمثل هذه الجرائم في الجرائم المنصوص عليها في المادة 05 من نظام روما الأساسي.

أرتكبت" (1).

وفقا لهذا النص يكون مجلس الأمن أحد الأجهزة المخول لها سلطة تحريك إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب الدول الأطراف و المدعي العام(2). ويظهر من خلاله أن نظام روما الأساسي أخذ بعين الإعتبار ممارسة مجلس الأمن في مجال العدالة الجنائية الدولية في إطار إنشائه للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين الخاصتين القائمتين، إذ أن هذا النص يشترط في إحالات مجلس الأمن للمحكمة أن تكون على أساس الفصل السابع من الميثاق(3). بذلك يجب أن لانرى في نظام روما الأساسي على ضوء المادة 13(ب) إلا اعترافا بسلطات مجلس الأمن في مجال العدالة الجنائية الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، دون أن يكون قد أنشأ سلطات جديدة لهذا الجهاز. وفي هذا السياق أشارت لجنة القانون الدولي إلى أن منح مجلس الأمن سلطة إخطار المحكمة " لا يضيف إلى سلطات مجلس الأمن المنصوص عليها في الميثاق أو يزيد لها"، لكن " يتيح له الإنتفاع من الآلية القضائية المنشأة بموجب النظام الأساسي"(4). وعلى هذا الأساس يمكن القول أن نص المادة 13(ب) يجد أساسه في سلطات وواجبات مجلس الأمن في ضمان تكريس المسؤولية الجنائية الفردية في إطار صلاحياته في حفظ السلم و الأمن الدوليين(5).

في إتجاه آخر يرى الأستاذ إرفي كاسن (Hervé Cassin) أن سلطة مجلس الأمن في إخطار المحكمة من الأمور المستحدثة، لأنه إلى حد منح المجلس هذه السلطة وفقا لنظام

1- أنظر المادة 13(ب) من نظام روما الأساسي.

2- أنظر في هتين الآليتين: المادة 13(أ) ، (ج) و المادتين 14 و 15 من نظام روما الأساسي.

3- أنظر بهذا الخصوص:

Ioannis Prezas, « la justice pénale internationale à l'épreuve du maintien de la paix : à propos de la relation entre la cour pénale internationale et le conseil de sécurité », R.B.D.I, n°1, 2006, p.63.

ونشير إلى أن ثمة إقتراحات تم تقديمها في مؤتمر روما تتمثل في إمكانية أن يحرك مجلس الأمن إختصاص المحكمة الجنائية الدولية على أساس قرار يتخذه في إطار الفصل السادس من الميثاق (الخاص بالتسوية السلمية للمنازعات)، لكن لم يؤيد هذا الإقتراح إلا من دول قليلة لم تكن الولايات المتحدة و هولندا من بينها. راجع في هذا:

La Cour pénale internationale : la route ne s'arrête pas à Rome, Rapport hors série de la lettre bimensuelle de la F.D.H, n°226, 1998, p.10.

4- تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها السادسة و الأربعين، المرجع السابق، ص 61.

5- Doreid Becheraoui, « l'exercice des compétences de la cour pénale internationale », R.I.D.P, -5 Vol.76, 2003, p.335.

روما الأساسي، لم نكن نتحدث عن سلطة مباشرة لمجلس الأمن في إخطار جهاز قضائي، فكانت لهذا الأخير إمكانية طلب الآراء الإستشارية فقط⁽¹⁾، لكن ليس له أن يكون طرفاً في القرارات القضائية⁽²⁾.

أثار وضع المادة 13(ب) لشرط تأسيس مجلس الأمن في إخطاره للمحكمة الجنائية الدولية على الفصل السابع من الميثاق، تساؤلاً حول هل يعتبر إجراء الإخطار مسألة موضوع أو مسألة إجرائية⁽³⁾؟، وهذا الأمر يكتسي أهمية كبيرة إذ على ضوءه يمكن القول بوجود ما يسمى "بحق الاعتراض" أو "حق الفيتو" في الأوضاع التي يحيلها مجلس الأمن للمحكمة وإستعماله من طرف الدول دائمة العضوية في هذا المجلس. لذلك فالمشكل هنا ليس "بالحيادي" إن صح القول طالما أن مشكل القوى الكبرى هو الذي أثير في هذا الصدد⁽⁴⁾.

يبدو أن إخطار مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية يعتبر من المسائل الموضوعية بالنظر إلى ميثاق الأمم المتحدة، وفي جميع الأحوال فتكييف هذه المسألة في حالة الشك يعد من المسائل الموضوعية⁽⁵⁾. مع الإشارة إلى أنه يمكن دراسة هذه المسألة على أساس اعتبارها شرطاً إجرائياً بالنظر إلى نظام روما الأساسي⁽⁶⁾.

كما أن وضع المادة 13(ب) لشرط أن يتأسس مجلس الأمن في إخطار المحكمة على الفصل السابع من الميثاق، يجعل إجراء الإخطار مرتبطاً بإجراء جوهري آخر أو بالأحرى

1- ويتعلق الأمر هنا بمحكمة العدل الدولية حسب المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة. ونذكر أن خلال وضع ميثاق الأمم المتحدة كانت هناك محاولات لتحويل مجلس الأمن حق إحالة "قضايا" إلى محكمة العدل الدولية، لكنها باءت بالفشل في مؤتمر "سان فرانسيسكو". وتضمن الميثاق بالمقابل مايسميه الأستاذ "فريدريك كيرجيس" (Frédéric Kirgis) "بالحكم ذي الأهمية الكبيرة في تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية" (المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة). راجع:

Nsongurua J. Udombana, "pay back time in Sudan? Darfour in the international criminal court", Tulsa J.Comp. & Int'L L., n°13, 2005, pp.15, 16.

2- Audition de MR. Hervé Cassin, in André Dulait, la Cour pénale internationale, Rapport d'information n°313, commission d'affaires étrangères, Parlement Français.

3- راجع حول التمييز بين المسائل الإجرائية والموضوعية: محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 1982، من صفحة 342 إلى 344.

André Dulait, Op.Cit., p.63.

-4

Serge Sur, « vers une Cour pénale internationale », R.D.I.P, n°1, 1999, p.44.

-5

Ioannis Prezas, Op.Cit., p.63.

-6

فهو قيد أساسي يلتزم مجلس الأمن بمراعاته، لأن جميع التدابير التي تتخذها بموجب الفصل السابع يجب أن تجد تبريراً في التقرير المسبق لإحدى الحالات المشار إليها في المادة 39 من الميثاق⁽¹⁾. ويعتبر التقرير المسبق السبب القانوني لأي تدبير من التدابير القمعية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق، مما يجعله ينطبق على إخطار مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية.

من الملاحظ أن مجلس الأمن يقوم في غالب الأحيان بإستعمال وصف **تهديد السلم والأمن الدولي أو الإقليمي** في تدخلاته بموجب المادة 39 من الميثاق، إلى درجة أنه جرى الحديث بهذا الخصوص على **"رمز تهديد السلم"**⁽²⁾. ويعد هذا الوصف الأكثر ملاءمة لربط حفظ السلم والأمن الدوليين و العدالة الجنائية الدولية، على الأقل إذا سلمنا بالتجربة السابقة لمجلس الأمن في هذا المجال⁽³⁾.

لايسوغ إذاً لمجلس الأمن أن يقرر كلمة القانون، كما حدث في **"قضية لوكيربي"**⁽⁴⁾، قبل أن يكون لديه تحقق مسبق من الأوضاع المشار إليها في المادة 39 من الميثاق. وبالتالي ليس لمجلس الأمن أن يقرر مباشرة وجود أعمال الإبادة الجماعية و جرائم الحرب و جرائم ضد الإنسانية ليقوم بالتحقق بعد ذلك من أوضاع المادة 39 من الميثاق⁽⁵⁾، وحتى إن قدر المجلس أن مثل هذه الحالة هي نتيجة مباشرة للضرورة الإنسانية، إذ رُغم ذلك

1- وتتمثل هذه الحالات في تهديد السلم والأمن الدوليين، والإخلال بالسلم، وعمل من أعمال العدوان.

2- (« label' menace contre la paix ») راجع:

Nathalie Thomé, les pouvoirs du conseil de sécurité au regard de la pratique récente du chapitre VII de la charte des nations unies, P.U.A.M, 2005, p.98.

3- بالفعل نجد إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين الخاصتين القائمتين كان أساسه حالة مهددة للسلم نتيجة إرتكاب إنتهاكات خطيرة للقانون الدولي حسب الفقرة الأولى و الرابعة من ديباجة اللائحة رقم 827. و الأمر نفسه بالنسبة لللائحة رقم 955 المتعلقة برواندا . كما أكدت اللائحة رقم 1593(2005) على هذا الأمر، من خلال أخذها بعين الإعتبار، ولو بشكل غير مباشر، لإنتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، لتكيف بعد ذلك الحالة في السودان على أساس أنها مازالت تهدد السلم والأمن الدوليين. راجع: Ioannis prezas, Op.Cit., p.64. وأنظر في تقييم هذه اللائحة: المبحث الثاني من هذا الفصل، ص 48 ومايليها.

4- إذ تصرف مجلس الأمن دون أن يكون لديه تحقق مسبق من الأوضاع المنصوص عليها في المادة 39 من الميثاق. ولتفاصيل أوفى حول القضية راجع: مها محمد الشبوكي، إشكاليات قضية لوكيربي أمام مجلس الأمن، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع و الإعلان، الطبعة الأولى، ليبيا، 2000.

5- Nasser Zakr, « les aspects institutionnels de la cour pénale internationale », J.D.I., n°2, 2002, p.471.

يجب على مجلس الأمن أن يتحقق من حالة واقعية يمكن تحديدها موضوعيا على درجات متفاوتة⁽¹⁾، وعلى هذا الأساس يمكن للمجلس أن يقول أن في مثل هذه الحالة تم ارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم المشار إليها سالفا⁽²⁾.

الملاحظ أن تكييف مجلس الأمن لإحدى الحالات الواردة في المادة 39 من الميثاق من أجل تفعيل الفصل السابع لإخطار المحكمة الجنائية الدولية أمر لا يتحقق في جميع الحالات، لأن من المحتمل جدا أن المجلس يمكنه أن يشتغل بأفعال الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في وقت السلم على أساس الممارسة الحديثة لهذا الجهاز، وثمة صعوبة في إقامة صلة بين الجرائم المرتكبة في أوقات السلم من جهة وتهديد السلم والأمن الدوليين من جهة أخرى. وعمل مجلس الأمن، على أن تكون أوقات النزاعات المسلحة وإنهيار النظام الداخلي لدولة معينة المجال الخصب لمثل هذه الصلة⁽³⁾.

ثانياً: الوسيلة القانونية لممارسة مجلس الأمن سلطته في إخطار المحكمة الجنائية الدولية
يؤخذ على المادة 13(ب) من نظام روما الأساسي أنها جاءت غامضة في مسألة تحديد كيفيات إخطار مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية⁽⁴⁾، وعلى هذا الأساس تساءل الفقه عن طبيعة شكلية إحالة مجلس الأمن⁽⁵⁾. فماذا تقصد المادة 13(ب) من مصطلح "إحالة"؟. وتتعلق الإجابة عن هذا التساؤل بمعرفة ما إذا كانت إحالة مجلس الأمن تستدعي أن تكون بواسطة لائحة أو بوسائل أخرى ذات شكلية بسيطة (*other less formal means*)

1- فوجود الواقعة هو الركن الموضوعي الذي يسمح لمجلس الأمن بتحويل الإختصاص إلى عمل مادي راجع: وليد فؤاد المحاميد، "القيود المفروضة على مجلس الأمن"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 21، ع 1، 2005، ص 56.

2- Flavia Lattanzi, « la compétence de la Cour pénale internationale et le consentement des Etats », R.D.I.P., n°2, 1999, p.441.

ويرى الأستاذ (Ioannis Prezas) أن الإلحاح على مسألة معرفة ما إذا كان على مجلس الأمن أن يقرر أن حالة من حالات المادة 39 من الميثاق وجدت نتيجة لارتكاب جرائم داخلية في إختصاص المحكمة الجنائية الدولية أو إذا كان من الضروري أن ترتكب هذه الجرائم في إطار حالة تهدد موضوعيا السلم ليس ما يبرره، في الوقت الذي يتمتع فيه مجلس الأمن بسلطة تقديرية واسعة في تكييف الحالات المبررة لتدخله. راجع: Ioannis Prezas, Op.Cit., p.63

3- لتفاصيل أوفى حول هذا الموضوع راجع: Flavia Lattanzi, Op.Cit., pp.437, 438.

4- على عكس إحالة الدول الأطراف و المبادرة من مدع عام المحكمة الجنائية الدولية، إذ تم تحديد الإجراءات المتبعة في إطارها، بموجب المواد 14 و 15 من نظام روما الأساسي .

5- يوبي عبد القادر، "علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية"، مجلة العلوم القانونية و الإدارية، ع 2، 2006، ص 217.

وإذا كانت اللائحة هي الشكلية المطلوبة للإخطار، فالتساؤل يطرح حينئذ حول الطابع الإلزامي لمثل هذه اللائحة⁽¹⁾، من نواحي أخرى هل الأمر يتعلق بقرار ملزم (*decision*) أو بتوصية بسيطة (*simple recommandation*)⁽²⁾.

من الظاهر أن الوسيلة القانونية التي يخطر على أساسها مجلس الأمن المحكمة الجنائية الدولية، تكون في شكل لائحة ذات قيمة قانونية ملزمة، ويعود هذا الأمر إلى عدد من الإعتبارات⁽³⁾.

يتمثل الإعتبار الأول في كون التوصية ليس لها طابع إلزامي، و لا تتفق بذلك مع المنطق المعمول به في مجال العدالة الجنائية الدولية كما سبق أن أسفرت عنه الممارسة السابقة لمجلس الأمن. ويبدو أن أية توصية محتملة يوجهها مجلس الأمن للمدعي العام بموجب الفصل السابع من الميثاق، ستقيم بلا شك على أساس أنها معلومات متاحة حسب مفهوم المادة 15(2) من نظام روما الأساسي لأغراض تحريك آلية المبادرة التلقائية (*proprio motu*)⁽⁴⁾.

إضافة إلى ذلك إذا سلمنا أنه من حق مجلس الأمن توجيه توصية إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي تعتبر أطرافاً في نظام روما الأساسي، من أجل إخطار هذه الدول للمحكمة الجنائية الدولية وفقاً للمادة 13(أ) و 14، فإنه لا يمكن إسناد هذا الإخطار لمجلس الأمن⁽⁵⁾. هذا ما سيجعل هذا الإخطار مفتقراً لأي أثر من الآثار المترتبة على كون الإخطار

Ruth B. Philips, "the international criminal court statute: jurisdiction and admissibility", -1 criminal law forum, n°10, 1999, p.72.

2- يطرح هذا التساؤل بالحاح خاصة أن ضرورة استناد مجلس الأمن إلى الفصل السابع من الميثاق لإخطار المحكمة الجنائية الدولية، يفتح للمجلس وفقاً للمادة 39 من الميثاق الباب أمام إتخاذ توصيات أو قرارات وفقاً للمادة 41 وما يليها.

3- مع أننا نلاحظ أن صياغة المادة 13(ب) لم تكن نتيجة الصدفة، بإعتبار المادة 10 من مشروع النظام الأساسي للجنة التحضيرية المقدم لمؤتمر روما التأسيسي، تقترح من بين إقتراحات عديدة عبارة « **après que la décision à été prise (Officiellement)...** » راجع في نص المادة 10:

Rapport du comité préparatoire pour la création d'une cour criminelle internationale, A/CONF.183/2/ADD.1, (14 avril 1998), p.34.

غير أن الملفت للإنتباه هو أن الموضوع المتعلق بالوسيلة القانونية المطلوبة لمجلس الأمن لإخطار المحكمة لم يكن محل جدل، على عكس مسائل أخرى متعلقة بدور مجلس الأمن في نشاط المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي لم تكن صياغة

المادة 13(أ) مجالاً لمحادثات معمقة بل أنها تميزت بالعجرفة و السرعة. راجع: Ruth B. Philips, Op.Cit., p.72.

4- وهذا يصدق كذلك على اللوائح المتخذة خارج إطار الفصل السابع من الميثاق. راجع:

Ioannis Prezas, Op.Cit., p.65.

idem, pp.65,66.

صادرا عن مجلس الأمن⁽¹⁾.

أما الإعتبار الثاني، فيتمثل فيما ينبثق عن الأعمال التحضيرية، إذ يلاحظ أن معظم مشاريع الأنظمة الأساسية المتعاقبة المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، كانت تستعمل مصطلح "قرار"، مع أن مشروع لجنة القانون الدولي لسنة 1994 تحاشى في مادته 23(1) ذكر هذا المصطلح واكتفى بالقول أن مجلس الأمن يخطر المحكمة الجنائية الدولية متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق⁽²⁾. لكن مع ذلك أشارت لجنة القانون الدولي إلى مصطلح "القرار" في تعليقها على المادة 25 من المشروع، بالقول أنه: "وحسبما وردت الإشارة إليه (... بصدد المادة 23، وفي الحالات التي تمارس المحكمة إختصاصها بناء على قرار من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع"⁽³⁾. بالتالي يبدو أن وجود "القرار" شرط لازم لإخطار المحكمة في نظر لجنة القانون الدولي، بما أن هذه الأخيرة ذكرت بالمادة 23 في تعليقها سالف الذكر، مع الإشارة إلى ضرورة تبني مجلس الأمن لقرار ملزم لإخطار المحكمة الجنائية الدولية. أضف إلى ذلك أن هذه اللجنة رفضت إدراج إمكانية منح الجمعية العامة سلطة الإخطار بسبب عدم قدرتها على إصدار قرارات ملزمة. بعبارة أخرى "لا ينبغي إدراج مثل هذا الحكم (سلطة الإخطار) لأن الجمعية العامة لاتملك بموجب الميثاق سلطة المساس مباشرة بحقوق الدول ضد إرادتها"⁽⁴⁾.

من هذا المنطلق يمكن القول أنه لا يوجد اليوم ما يمنع تأويل عبارة "متصرفا بموجب الفصل السابع" على أساس المعنى الذي إعتمده لجنة القانون الدولي في مشروعها لسنة 1994. خاصة أن الإتفاق المنظم للعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية و الأمم المتحدة يؤكد هذا الأمر⁽⁵⁾.

إن القول بأن القرار الملزم هي الوسيلة القانونية التي بها يخطر مجلس الأمن المحكمة الجنائية الدولية يجعلنا نتساءل حول الحكم الذي سيُدخل فيه مجلس الأمن تدبير الإخطار،

1- أنظر في الآثار القانونية المترتبة على إحالات مجلس الأمن، صفحة من 28 إلى 47.
2- مع الإشارة إلى أن الترجمة العربية تشير إلى أنه "إننا قرر مجلس الأمن لدى مباشرته لعمله وفقا للفصل السابع..."، هذا على خلاف الصياغتين الإنكليزية والفرنسية اللتان أخذنا بهما.
3- تقرير لجنة القانون الدولي، المرجع السابق، ص 65.
4- نفس المرجع، ص 62.
5- أنظر المادة 17 من الإتفاق حول علاقة المحكمة الجنائية الدولية مع منظمة الأمم المتحدة.

وبعبارة أخرى، في أية تدابير من التدابير المتاحة لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع يمكن إدخال إجراء الإخطار؟.

رغم التردد من جانب بعض الدول و الفقه على حد سواء، فإنه عموماً من المسلم به أن سلطة مجلس الأمن في إنشاء المحاكم الجنائية الدولية الخاصة تقع تحت طائلة المادة 41 من الميثاق كتدبير لا يستدعي استخدام القوة المسلحة، الشيء الذي أكدت الغرفة الإستئنافية للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا سابقاً في "قضية تاديش"⁽¹⁾. ولا يوجد ما يمنع القول بهذا الشيء بالنسبة لإخطار مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية⁽²⁾.

الفرع الثاني

إستقلالية المحكمة الجنائية الدولية كقيد لسلطة مجلس الأمن في الإحالة

تعكس أحكام نظام روما الأساسي فكرة أن لا تتحول المحكمة الجنائية الدولية إلى جهاز قضائي تنتفي فيه الإستقلالية و الحياد أمام حق مجلس الأمن في إحالة الأوضاع إليها، وهذا من خلال النص على ضرورة إحترام مجلس الأمن في ممارسته لهذا الحق بحدود موضوع إحالاته للمحكمة (أولاً). وكذا من خلال جعل إحالاته متوقفة على قبولها من طرف المحكمة الجنائية الدولية (ثانياً).

أولاً: تقيد مجلس الأمن بإحالة "الحالات" للمحكمة الجنائية الدولية.

من بين الإختيارات التي أعدت على مستوى اللجنة التحضيرية كان الإختيار الذي على أساسه يجوز لمجلس الأمن إحالة "قضية بعينها" أو "واقعة" إلى المحكمة الجنائية الدولية وليست "حالة بسيطة". فهذه الهيئة ستكون لديها إذا سلطة حقيقية وذاتية لتوجيه أصابع

1- أنظر: Arrêt relatif à l'appel de la défense l'exception préjudicielle d'incompétence, le procureur C/ Dusko Tadic, Alias « Dule », chambre d'appel, (2 octobre 1995), Par. 33, 36.

وراجع حول هذه القضية:

H. Ascension, A. Pellet, « l'activité du tribunal pour l'ex-Yougoslavie (1993-1995), A.F.D.I, Vol. 45, N°1, pp.101-136.

وأنظر كذلك في تأكيد المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا على توجه المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا سابقاً بشأن شرعية هذه المحكمة، في قضية "كانياباشي" (kanyabashi):

Brigitte Sterne, « légalité et compétence du tribunal pénal international pour le Rwanda : l'affaire kanyabashi, A.D.I, février 1999, in <http://R.I.D.I.ORG/Adi>.

2- هذا رغم من أن الأستاذ فليب وكيل (philipe weckel) يشكك في طبيعة الإخطار كتدبير من تدابير الفصل السابع من الميثاق لتفاصيل أوفي حول هذه المسألة وانتقاد هذا الموقف. راجع: Ioannis Prezas, Op.Cit., p.65.

الإتهام للأفراد المشتبه في مسؤوليتهم عن الجرائم المرتبطة بإحدى الحالات المذكورة في المادة 39 من الميثاق⁽¹⁾.

أما في مؤتمر روما التأسيسي، فقد تم الإتفاق على أن مجلس الأمن له إمكانية إخطار المحكمة الجنائية الدولية بـ"حالة" وليس بـ"قضية" أو "حادث بعينه"، وكان هذا الإقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أعد قبلا على مستوى اللجنة التحضيرية أيضا بخصوص فرض الإحالة بواسطة دولة ما⁽²⁾.

رغم ورود هذين المصطلحين في مواضيع عديدة من نظام روما الأساسي أو حتى في نظام قواعد الإجراءات والإثبات، فلم يتم تعريفهما لتمييزهما عن بعضهما البعض. ويرى "رود راستون" (Rod Rastan) في هذا السياق أن مصطلح "حالة" يتميز بأبعاد واسعة وعامة مقارنة مع مصطلح "قضية"، ويظهر في حقيقته الحدود التي في إطارها يحدد المدعي العام ما إذا كانت هناك أسباب معقولة لمباشرة التحقيق. ووفقا للمحادثات التي تمت على مر التاريخ التفاوضي لنظام روما الأساسي، وضع مصطلح "حالة" كان بنية تجسيد مسرح التحقيقات بأبعاد موضوعية⁽³⁾.

أما الأستاذ "محمود شريف بسيوني" فيرى أن "الحالة" هي النص الفعلي العام الذي يعتقد بموجبه أن جريمة داخلية في إختصاص المحكمة (حسب المادة 5 من النظام) قد تم ارتكابها". كما يؤكد أنه "لا يمكن تفسير لفظ الحالة ذلك التفسير المحدود أو الضيق الذي يعني قيام نزاع بين مجموعة أو فرد أو وحدة عسكرية، أو أن يفسر ليشير إلى حدث معين دون الرجوع إلى السياق العام للنص"⁽⁴⁾. وحسبه "هذا المعنى المقصود للفظ حالة سوف يكون مختلفا من واقعة إلى أخرى، ولكن يجب أن يتم تعريفه عن طريق المدعي العام، و

1- Flavia Lattanzi, Op.Cit., pp.438, 439.

2- سعيد عبد اللطيف حسن، المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، دط، مصر، 2004، ص 292. ونشير إلى أن لجنة القانون الدولي في مشروعها لسنة 1994 قد أخذت بلفظ "الحالة" وعلقت عليه اللجنة بالقول "وكان في مفهوم اللجنة أن مجلس الأمن لن يحيل إلى المحكمة دعوى ما بمعنى إدعاء موجه ضد أفراد معينين بالإسم، بل تتوجب المادة 23(1) أن يحيل إلى المحكمة مسألة ما أي حالة ينطبق عليها الفصل السابع...". راجع: تقرير لجنة القانون الدولي، المرجع السابق، ص 62.

3- Rod Rastan, "what is a case for the purpose of the Rome statute", criminal law forum, n°10, 2005, p.435.

4- محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية (مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي)، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2004، مصر، ص 45، 46.

بالتالي يخضع للمراجعة القانونية من قبل دائرة مكونة من ثلاثة قضاة ومراجعة نهائية من دائرة الاستئناف...⁽¹⁾.

ونشير إلى أن المحكمة الجنائية الدولية لم تفوت فرصة تحديد وتعريف مصطلح "حالة"، وأصدرت الدائرة التمهيدية قرارا هو الأول من نوعه⁽²⁾، عالجت فيه لأول مرة تعريف وتمييز مصطلحي "الحالة" و "القضية". ولقد وضعت الدائرة التمهيدية في هذا الإطار خصائص مصطلح "الحالة" بالقول أن "الحالات، التي تعرف بصفة عامة بالنظر إلى عدة معايير تشمل معايير زمنية، إقليمية وفي بعض الأحيان معايير شخصية...، ترتب إجراءات مقررة في النظام الأساسي من أجل أن يقرر ما إذا كان يجب أن تكون حالة معينة محل تحقيق جنائي، و التحقيق في حد ذاته"⁽³⁾.

الملاحظ أنه إذا كان تعريف مصطلح "حالة" من الناحية النظرية واسعا وشاملا، فالدائرة التمهيدية إقترحت مع ذلك تعريفا بسيطا للأخذ به على المستوى العملي، بما أنها تستند إلى تصرف دقيق في الإجراءات، بمعنى إصدار مذكرة توقيف أو تكليف بالحضور، فقبل هذا التصرف يكون من الضروري الحديث على لفظ "حالة"، ثم لفظ "قضية"⁽⁴⁾.

أما بشأن الدواعي من حصر موضوع إحالات مجلس الأمن في "الحالات" دون "القضايا"، فتتمثل في تفادي تسييس المحكمة الجنائية الدولية من خلال كبح سلطة مجلس الأمن من حمل أفراد محددين أمامها⁽⁵⁾، لأن حصر إخطار المجلس في "الحالات" هو "الأكثر إتصافا بنظام القضاء الجنائي. وفي الواقع فالتصرف تجاه الفاعلين المشتبه في ارتكابهم لجرائم نوعية محددة، لايمكن أن يعتمد مطلقا على إختيار سياسي سواء كان ذلك

1- محمود شريف بسيوني، المرجع السابق، ص 45، 46.

2- décision sur les demandes de participation à la procédure de VPRS1, VPRS2, VPRS3, VPRS4, VPRS5, VPRS6, ICC-01/04-101, 17 janvier 2006, (ci-après décision).

ولتفاصيل أوفى حول هذا القرار راجع:

David Lounici et Damien Scala, « première décision de la Cour pénale internationale relative aux victimes : Etats des lieux et interrogations », R.I.D.P, Vol.76, 2007, pp.375- 408.

3- décision, par.65. وأنظر في تعريف "القضية" الفقرة نفسها أيضا.

4- David Lounici et Damien Scala, Op.Cit., pp.386, 387.

5- Ruth B. Philips, Op.Cit., p.72

الجهاز تابعا للأمم المتحدة أو لأحد أعضاء المجتمع الدولي"⁽¹⁾.

يترك إذا هذا الإختيار المتبنى للمدعي العام حرية التصرف بتحريك أو عدم تحريك الإجراءات بشأن المتهم إذا أخطرت من طرف مجلس الأمن هذا من جهة، ومن جهة أخرى يخول له التصرف التلقائي⁽²⁾. وفي كل هذا وذاك يعد ضمانة أساسية لإستقلالية المدعي العام وعبره المحكمة الجنائية الدولية.

لكن السؤال المطروح في هذه الحالة هو ما مدى مطابقة هذا الإختيار مع ميثاق الأمم المتحدة؟. وفي هذا الصدد يرى بعض الفقهاء أن إحالة مجلس الأمن "وقائع محددة" للمحكمة يتجاوز حتما) إذ لايعتقد هؤلاء الفقهاء ثمة مصلحة إنسانية من الإنتقائية التي يقرر من خلالها مجلس الأمن تدخله) الحدود المفروضة على المجلس بواسطة الفصل السابع. فهذه الحدود تبين في الواقع أن هذه الهيئة يمكنها أن تنشغل وتهتم بالحالات فقط وليست الأحداث، و ينشغل بهذه الحالات مسبقا وقبل كل شيء بالتحقق من وجودها⁽³⁾.

أما إحالة "واقعة"، التي تشكل بلاغا محددًا عن جريمة أو عدة جرائم فردية، وحتى وإن كانت مرتبطة بحالة الضرورة من أجل السلم، لايمكن أن تعتبر تدبيرًا لإعادة السلم لنصابه أو الحفاظ عليه، فهي بلاغ وليست تدبيرًا⁽⁴⁾ يخرج عن نطاق صلاحيات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع⁽⁵⁾.

بغض النظر عن هذا الرأي، لا يوجد ما يمنع التساؤل حول إمكان تأثير قضية محددة في بعض الأحيان على حالة بأكملها هي محل دراسة من طرف مجلس الأمن على نحو يعد إفلات أشخاص معينين من العقاب تهديدا للسلم والأمن الدوليين⁽⁶⁾. هذا الأمر في الواقع غير مستبعد على الأقل بالنظر إلى بعض مواقف المجلس في إطار المساءلة الجنائية الفردية⁽⁷⁾.

1- سعيد عبد اللطيف حسن، المرجع السابق، ص 292.

2- Flavia Lattanzi, Op.Cit., p.439.

3- سعيد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 291. وأنظر في شرط التحقق المسبق من وجود حالة من حالات المادة 39 من الميثاق: الفرع الأول من هذا المطلب، ص 13 ومايلها.

4- بن عامر تونسي، "تأثير مجلس الأمن على المحكمة الجنائية الدولية"، م.ج.ع.ق.إ.س، 4ع، 2008، ص235.

5- Flavia Lattanzi, Op.Cit., p.439.

6- Ioannis Prezas, Op.Cit., p.66.

7- نشير مثلا إلى قضية لوكيربي أين كيف مجلس الأمن بموجب اللانحة رقم 748 لسنة 1992 أن عدم تسليم الراجعتين الليبتيين المشتبهان في حادثة لوكيربي من طرف الحكومة الليبية يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وهذا يستنتج من =

إلا أن هذه المواقف غير ثابتة. إذ أكدت اللائحتان رقم 827(1993) و955(1994) المتعلقةتان بالمحاكم الجنائية الدولية الخاصة القائمة، على فكرة أن مجلس الأمن لا يمكن أن يهتم بالمساءلة الجنائية لأفراد معينين، وإكتفت كلا من هتين اللائحتين بالإشارة إلى أن إختصاص المحاكم المذكورة سيكون محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم التي تدخل في إختصاصها⁽¹⁾.

في جميع الأحوال، نجد تحديد مجلس الأمن لهوية شخص أو أكثر لايمس البتة سلطات المحكمة الجنائية الدولية بشأن الأشخاص الذين سيتهمون في نهاية الأمر⁽²⁾.

ثانياً: تقيد مجلس الأمن بقبول إحالاته من طرف المحكمة الجنائية الدولية

حدد نظام روما الأساسي قواعد إنعقاد الإختصاص للمحكمة الجنائية الدولية وقبول الدعوى أمامها، إذ وضع هذا النظام الأساسي آلية لتحديد إختصاص وقبول الدعوى أمامها، وأشارت إليها المادة 13 سالفه الذكر. وما يخفف حدة القلق التي تثيرها قرارات مجلس الأمن أنه لا مجلس الأمن يمتلك سلطة تحديد إختصاص المحكمة الجنائية الدولية أو قبول الدعوى أمامها في قرار الإحالة، ولا المحكمة ملزمة بمثل هذا القرار بل أن هذه المادة إشتطت لكي تمارس المحكمة الجنائية الدولية إختصاصها على الدعوى المحالة إليها من قبل مجلس الأمن أن تكون تلك الممارسة وفقاً للنظام الأساسي لهذه المحكمة، وما يضعه هذا النظام الأساسي من قواعد لتحديد إختصاص المحكمة وقبول الدعوى أمامها، مما يعزز إستقلالية هذه المحكمة ويمنع أية محاولة للهيمنة عليها⁽³⁾.

لذلك يجب النظر إلى إحالة مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية على أساس أنها تنصرف إلى استرعاء نظر هذه المحكمة إلى وقوع جريمة تدخل في إختصاصها⁽⁴⁾، ولايترتب عنها أي إلتزام على المدعي العام بحكم الواقع لفتح التحقيق، فللمدعي العام في

= قراءة هذه اللائحة و اللائحة رقم 731(1992).

1- أنظر المادة الأولى لكل من النظامين الأساسيين لهذه المحاكم.

2- لأكثر التفاصيل حول هذه النقطة راجع:

Ioannis Prezas, Op.Cit., pp.66, 67.

3- عمر محمود المخزومي، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2008، مصر، ص398،388.

4- علي يوسف الشكري، القضاء الجنائي الدولي في عالم متغير، إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، بيروت؛ ص 133.

الواقع سلطة تقديرية واسعة في تقدير ملاءمة أو عدم ملاءمة إجراء التحقيق في "الحالة" التي يحيلها مجلس الأمن أو تحريك المتابعات الجنائية⁽¹⁾.

تنظم المادة 53 من نظام روما الأساسي، المتعلقة بالشروع في التحقيق، من بين أمور أخرى، سلطة المدعي العام في تقويم المعلومات التي يتسلمها، ومن ضمنها ما يحيله مجلس الأمن من قضايا إليه، وإعتبار إذا ما كان له أن يبدأ في التحقيق أم لا، ولا تعد إحالة مجلس الأمن وحدها أساسا معقولا للبدء في التحقيق أو متابعة التحقيق، وهو ما يمنح هذه المحكمة ضمانا أكيدة ضد أية محاولة من قبل مجلس الأمن للهيمنة عليها في تحديد إختصاصها و قبول الدعوى أمامها⁽²⁾.

يثير هذا القول مسألة مهمة جدا، تتمثل في قضية الرقابة على شرعية إحالات مجلس الأمن على المحكمة الجنائية الدولية، والتي تدخل بطبيعة الحال في الإطار العام لفكرة الرقابة القضائية على قرارات مجلس الأمن. و المعروف أن واضعي ميثاق الأمم المتحدة لم يروا الأخذ بفكرة الرقابة القضائية على قرارات المجلس المتخذة سندا للفصل السابع من الميثاق و فضلوا الأخذ بفكرة توزيع الإختصاصات⁽³⁾. أما نظام روما الأساسي، فلم ينص بصريح العبارة على فكرة رقابة المحكمة الجنائية الدولية لمشروعية قرارات مجلس الأمن المتضمنة إحالة إليها لوضع معين، وبالتالي لا تملك المحكمة في المبدأ أن تمارس من الوظائف غير تلك المنوطة إليها صراحة بموجب نظامها الأساسي. وبهذا المعنى ستكون إمكانية رقابة المحكمة الجنائية الدولية على صحة قرارات مجلس الأمن، من خلال

1- Doreid Becheraoui, « l'exercice des compétences de la Cour pénale internationale », R.I.D.P, Vol.76, p.357.

2- عمر محمود المخزومي، المرجع السابق، ص 389، 390.

3- أشارت محكمة العدل الدولية إلى هذا التوجه في رأيها الاستشاري المتعلق بالنتائج القانونية المترتبة على الوجود المستمر لجنوب إفريقيا في ناميبيا. لكن هذا التوجه لم يمنع محكمة العدل الدولية من الناحية العملية، للنظر في قرارات عديدة تبناها مجلس الأمن في مناسبات مختلفة من خلال وظيفتها الإستشارية أو بمعرض ممارستها لوظيفتها القضائية و نذكر في هذا الصدد قضية لوكيربي أنظر بشأنها: Majouba Saihi, l'interprétation et le contrôle de la légalité des résolutions du conseil de sécurité, mémoire d'obtention du grade de master en droit -L.L.M-, faculté des études supérieures, faculté du droit, université de Montréal, 2005, (p.92 et s.)، كما قامت المحاكم الجنائية الدولية الخاصة بالإجراء ذاته في أكثر من قضية عرضت عليها. من ذلك حكم المحكمة الدولية الخاصة ليوغوسلافيا سابقا في قضية تاديش (Tadic) و رواندا في قضية كانياباشي (Kanyabashi). راجع: محمد الخليل موسى، "سلطات مجلس الأمن في ضوء نظرية القواعد الدولية الأمرة"، مجلة الشريعة والقانون، 37، 2009، ص 86، 87.

الممارسة الشاملة لوظيفتها القضائية كما حددها نظام روما الأساسي، فهذه المحكمة تتمتع بصلاحيه النطق بالقانون وتتناول المسائل اللازمة لممارستها لإختصاصها كافة وهذا ما بات يعرف في القانون الدولي بإختصاص الإختصاص⁽¹⁾. ولقد أشار نظام روما إلى هذا الحل في نص المادة 19(1) منه والتي تنص على أن " تتحقق المحكمة من أن لها إختصاصا للنظر في الدعوى المعروضة عليها".

إذا سلمنا بهذا المبدأ، فهل يمكن تحديد نطاق رقابة المحكمة الجنائية الدولية لإخطار مجلس الأمن لها؟ تتعلق الإجابة عن هذا التساؤل أكثر بحقيقة أن خصوصية سلطة مجلس الأمن في إخطار المحكمة الجنائية الدولية هي بفعل أنه نشاط يستمد أساسه، في الجوهر، من الفصل السابع من الميثاق وفي الوقت نفسه هو منظم بأحكام تضمنها نظام روما الأساسي، الذي أقام أحال إلى وسيلة إتفاقية أخرى (ميثاق الأمم المتحدة). وهذا القول يرتب قبل كل شيء أن رقابة المحكمة الجنائية الدولية على إحالة مجلس الأمن تنصب على أمرين، يتعلق الأول بتطابق الإحالة مع نظام روما الأساسي، أما الثاني فيتعلق بشرعية هذه الإحالة بالنظر للفصل السابع من الميثاق⁽²⁾.

غير أنه إذا كان الأمر الأول لا يطرح أي إشكال على أساس الإستقلال المؤسسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلا أن الأمر الثاني لا يخلو من العديد من الإشكالات، إذ وإن كان تطورا غير قابل في حد ذاته للجدل، فإنه يبقى غامضا بشأن الجوانب التي ستنصب عليها رقابة المحكمة في مثل هذه الحالة، فماذا للمحكمة أن تراقب في هذا الإطار؟. فعلى خلاف تطابق إحالة مجلس الأمن مع نظام روما الأساسي أين تكون أحكام هذا النظام قابلة لتقييم قانوني بآتم معنى الكلمة، يتعذر على المحكمة أن تراقب السلطة التقديرية الواسعة لمجلس الأمن في تحديد الحالات المشار إليها في المادة 39 من الميثاق، بإعتبار هذا التحديد تسوده إعتبارات لها تأثير على نحو لا يمكن معها التحكم فيه بسهولة في القانون. كما يطرح الإشكال بالنسبة لتقييم المحكمة لشرعية الإحالة بإعتبارها تدييرا يتخذه مجلس الأمن

1- وهذا المبدأ نجده كذلك في إطار محكمة العدل الدولية. أنظر في هذا: محمد الخليل موسى، المرجع السابق، ص 89. وأنظر كذلك في تأكيد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا في قضية تاديش(Tadic) على هذا المبدأ:

Ioannis Prezas, Op.Cit., p.76, note 75.

Ibid.

لحفظ السلم والأمن الدوليين⁽¹⁾.

الفرع الثالث

تقييد مجلس الأمن في ممارسة سلطته بالإحالة بإختصاص المحكمة الجنائية الدولية

الزماني و المادي

يتقيد مجلس الأمن في ممارسته لحق الإحالة، بشرط الإختصاص المادي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي مفاده أن تكون الجريمة التي تدخل في إطار "الحالة" المحالة من طرف مجلس الأمن في تعداد الجرائم المنصوص عليها في المادة 05 من النظام الأساسي، وتتمثل في جرائم الحرب، و جرائم ضد الإنسانية، و جرائم الإبادة الجماعية، وجريمة العدوان. وعلى عكس المشاكل التي تثيرها جريمة العدوان⁽²⁾ فتطبيق المواد 6 و 7 و 8 (المحددة لجرائم الحرب و جرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية) من نظام روما الأساسي لا يخضع لأي تحديد خارجي⁽³⁾.

بذلك نلاحظ أنه إذا كانت مكانة مجلس الأمن تمنحه صلاحية إدراج الجرائم التي يشاء في إختصاص المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة التي أنشأها، فإن الوضع ليس كذلك بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية، إذ ليس له توسيع إختصاص هذه المحكمة⁽⁴⁾. مع أن البعض يرى حدود الإختصاص المادي كما حددها نظام روما الأساسي، يشكل قيداً على سلطة المدعي العام ولا تتعلق بأوضاع إحالات مجلس الأمن⁽⁵⁾.

غير أنه إذا تدخل مجلس الأمن بتوسيع إختصاص المحكمة المادي، فإنه يعد تدخلاً في الأمور القضائية لهذه الهيئة القضائية الدولية التي يفترض فيها الإستقلال، أضف إلى ذلك أن هذا التدخل خرق في الوقت نفسه لنظام روما الأساسي واجب الإحترام (حسب الإتفاق المنظم للعلاقات بين الأمم المتحدة و المحكمة الجنائية الدولية)، والذي لا يمكن تعديله إلا

Ioannis Prezas, Op.Cit., p.77.

1- لتفاصيل أوفى هذا هذه المسألة راجع:

2- أنظر في هذه المشاكل المبحث الثاني من الفصل الثاني، صفحة من 127 إلى 158.

3- Chris Gallavin, " the security council and the ICC ;delineating the scope of security council referrals and deferrals", New Zealand Armed Forces Law Review, VOL.5, 2005, p.28.

4- إخلص بن عبيد، آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص 203.

Chris Gallavin, Op.Cit., p.28.

5-

وفقا للإجراءات المحددة فيه والمتفق عليها من قبل الدول الأطراف⁽¹⁾.
وعليه فالمادة 13(ب) لانتيج لمجلس الأمن توسيع إختصاص المحكمة الجنائية الدولية على خلاف ما حددته بنود معاهدة روما، من أجل أن يتناسب مع المستجدات التي تطرأ على الملاحقة الجزائية الدولية كما يرتئ مجلس الأمن، وذلك من خلال إحالة جرائم لم ينص عليها في المادة 5 إلى المحكمة أو من خلال التوسيع و الإجتهد في تعريف هذه الجرائم⁽²⁾.
و يجب عدم إغفال أن الإحتمال الوارد ضئيل بشأن وجود تفاوت بين القواعد الصارمة لنظام روما الأساسي فيما يتعلق بالإختصاص المادي و إرادة مجلس الأمن في توسيع المتابعة الجنائية الفردية لأفعال إجرامية أخرى. وفي هذا الشأن، لم يرق النظام الأساسي إلا بتكريس "مكاسب" المحاكم الجنائية الدولية الخاصة، دون أن يؤدي إلى تجميد حالة القانون في هذا المجال بإعاقه التطور اللاحق بالعدالة الجنائية الدولية⁽³⁾.

أما بخصوص تقييد مجلس الأمن في إحالاته بالإختصاص الزماني للمحكمة، فالمادة 11(1) من نظام روما الأساسي تجعل إختصاص المحكمة يتحدد بالجرائم التي ترتكب بعد بدء تنفيذ هذا النظام الأساسي فقط. ولذلك لا يجوز لمجلس الأمن في حال من الأحوال إحالة "أوضاع" إلى المدعي العام حدثت قبل الفاتح من جويلية 2002 (تاريخ دخول نظام روما الأساسي حيز التنفيذ). غير أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 11 يستدعي أن ينظر بإمعان إلى هذه المسألة. وتجزئ هذه الفقرة للدولة التي تصبح طرفا في نظام روما الأساسي بعد التنفيذ العام لهذا النظام وفقا للمادة 126 أن تقبل وفقا للمادة 12(3) من النظام الأساسي، إختصاص المحكمة فيما يتعلق بجرائم وقعت قبل دخول هذا النظام حيز التنفيذ بالنسبة لهذه الدولة (التنفيذ الشخصي) (*Entrée en vigueur personnelle*).

وعلى هذا الأساس هناك من يرى أن "الإشارة إلى الآلية المنصوص عليها في المادة 12 تظهر علاقة جوهرية بين قيود الإختصاص الزماني للمحكمة الجنائية الدولية

1- إخلص بن عبيد، المرجع السابق، ص 203.
2- قيدا نجيب حمد، المحكمة الجنائية الدولية نحو العدالة الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، بيروت، 2006، ص 103، 104.
3- إذ تنص المادة 10 من نظام روما الأساسي على " ليس في هذا الباب (بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالإختصاص المادي للمحكمة) ما يفسر على أنه يقيد أو يمس بأي شكل من الأشكال قواعد القانون الدولي القائمة أو المتطورة المتعلقة بأغراض أخرى غير هذا النظام الأساسي". راجع: Ioannis Prezas, Op.Cit., p.69.

والطبيعة الإتفاقية لنظام روما الأساسي. من وجهة النظر هذه يمكن تفسير القيود الزمنية التي وضعتها المادة 11 ككل على أساس أنها لاتعني إلا نتيجة لازمة لتحاشي خطر تحرك المحكمة الجنائية الدولية دون قبول الدول كما تم تحديد ذلك في المادة 12. ومن المعروف أن المادة 12 تستبعد تطبيق الشروط المسبقة لممارسة المحكمة لإختصاصها في حالة إحالة بموجب المادة 13(ب).⁽¹⁾

لكن ليس أمرا هينا القول إذا ما كان هذا التفسير يتعلق بالفترة الممتدة بين التنفيذ الشخصي لنظام روما الأساسي و تنفيذه العام فحسب أو بالأحرى يتعلق بجرائم أرتكبت قبل التنفيذ العام لنظام روما الأساسي؟. ويبدو من قراءة المواد 11(2) و 12 و 13 من نظام روما الأساسي، أن ممارسة المحكمة الجنائية الدولية على وقائع حدثت بعد دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ وفقا للمادة 126(1) وبالضرورة قبل التصريح الوارد في المادة 12(3) أمر ممكن. رُغم أن الإشكال يبقى مطروحا بشأن النصوص المذكورة التي لاتشير إلى هذه الموافقة الخاصة ذات التطبيق الفوري إلا فيما يتعلق بالحالات التي تحيلها الدول الأطراف أو القضايا التي يبادر بها المدعي العام، دون الإتيان على ذكر النظام المطبق على هذه المسألة بخصوص حالة أحالها مجلس الأمن⁽²⁾.

وبالتالي لايمكن ربط دخول نظام روما الأساسي حيز التنفيذ وفقا للمادة 126(1) بالقبول الشخصي لكل دولة على حدةٍ للالتزام بنظام روما الأساسي، بل على العكس من ذلك يعتبر هذا التنفيذ قيّدا لايمكن تجاوزه في جميع الأحوال، ويشكل نقطة إنطلاق جاهزية المحكمة لممارسة عملها إزاء الدول أو مجلس الأمن على حد السواء⁽³⁾.

وفي جميع الأحوال تبقى الإمكانية قائمة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الفظيعة التي وقعت قبل بدء تنفيذ نظام روما الأساسي بموجب المادة 126(1)، عن طريق إنشاء مجلس الأمن لمحاكم جنائية دولية خاصة جديدة لمواجهة مثل هذه الأوضاع.

Ioannis Prezas, Op.Cit., p.70.

-1

Gilles Cottereau, « statut en vigueur, la cour pénale s'installe », A.F.D.I, Vol.48, n°1, 2002, -2 p.140.

Ioannis Prezas, Op.Cit., p.71.

-3

المطلب الثاني

الآثار القانونية المترتبة على إحالات مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية

تضفي خصوصية سلطات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق على سلطة المجلس بالإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية طابعا خاصا، في الأثر الذي ترتبه على تطبيق بعض الأحكام الإتفاقية (الفرع الأول). وفي الدور الذي يمكن لمجلس الأمن أن يؤديه في مجال بالغ الأهمية لتحقيق المحكمة الجنائية الدولية فعالية أكبر في ممارستها لإختصاصها المتمثل في مجال التعاون مع هذه المحكمة (الفرع الثاني).

الفرع الأول

أثر إحالات مجلس الأمن على تطبيق بعض الأحكام الإتفاقية لنظام روما الأساسي

سنعرض هنا إلى أمرين، يتعلق الأمر الأول بمدى إمكانية إستبعاد مبدأ التكامل، الذي عليه يقوم إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، في سياق حالة أحالتها مجلس الأمن (أولا). أما الثاني، فيتعلق بإستبعاد الشروط المسبقة لممارسة المحكمة الجنائية لإختصاصها بصدد هذه الحالة (ثانيا).

أولا: مدى شمولية إحالات مجلس الأمن لمبدأ التكامل

سنحاول أن ندرس في هذا الإطار خضوع إحالات مجلس الأمن مبدئيا لمبدأ التكامل (1) وإمكانية التخفيف من تطبيق مبدأ التكامل على إحالات المجلس وتجاوزه (2).

1- خضوع إحالات مجلس الأمن في المبدأ لمبدأ التكامل

تشكل علاقة إختصاص مجلس الأمن في تحريك إجراءات المحكمة الجنائية الدولية بالإختصاص التكميلي لهذه الأخيرة⁽¹⁾ أهمية في بالغ الأهمية في معرفة هل يحد إختصاص الإحالة المخول لمجلس الأمن من إختصاص السلطات الوطنية في القيام بدورها الأصيل في

1- يشير مبدأ التكامل بصفة عامة إلى النموذج القانوني الذي يحكم العلاقة بين جهة قضائية دولية وجهة قضائية تابعة لدولة معينة. وهو يسعى إلى التوفيق كلما كان ذلك ممكنا بين المصادر المتعددة و المتراحمة للإختصاص إزاء الجرائم الدولية. وأستهدف كوسيلة عملية لتلطيف التناقض الموجود بين مقتضيات سيادات الدول و ضرورة الحاجة إلى جهاز قضائي دولي دائم لوضع حد للإفلات من العقاب في وقت استفحلت فيه النزعات المسلحة في جميع أرجاء العالم راجع:

Ruth B. Philips, Op.Cit., p.63,64.

وإن كانت الفقرة العاشرة و المادة الأولى من نظام روما الأساسي حاسمة في تكميلية المحكمة الجنائية الدولية للقضاء الوطني فإن هذا النظام الأساسي لم يورد أي تعريف لهذا المبدأ كمبدأ بل إكتفى بتبيان الجوانب الإجرائية التي يمكن =

التحقيق و المقاضاة بالنسبة لجرائم النظام الأساسي؟⁽¹⁾.

يبدو أن نظام روما الأساسي قد تحاشى ،على وجه العموم، منح أولوية الإختصاص للقضاء الجنائي الدولي حتى في "الحالات" المحالة من طرف مجلس الأمن، إذ لا يوجد أي نص في نظام روما الأساسي يستثني بشكل صريح إحالات مجلس الأمن من تطبيق مقتضيات مبدأ التكامل⁽²⁾، بل على العكس من ذلك، نجد بعض أحكام هذا النظام الأساسي تدعم القول أن مقتضيات مبدأ التكامل تسري على إحالات مجلس الأمن أيضا.

إذ يظهر نصياً المادتين 17 من نظام روما الأساسي المتعلقة بمقبولية الدعوى، و المادة 90(2) المتعلقة بإلتزام الدول الغير بشأن الطلبات المتعددة المقدمة من طرف المحكمة الجنائية الدولية أو من أية دولة أخرى، أن المحكمة الجنائية الدولية لا تتمتع بأية أولوية إذا كانت "الحالة" محالة من طرف مجلس الأمن. بالتالي في مثل هذه الأوضاع (عندما تحال "الحالة" من طرف مجلس الأمن) تبقى الجهات القضائية الوطنية محتفظة بأولوية إختصاصها على إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، إذا لم تكن بطبيعة الحال داخلة في إستثناءات المادة 17 المشار إليها سالفاً⁽³⁾.

إذا إستندنا كذلك إلى نصوص المواد 53(1)(ب) و 53(2)(ب)، والتي على أساسها يقرر مدّع عام المحكمة الجنائية الدولية ما إذا كان سيشرع في مباشرة التحقيقات و المتابعات، وكذا وجود من عدم ذلك لأساس كاف للمقاضاة على ضوء المادة 17 من النظام الأساسي، ونص المادة 53(3) من النظام الأساسي، التي تخول لمجلس الأمن(و الدولة المحيلة للحالة) حق إلتماس الدائرة التمهيدية أن تراجع قرار المدعي العام القاضي برفض مباشرة التحقيقات والمتابعات بموجب المواد 53(1)(ب) و 53(2)(ب) أعلاه، دون أن يستطيع المجلس أن يطلب من المدعي العام نفسه أن يباشر الإجراءات، فإننا سننتهي إلى أن

= على أساسها التعامل مع هذا المبدأ وتدخل هذه الجوانب في إطار مايسمى " بنظام المقبولية" للحالات المحالة للمحكمة. ولتفاصيل أوفي حول مبدأ التكامل. راجع:

خالد عكاب حسون العبيدي، مبدأ التكامل في المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

1- عمر محمود المخزومي، المرجع السابق، ص 359.

Ioannis Prezas, Op.Cit., p.72.

-2

Mahnoush H. Arsanjani, « the statute of the international criminal court », A.J.I.L., Vol.93, -3 n°1, 1999, p.28.

مبدأ التكامل ينطبق على إحالات مجلس الأمن أيضا، رغم غياب أحكام صريحة تدعم هذا الأمر⁽¹⁾.

غير أنه قد يبدو من غير السديد أن يبرر تخويل مجلس الأمن سلطة تحريك إجراءات المحكمة الجنائية الدولية على أساس أن هذه السلطة ستجعل مجلس الأمن يستغني عن إصدار قرارات جديدة بموجب الفصل السابع لإنشاء محاكم جنائية دولية خاصة كما أشرنا إلى ذلك سابقا، في وقت سبق لمجلس الأمن أن كرس في قراراته المنشئة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لكل من يوغوسلافيا سابقا ورواندا مبدأ سمو إختصاص هتين المحكمتين على إختصاص المحاكم الوطنية⁽²⁾.

لكن بالنظر إلى أن الجرائم الأكثر فظاعة في حق الإنسانية ترتكب على وجه العموم بالعلاقة مع نزاعات مسلحة و/أو انهيار النظام في الدولة، ويتم التحقيق و المحاكمة في هذه الجرائم دائما لمصلحة إعادة السلم إلى نصابه، حفظ السلم وبناء هياكل الدولة المعنية بهذه الأوضاع، يبدو أن التبرير لايفي بالغرض في سياق المحكمة الجنائية الدولية، لإعطاء إحالات مجلس الأمن نظاما خاصا أو منفصلا على أساسه ستقوض الأسس القضائية التكميلية للمحكمة. وبالتالي حتى وإن سلمنا بعدم قدرة المحكمة الجنائية الدولية على تغيير معايير ممارسة مجلس الأمن لسلطاته بموجب الفصل السابع من الميثاق، فعدم وجود معايير تكميلية في إحالات مجلس الأمن سيفضي إلى خطر إعتبار المحكمة الجنائية الدولية بمثابة "أداة خاصة دائمة مؤسساتية لمجلس الأمن"⁽³⁾.

2- إمكانية التخفيف من تطبيق مبدأ التكامل وتجاوزه عند الإحالة من طرف مجلس الأمن

إن القول بتطبيق مبدأ التكامل على الحالات التي يحيلها مجلس الأمن، يجب أن لايفهم ذلك المفهوم المطلق، إذ بالرجوع إلى أحكام نظام روما الأساسي نجد إحالات مجلس الأمن قد أعفيت من الإجراء المنصوص عليه في المادة 18 من نظام روما الأساسي وعلى أساسه يتوجب على المدعي العام أن يعلم الدول الأطراف في نظام روما الأساسي و الدول غير

Ruth B. Philips, Op.Cit., p.73.

-1

-2 أنظر المواد 9(4) و 8(5) من نظاميهما الأساسي على التوالي.

-3 (*permanent institutionalized security council's ad hoc-ism*) هذا التخوف يعود إلى أن نهج الحلول الخاصة (*ad hoc-ism*) لايتفق مع مبدأ التكامل، إذ ينصب هذا الأخير حسب الأستاذ روث فليب (Ruth Philips) على =

الأطراف التي تمارس عادة الإختصاص تجاه الجرائم محل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية إذا قدر المدعي العام في ضوء المعلومات المتاحة ذلك، وذلك في حالة الأوضاع المحالة من طرف الدول الأطراف عملاً بنص المادة 13(أ) من النظام الأساسي، وفي حالة ممارسة المدعي العام لسلطته بموجب المادتين 13(ج) و 15⁽¹⁾. مما يجعل الآلية الثالثة لتحريك إجراءات المحكمة الجنائية الدولية غير مشمولة بهذا الإجراء.

مِمَّا لاشك فيه أن فهم الصياغة التي جاءت بها المادة 18 من نظام روما الأساسي لايتأتى إلا بالرجوع إلى خلفية وضعها، لأن تضمين نظام روما الأساسي بهذه المادة جاء على إثر إقتراح من طرف الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾. وبطبيعة الحال صدور هذا الإقتراح من جانب الولايات المتحدة له ما يبرره، لأنها أرادت الحصول على ضمانات بخصوص عمل آليتا الإخطار من طرف الدول الأطراف والمبادرة التلقائية من مدع العام المحكمة الجنائية الدولية⁽³⁾. و بطبيعة الحال لم يكن للولايات المتحدة بصفتها عضو دائم في مجلس الأمن، أي مبرر للدفع بإقتراح من هذا القبيل بالنسبة "للمسلك الأول لتحريك إجراءات المحكمة"⁽⁴⁾ **(first track)**.

يجب أن لا يفهم من المادة 18 من النظام الأساسي إلا معنى واحد هو أن إجراء التبليغ يستبعد إذا كانت الإحالة من طرف مجلس الأمن، دون أن تمنع الدول من إعلام المدعي العام وفقاً للمادة 18(2)، على أنها تحقق أو تجري محاكمات بخصوص الحالة المحالة على

= مشكل حقيقي يتعلق بالحياد، الملازم لنهج الحلول الخاصة لمحاكمة جرائم الحرب. راجع: Ruth B. Philips, Op.Cit, pp.65, 66.

1- راجع الفقرة الأولى من المادة 18 من نظام روما الأساسي.

2- Mahnoush H. Arsanjani, Op.Cit., p.27.

-2

3- أنظر في هذا المعنى:

David J. Scheffer, *speech at the international military operations and la conference: US policy and the international criminal court*, February, 23, 1999 in: <http://www.iccnw.org/html/Scheffer.html>.

4- استخدمنا هذه العبارة إنطلاقاً من إستعمال الأستاذ ميكيل شارف (Michael P. Scharf) لعبارة " نظام مسلكي الإختصاص" **(two-track system of jurisdiction)** للتمييز بين الحالات التي تحال إلى المحكمة الجنائية الدولية من طرف مجلس الأمن (المسلك الأول) وبين تلك التي تحال إلى المحكمة الجنائية الدولية من طرف الدول الأطراف أو على أساس المبادرة التلقائية للمدعي العام (المسلك الثاني). راجع:

Michael P. Scharf, « *results of the Rome conference* », ASIL insight, n°23, august 1998, in: <http://www.asil.org/insight23.html>.

المحكمة، فهذا على حد تعبير الأستاذ أنطونيو كاسيس (Antonio Cassese) أمر يمكن إستخلاصه منطقياً من المادة 17 من النظام الأساسي (المحددة لمعايير مقبولية الدعوى)⁽¹⁾. لكن لا يخلو نص المادة 18(7) من نظام روما الأساسي من الغموض، لأنه يجيز للدولة التي طعنت في قرار الدائرة التمهيدية على أساس المادة 18 من النظام الأساسي أن تطعن في مقبولية الدعوى على أساس المادة 19 من النظام الأساسي⁽²⁾، مما يطرح التساؤل إزاء حول تطبيق المادة 19 في الحالات التي يحيلها مجلس الأمن إلى المحكمة. ويختلف الأمر هنا بحسب التفسير الذي يعطى للفقرة السابعة من المادة 18 من النظام الأساسي، لأنه إذا تم تفسير هذه الفقرة على أساس أنها تتطلب الطعن المتضمن في المادة 18 كشرط ضروري لأن تستطيع الدولة المعنية أن تمارس حقها في الطعن بموجب المادة 19، فإنه لا يمكن لها، بالأساس، أن تجادل إحالات مجلس الأمن بموجب المادة 19 من النظام الأساسي، أما إذا قرأت الفقرة السابعة من المادة 18 على أساس أنها تحد إلتجاء الدولة إلى الطعن المكرر، فالأمر ليس كذلك⁽³⁾.

بغض النظر عن أي من هذين التفسيرين للمادة 18(7) من نظام روما الأساسي، فإنه لا توجد أية أحكام تجيز للدولة أن تطعن في مباشرة المدعي العام للتحقيق في حالة ما إذا

1- في هذا المعنى راجع:

Antonio Cassese, "the statute of the international criminal court: some preliminary reflections", E.J.I.L, Vol.10, 1999, p.159.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة 18 أثار عدة تعليقات وتأويلات إلى درجة أن هناك من يرى على أساسها، أن مبدأ التكامل لا ينطبق على إحالات مجلس الأمن، بإعتبار الدولة المعنية لا يكون لها أي أساس قانوني للطعن في إختصاص المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة 18(2) من النظام الأساسي. راجع هذا وتفاصيل أكثر:

Jacob Pichon, « the principle of complimentarity in the case of the Sudanese nationals Ahmad Harun and Ali Kushayb before the international criminal court », I.C.L.R, Vol.8, p.189.

لكن في المقابل هناك من يرى أن المادة 18 يجب أن لا تفسر على أنها أساس تستبعد أي معارضة لإختصاص المحكمة الجنائية الدولية لأسباب متعلقة بالمقبولية في حالة إحالة من طرف مجلس الأمن، إذ أن إستثناء المادة 18 لإجراء التبليغ بالنسبة لإحالات مجلس الأمن يجد الحكمة منه في إفتراض العلم بهذه الإحالات. فهي لا تستدعي الإشهار الذي هو سبب الإلتزام بالتبليغ في حد ذاته. راجع: Gabriele Della Morte, « les frontières de la compétence de la cour pénale internationale : observations critiques », R.I.D.P., Vol.73, 2002, p.159.

ولقد اتجهت لجنة التحقيق الدولية حول دارفور إلى هذا المعنى في تقريرها للأمين العام الأممي. ولتفاصيل أكثر حول هذه المسألة راجع:

Rapport de la commission internationale d'enquête sur le Darfour, **S/2005/60 du 1/2/2005.**

2- تنص المادة 18(7) على " يجوز لدولة طعنت في قرار الدائرة التمهيدية بموجب هذه المادة أن تطعن في مقبولية الدعوى بموجب المادة 19 بناء على وقائع إضافية ملموسة أو تغيير ملموس في الظروف".

Ruth B. Philips, Op.Cit., pp.81,82.

-3

أحالتها مجلس الأمن على أساس أسباب المقبولية. ويتبين وفقا للمادة 19 من نظام روما الأساسي أنه لا يمكن للدولة أن تطعن في مثل هذه الإحالة إلا في المرحلة التي تكون فيها الدعوى قد عرضت على المحكمة⁽¹⁾.

في سياق آخر، وإذا كان مبدأ التكامل في المبدأ يشمل إحالات مجلس الأمن كما أسلفنا الإشارة إلى ذلك، تتبادر إلى الأذهان مسألة بخصوص معرفة ما إذا كان تصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع سيكون له بعض التأثير على تقدير المحكمة الجنائية الدولية لشرط المقبولية، وإن كان من المؤكد أن مجلس الأمن سوف لن يمدنا بعناصر في مجال مبدأ التكامل في قراره المتضمن إحالة وضع معين للمحكمة الجنائية الدولية على أساس أن تقييم هذا الشرط لايتأتى إلا بصدد قضية معينة⁽²⁾. غير أن هذا لا يستبعد إمكانية أن يقوم مجلس الأمن بالأخذ بعين الاعتبار عنصر "غياب الإرادة" أو "عدم القدرة" بالنسبة لدولة معينة لتأسيس إحدى الحالات الواردة في المادة 39 من الميثاق وذلك باستعمال المعايير الخاصة المتضمنة في المادة 17 من النظام الأساسي لهذا الغرض.

يستطيع مجلس الأمن مثلا إعتبار جهة قضائية وطنية، لها إمكانية المتابعة، لاتستطيع معالجة كل الجرائم المرتكبة في مجموعها، غير أنه في جميع الأحوال لا تشكل تقديرات مجلس الأمن أي التزام للمحكمة الجنائية الدولية، ويجب عدم التغاضي بالإضافة عن حقيقة أن بين إحالة مجلس الأمن للمحكمة و مباشرة المتابعة ضد شخص معين هناك إحتمال تغير الظروف التي على أساسها بنى مجلس الأمن قراره بالإحالة⁽³⁾.

إضافة إلى ذلك يسوغ لمجلس الأمن في إطار محاولاته لتجاوز مقتضيات مبدأ التكامل أن يعمد، على الأقل من الناحية القانونية البحتة⁽⁴⁾، إلى تضمين قراره بالإحالة أحد البنود التي تتطلب من الدول الإمتناع عن التدخل في الحالة المعروضة أو إتيان تصرفات معينة بشأنها⁽⁵⁾، على نحو سيؤدي بالمحكمة الجنائية الدولية إلى القول بتحقق إستثناءات المادة

Ruth B. Philips, Op. Cit, pp.81, 82.

-1

Ioannis Prezas, Op.Cit., p.73.

-2

ibid.

-3

4- خاصة أن هناك إمكانية قانونية واردة بموجب المادة 25 من الميثاق والتي تنص على: " يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق".

5- عمر محمود المخزومي، المرجع السابق، ص 360.

17 من نظام روما الأساسي. ويمكن في هذا الصدد أن نشير إلى قضية لوكيربي المشهورة، إذ قام مجلس الأمن في هذه القضية بإصدار اللائحة رقم 731(1992) على أساس الفصل السادس من الميثاق، والتي في مضمونها يطلب مجلس الأمن من السلطات الليبية بتسليم المشتبه فيهم في حادثة لوكيربي سنة 1988. كما أصدر اللائحة رقم 748(1992) متصرفاً هذه المرة على أساس الفصل السابع من الميثاق، وأكد فيها على الطلبات المتضمنة في اللائحة رقم 731(1992)⁽¹⁾.

تعهد مجلس الأمن بمثل هذه الطلبات إستبعاد مبدأ "إلتزام التسليم أو المحاكمة" (*aut dedere aut judicare*) الذي تمسكت به السلطات الليبية وفقاً لإتفاقية موريال لسنة 1971 حول الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد أمن الطيران المدني أمام محكمة العدل الدولية⁽²⁾، وبالتالي منع مجلس الأمن الجماهيرية الليبية من متابعة و محاكمة المسؤولين بنفسها. غير أنه ليس من الجلي القول إذا كانت هذه الممارسة تحمل في طياتها إجابة شافية وحاسمة لما أثير سابقاً⁽³⁾.

في جميع الأحوال يجب على مجلس الأمن أن يأخذ في الحسبان، عند إحالة حالة معينة مقتضيات مبدأ التكامل، وهذا للحيلولة دون إنكار إحالته هذه في مرحلة دراسة مقبولة الحالة المحالة من طرفه وما يترتب عن ذلك من إخلال بسلطة المجلس ذاته⁽⁴⁾. ولا يكون أمام مجلس الأمن من أجل تجاوز مبدأ التكامل كلياً، إلا وسيلة واحدة هي إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة تضمن له أولوية إختصاص هذه المحاكم على المحاكم الوطنية⁽⁵⁾.

1- لتفاصيل أوفى حول هذين القرارين راجع: مها الشوكي، المرجع السابق، ص 30 وما يليها.
2- بعد رفعها لدعوى أمام هذه المحكمة في 3 مارس 1992. ولتفاصيل أكثر حول أمر محكمة العدل الدولية الصادر في 14 أبريل 1992 راجع:

Jean Chappez, «questions d'interprétation et d'application de la convention de Montréal de 1971 résultant de l'incident aérien de Lockerbie (Jamahirya arabe libyenne contre les états unies et Jamahirya arabe libyenne contre Royaume-Uni), mesures conservatoires, ordonnance du 14 avril 1992 », A.F.D.I., Vol. 38, n°1, pp. 468-479.

3- أنظر في الإحتمالات التي تطرح في مثل هكذا حالة و التعليق عليها : Ioannis Prezas, Op.Cit., pp.74, 75.

4- سعيد عبد اللطيف حسن، المرجع السابق، ص 396، 397.

5- Ruth B. Phillips, Op.Cit., p.73.

ثانياً: إستبعاد الشروط المسبقة لممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها وإحالات مجلس الأمن

أكدت الفقرة الأولى والعاشر من ديباجة نظام روما الأساسي على مبدأ أساسي في القانون الدولي للمعاهدات، يتمثل في مبدأ الأثر النسبي للمعاهدة⁽¹⁾. وتم التأكيد عليه في مواضع أخرى من هذا النظام الأساسي، نذكر في هذا الصدد الفقرة الثانية من المادة 4، والفقرة الثانية من المادة 11 والفقرة الأولى من المادة 12 من نظام روما الأساسي. وهكذا نجد معاهدة روما كغيرها من المعاهدات المنشئة للمنظمات الدولية تخضع لمبدأ الأثر النسبي للمعاهدة، فيبقى وجودها المستقل غير نافذ في مواجهة الدول غير الأطراف في هذا الإتفاق، والتي تظل غير ملزمة بها طالما لم تعبر عن إرتضاؤها الإلتزام بمقتضيات هذه المعاهدة بواسطة وسائل تعبير الدولة عن إرتضاؤها الإلتزام بالمعاهدة المعروفة في القانون الدولي للمعاهدات⁽²⁾. وبالتالي يمكن القول أن إختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليس له طابع العالمية في الجرائم الداخلة في إختصاصها المادي.

إذ يتضح من المادة 12 من نظام روما الأساسي أن إختصاص المحكمة يقوم على معيارين قانونيين، معيار الإقليمية ومعيار جنسية مرتكب الجريمة. فلا يمكن للمحكمة أن تمارس إختصاصها إلا فيما بين الأطراف (*inter partes*)، وفي الجرائم المرتكبة على أقاليم الدولة الأطراف أو من طرف رعايا هذه الدول⁽³⁾. غير أن هذا الأمر لم يمنع نظام روما الأساسي من وضع آلية أقل ما يقال عنها أنها مبتكرة (*technique nouvelle*)⁽⁴⁾ ليشمل إختصاص المحكمة دولاً غير الأطراف.

1- راجع في تكريس هذا المبدأ العرفي نص المادة 34 من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي تبرمها الدول المتبنية في 23 ماي 1969 .

2- أنظر في هذه الوسائل المادة 11 من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، نفس المرجع.

3- Samuel Dimuene Paku Diasolwa, *l'exercice de la compétence universelle en droit pénal international comme alternatives aux limites inhérentes dans le système de la cour pénale internationale, mémoire de maîtrise en droit international, université du Québec a Montréal, octobre 2008, p. 128.*

4- هذا لأن هذه الآلية لاتدخل في الإستثناءات المعروفة في القانون الدولي للمعاهدات الواردة على مبدأ نسبية المعاهدات (المواد من 34 إلى 38 من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات)، هذا على عكس إمتداد إختصاص المحكمة إلى دولة غير طرف في نظام روما الأساسي إذا قبلت هذه الدولة إختصاص المحكمة بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي، إذ الأمر هنا يدخل في مفهوم المادة 35 من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. في هذا المعنى راجع: =

وهذه الآلية هي بفعل أن الحالات التي يحيلها مجلس الأمن للمدعي العام تعفي المحكمة الجنائية الدولية من دراسة تحقق الشروط المسبقة المشاركة إليها سابقا. لأن قراءة المواد 13(ب) و المادة 12(2) من النظام الأساسي في آن واحد يظهر لنا أن إحالات مجلس الأمن غير مقيدة بالشروط المسبقة، فالمادة 12(2) تشير إلى الفقرة (أ) و(ج) من المادة 13 والمتعلقة بآلية الإحالة من طرف الدولة الأطراف وآلية التصرف التلقائي، ولذلك وبمفهوم المخالفة إستبعدت الفقرة الثانية من المادة 13 المتعلقة بالحالات التي يحيلها مجلس الأمن، مما يعطي لمجلس الأمن التصرف دون الإكتراث إن كانت الدولة طرفا في نظام روما الأساسي، أو إن كانت قد قبلت إختصاص المحكمة وفقا لنظام روما الأساسي⁽¹⁾.

يمكن للبعض أن يحتج على أن هذا الأمر يخالف القواعد العامة للقانون الدولي للمعاهدات، غير أنه يجب عدم التغاضي عن حقيقة أن مجلس الأمن يستند إلى الفصل السابع في إخطاره للمحكمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى عن مبدأ أساسي هو مبدأ سمو الإلتزامات القانونية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة على باقي إلتزامات القانون الدولي وفقا للمادة 103 من الميثاق. وبالتالي تشكل إحالة مجلس الأمن إستثناء على مبدأ الأثر النسبي للمعاهدات، وتبين إلى حد ما سمو منظمة الأمم المتحدة كجهاز شبه إتحادي للمجتمع الدولي على جهات قضائية منشأة على أسس خاصة⁽²⁾.

في جميع الأحوال، لا يمكن أن نجادل في مثل هذا الاستثناء في الوقت الذي لأحد على العموم يجادل إمكانية مجلس الأمن القانونية في إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة بصفة انفرادية وحتى منحها إختصاصات أوسع بكثير من التي حددها نظام روما الأساسي،

= Aziz Mbye, « la convention de Rome du 17 avril 1998 instituant la cour pénale internationale : entre originalité et compromis », cahiers rémois d'études internationales, n°4, 2001, p.12. In: reimswww.affaires-strategies.iris.france.org.

Daniel D. Ntanda Nserko, « the relationship between the international criminal court and the United Nations security council », Z.I.S., Vol.13, 2007, p.501.

Voir : entretien avec Pierre-Marie-Dupuy, la genèse de la cour pénale internationale in : -2 www.pierre-marie-dupuy.org.

والملاحظ أن التساؤل يبقى مطروحا بالنظر إلى أن هذا الاستثناء تضمنه نظام روما الأساسي بإعتباره معاهدة كباقي المعاهدات في القانون الدولي، بمعنى أخر تضمنته قاعدة بالأساس إتفاقية تستهدف توسيع إختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليشمل دول غير أطراف بواسطة قرار صادر عن مجلس الأمن. راجع:

Ioannis Prezas, Op.Cit., p.68.

وبالتالي إذا بادر مجلس الأمن متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، باللجوء للمحكمة الجنائية الدولية، فهذا يندرج بالتأكيد تحت غطاء بداية عملية إعادة السلم لنصابه أو حفظه أو التحضير لها. لذلك لا يمكن أن نتصور إختصاص المحكمة الجنائية الدولية إلا في الدرجة نفسها مع المعترف به للمحاكم الجنائية الدولية الخاصة المنشأة بواسطة قرار من مجلس الأمن⁽¹⁾.

إذا فالمعيار القانوني المطبق من أجل أن تمارس المحكمة الجنائية الدولية إختصاصها في حالة الإحالات المحالة من طرف مجلس الأمن لا يرتبط بالمعايير التي حددها نظام روما الأساسي (معيار الإقليمية و الجنسية) وإنما يرتبط بمعيار آخر هو معيار حفظ السلم و الأمن الدوليين⁽²⁾.

الملت للانتباه أن لاستبعاد الشروط المسبقة في إحالات مجلس الأمن أثراً إيجابياً على تفعيل ممارسة المحكمة لإختصاصها، لأن معظم نزاعات العالم المعاصر هي ذات طابع داخلي، (مما يجعل دولة الإقليم و الجنسية يتزامنان). وبالتالي أنيط مجلس الأمن بمسؤولية كبيرة في المتابعة الجزائية الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية، فهو الوحيد الذي بإستطاعته تفعيل إختصاص المحكمة في جميع الأحوال التي لم تعبر فيها الدولة، التي يدور في إقليمها النزاع غير الدولي، عن إرتضاها الإلتزام بنظام روما الأساسي. وعلى هذا الأساس سيكون دور مجلس الأمن أساسياً، خاصة في السنوات الأولى من نشاط المحكمة الجنائية الدولية (إذ من السهولة أن نتصور أن الدول التي ستوقع على نظام روما الأساسي ليست الأكثر عرضة لإرتكاب الجرائم الداخلة في إختصاص المحكمة)⁽³⁾ في جعل هذا التوسيع شكلاً معيناً من عالمية المحكمة.

-1 André Dulait, Op.Cit.

وقد أشارت لجنة القانون الدولي في مشروعها لنظام أساسي لمحكمة جنائية دولية، أن المادة 23 من المشروع تجيز لمجلس الأمن أن يبادر بالجؤ إلى المحكمة مستغنياً عن شرط قبول الدولة لإختصاص المحكمة بموجب المادة 21 من المشروع وعن شرط إيداع شكوى بموجب المادة 35 من المشروع، معللة ذلك بالعلاقة مع قدرة مجلس الأمن بإنشاء محاكم جنائية خاصة ذات إختصاص واسع. راجع تقرير لجنة القانون الدولي أعمال دورتها السادسة و الأربعين، المرجع السابق، ص 63.

-2 Aziz Mbaye, Op.Cit., 12.

-3 Gabrielle Della Morte, Op.Cit., p.44.

وفي هذا السياق يقول الأستاذ لويجي كوندورلي (Luigi Condorelli) أنه "لن تتمكن المحكمة الجنائية الدولية من محاكمة أشخاص من أمثال بول بوت (Pol Pot) و بنوشي (Pinochet) في المستقبل، عما يقترفونه من مجازر في =

إذا كان نظام روما الأساسي صريحا بشأن إستبعاد معياري الإقليمية والجنسية في حالة الإحالة الصادرة عن مجلس الأمن، فالوضع غير ذلك بخصوص أثر إخطار مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية على تطبيق "النظام الخاص لجرائم الحرب" وفقا لمفهوم المادة 124 من النظام الأساسي⁽¹⁾، فهل الاستفادة مما يسمى "بنظام إختيار الإخراج" (*opting-out*)، الذي في الأساس يهدف إلى تضييق قبول الدولة إختصاص المحكمة المادي بصفة مؤقتة، يجيز للدولة المتمسكة به أن تدفع به حتى في الحالات التي يحيلها مجلس الأمن؟ ويبدو أن الإجابة هي بالضرورة دون أدنى شك بالسلب، على نحو لا يوجد أي شيء في الواقع يمنع إعتبار الدولة المتمسكة بهذا النظام على أنها دولة غير طرف فيما يتعلق بفئة الجرائم المشار إليها في المادة 124 من نظام روما الأساسي.

إذ أنه في الوقت الذي استبعد نظام روما الأساسي شرط قبول دولة الإقليم ودولة الجنسية على العموم لإختصاص المحكمة في الحالات التي يحيلها مجلس الأمن، يرى يوانيس بريزاس (Ioannis Prezas) من غير المعقول أن لانطبق هذا الحل على فرض أقل أهمية⁽²⁾، الذي هو محل التساؤل هنا.

الفرع الثاني

إنعكاسات إحالات مجلس الأمن على التعاون الدولي مع المحكمة الجنائية الدولية

سنعالج هنا في المقام الأول أهمية إحالات مجلس الأمن في إلتزام الدول بالتعاون مع المحكمة (أولا)، ثم الدور الرقابي لمجلس الأمن في إمتناع الدول عن التعاون مع المحكمة (ثانيا)، وأخيرا قوات حفظ السلم كآلية فعالة في مجال التعاون مع المحكمة (ثالثا).

= حق شعوبهم على الإقليم الوطني، لا بمبادرة من المدعي العام من تلقائي نفسه، ولا بإخطار من دولة طرف في النظام الأساسي، إذا ما أولت دولهم عناية على ألا تصادق على النظام الأساسي، ماعدا بالتأكد إمكانية إخطار المحكمة في مثل هكذا حالة من طرف مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من الميثاق". راجع:

Luigi Condorelli, « la Cour pénale internationale: un pas de géant (pourvu qu'il soit accompli...) », R.G.D.I.P., n°1, 1999, p.16.

1- تنص المادة 124 على "بالرغم من أحكام الفقرة 1 من المادة 12، يجوز للدولة، عندما تصبح طرفا في هذا النظام الأساسي أن تعلن عدم قبولها إختصاص المحكمة لمدة سبع سنوات من بدء سريان هذا النظام الأساسي عليها، وذلك فيما يتعلق بفئة الجرائم المشار إليها في المادة 8 لدى حصول إدعاء بأن مواطنين من تلك الدولة قد ارتكبوا جريمة من تلك الجرائم أو أن الجريمة قد ارتكبت في إقليمها، ويمكن في أي وقت سحب هذا الإعلان الصادر بموجب هذه المادة، ويعاد النظر في أحكام هذه المادة في المؤتمر الاستعراضي الذي يعقد وفقا للفقرة 1 من المادة 123". ولتفاصيل أوفى حول هذا النظام راجع: سعيد عبد اللطيف حسن، المرجع السابق، ص 267 ومايلها.

Ioannis Prezas, Op.Cit., p.71.

-2

أولا - أهمية إحالات مجلس الأمن في تعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية

يعتبر تأثير إحالات مجلس الأمن على تعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية مسألة تطرح أهميتها أكثر في إطار تعاون الدول غير الأطراف مع هذه المحكمة، على أساس أن الأحكام العامة المتضمنة في المادة 86 من نظام روما الأساسي لم تورد أي تمييز بين الآليات الثالثة لتحريك إجراءات المحكمة الجنائية الدولية. والمادة 86 من النظام الأساسي تخص الدول الأطراف فقط⁽¹⁾، تركت بذلك المادة 87(5) تعالج مسألة تعاون الدول غير الأطراف مع المحكمة، والتي سمحت للمحكمة الجنائية الدولية أن "تدعو" الدول غير الأطراف لتقديم المساعدة على أساس "ترتيب خاص" فحسب. وكما يبدو فلفظ "يدعو" يُدخل تعاون الدول غير الأطراف في الفئة القانونية للتعاون من "الطبيعة الإرادية"⁽²⁾.

تثير صياغة المادة 87(5) مسألة حساسة جدا، إذ جعلت إلتزام الدول غير الأطراف في الحالات التي يحيلها مجلس الأمن أمرا مرهونا بعقد إتفاق خاص مع المحكمة. فهل يمكن القول أن إحالات مجلس الأمن تفتقر لأي أثر بشأن تعاون الدول غير الأطراف في ظل غياب مثل هذه الأدوات الإتفاقية؟. الإجابة هنا ستكون حتما بالسلب.

فمن جهة، لا يضيف جديدا القول أن كافة الدول يقع عليها إلتزام التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية في الحالات التي يحيلها مجلس الأمن للمدعي العام، انطلاقا من أساس المجلس القانوني في إعتماده لقرار الإحالة بموجب المادة 13(ب)⁽³⁾، ومن جهة أخرى نجد نظام روما الأساسي يمكن أن يحمل في حد ذاته مثل هذه الإجابة، لأنه يجوز للمحكمة وفقا للمادة 87(5) أن تدعو دولة غير طرف لتقديم المساعدة على "أي أساس مناسب آخر"، ومثل هذه العبارة يمكن بالفعل أن تشير إلى حالة الإلتزام الذي يفرضه مجلس الأمن على نحو مباشر بموجب الفصل السابع من الميثاق⁽⁴⁾.

1- تضع هذه المادة التزاما عاما على عاتق جميع الدول الأطراف للتعاون مع المحكمة.

Zhu Wenqi, « on co-operation by states not party to the international criminal court », -2 I.R.R.C, Vol.88, n°861, p.98.

3- محمد هشام ماقورا، "علاقة المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن" في:

[Http: www. Aladel.gov.ly/main/modules/sections/item.php?itemid=277.](http://www.Aladel.gov.ly/main/modules/sections/item.php?itemid=277)

Ioannis Prezas, Op.Cit., p.79.

-4

بالإضافة إلى أنه لا يوجد ما يمنع مجلس الأمن من التدخل، في الوقت الذي يجوز له يشمل إحالاته دولا غير أطراف في نظام روما الأساسي.

من وجهة النظر هذه لا يمكن إستبعاد إمكانية تضمين مجلس الأمن القرار المتضمن الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية بندا يقضي بإلتزام جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بغض النظر عن كون هذه الدول أطرافا في نظام روما الأساسي أم غير أطراف فيه، مما يجعل جميع أحكام نظام روما الأساسي في مجال التعاون نافذة، بحكم الواقع، وحتى بحكم القانون، في مواجهة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة⁽¹⁾.

غير أن مثل هذا البند لا ينشئ ماديا أي إلتزام جديد على عاتق الدول الأطراف، لا لشيء إلا لأن سلوك هذه الأخيرة تم فرضه في نظام روما الأساسي في حد ذاته⁽²⁾. وتعكس هذه الإمكانية حقا دور مجلس الأمن الحاسم المحتمل في مجال تعاون الدول غير الأطراف مع المحكمة، وبالأخص أنه يمكن أن نتصور على سبيل المثال تواجد رعايا دول لم تصادق على نظام روما الأساسي، الذين تتبع المحكمة إجراءات ضدهم في إقليم دولة غير طرف. أفلا يشكل هذا الأمر فعلا قييدا على الصيرورة العادية لإجراءات المحكمة الجنائية الدولية؟.

Eric David, «l'avenir de la cour pénale internationale», in: Paul Tavernier et Laurence -1 Burgorgue-Larsen(sous dir.), Un siècle de droit international humanitaire, Bruylant, Belgique, 2001, p.195.

ولقد ميز قيرون سلويتير (Goran Sluiter) بين ثلاثة احتمالات ممكنة في تعامل مجلس الأمن مع مسألة التعاون مع المحكمة. فيمكن لمجلس الأمن أولا أن يحيل "حالة" للمحكمة مع وصف كامل لهذه الحالة في القرار المتضمن الإحالة، دون أي تفاصيل أخرى. في هذه الحالة سيتعامل مع مسألة التعاون وفقا لنظام روما الأساسي، مما يعني على سبيل المثال أن الدول غير الأطراف غير ملزمة بتقديم أي مساعدة للمحكمة. ويمكن لمجلس الأمن في المقام الثاني، وهو الإحتمال الأكثر ورودا، أن يقرر في القرار المتضمن الإحالة وفقا للفصل السابع من الميثاق أن جميع الدول- أو جميع أعضاء الأمم المتحدة- سوف تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وفقا لنظام روما الأساسي. وفي مثل هكذا وضع يشكل القرار وبشكل غير مباشر ميثاق الأمم المتحدة، الأساس القانوني للإلتزام بالتعاون بخصوص جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وسيكون هذا الإلتزام بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة و غير الأطراف في نظام روما الأساسي منحصر في الحالة التي أحالها مجلس الأمن، ومجال إلتزام التعاون هنا لا يختلف على إلتزام التعاون الذي يقع على عاتق الدول الأطراف في حالة الإحالة من طرف الدول الأطراف أو التصرف التلقائي للمدعي العام. ولذلك يمكن تطبيق أسباب رفض التعاون المحددة في النظام الأساسي على الدول غير الأطراف وبالتالي يمكن لها أن تدفع بها. ويمكن لمجلس الأمن في الأخير أن يقرر، من منطلق إعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابه، أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجب أن يكون عليها إلتزام تام بالتعاون مع المحكمة، ولكي يكون أكثر وضوحا، يمكن لمجلس الأمن أن يقرر أن(أو بعض منها) أسباب رفض التعاون المحدد في النظام الأساسي لاتطبق على أعضاء الأمم المتحدة. ويبدو أن هذه الحالة بعيدة الإحتمال على أساس أن هذا الأمر يتطلب من مجلس الأمن وضع نظام تعاون جديد، الذي من الممكن أن يطرح إشكالية التوفيق مع الإطار القانوني الذي تعمل على ضوئه المحكمة، ويمكن إعتباره تدخل غير مرخص به في التطبيق العملي لنظام روما الأساسي. راجع: Goran Sluiter, « the surrender of war criminals to the international criminal Court », LOY.L.A.INTER'L& COMP. L. REV., vol.25, 2003, note 17, p.610.

Ioannis Prezas, Op.Cit., p.79.

-2

ثانيا - الدور الرقابي لمجلس الأمن في حالة إمتناع الدول عن التعاون

أظهرت تجربة المحاكم الجنائية الدولية الخاصة المعوقات التي يمكن أن يواجهها النشاط القضائي لهذه المحاكم في مجال تعاون الدول. واصطدمت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا سابقا في العديد من الأحيان بحالات عدم تعاون دول يوغوسلافيا سابقا في وقف أو تسليم المجرمين المتواجدين في أقاليمهم⁽¹⁾. ونعتقد أن ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لنشاطها القضائي سيصطدم حتما بمعوقات مماثلة على الأقل إذا سلمنا بتصريحات المدعي العام حول افتقار المحكمة للتعاون من جانب الدول في السنوات الأولى لوجود هذه المحكمة⁽²⁾.

من هذا المنطلق، سنكون أمام حتمية التساؤل حول معرفة ما إذا كان ثمة دور يمكن لمجلس الأمن أن يؤديه في الأوضاع التي يحيلها هذا الجهاز، عندما تمتنع الدول الأطراف منها وغير الأطراف على حد سواء، عن التعاون مع المحكمة بخصوص أنشطة قضائية ذات صلة بموضوع الإحالة هذه الأوضاع.

لم يغفل نظام روما الأساسي في الواقع على أن يحفظ لمجلس الأمن دورا في الحالات التي تواجه فيها المحكمة حالات عدم التعاون، إذ تقضي المادة (7)87 من هذا النظام الأساسي على أنه " في حالة عدم امتثال دولة طرف لطلب تعاون مقدم من المحكمة بما يتنافى وأحكام هذا النظام الأساسي ويحول دون ممارسة المحكمة وظائفها وسلطاتها بموجب هذا النظام، يجوز للمحكمة أن تتخذ قرارا بهذا المعنى وأن تحيل المسألة... إلى مجلس الأمن إذا كان مجلس الأمن قد أحال المسألة إلى المحكمة"، وللمحكمة كذلك أن تخطر مجلس الأمن في الحالات التي يحيلها هذا الأخير في حالة إمتناع دول غير أطراف، عقدت

1- أنظر في العديد من الأمثلة لحالات عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا سابقا: براءة منذر كمال عبد اللطيف، علاقات المحكمة الجنائية الدولية (دراسة مقارنة)، بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية البشرية و الأمن في عالم متغير الذي تعقده جامعة الطفيلة التقنية، من 10 إلى 12 2007، ص 34، هامش 1.
2- أنظر في مثل هذه التصريحات مثلا:

Septième réunion d'information de la Cour pénale internationale a l'adresse du corps diplomatique, recueil de déclarations, Bruxelles, 29 juin 2006, pp.6, 7.

وأنظر حول المشاكل العملية التي واجهت وتواجه المحكمة الجنائية الدولية في إحدى الأوضاع المحالة عليها هو الوضع في دارفور المطلب الثاني من المبحث الثاني من هذا الفصل، ص 75 - 81.

ترتيباً خاصاً أو اتفاقاً مع المحكمة بخصوص الطلبات المقدمة من المحكمة محل الإمتناع عن التعاون⁽¹⁾. والملاحظ أن الأداة التي تضمنتها المادة 87(7) سبق للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا أن قضت بها فعلياً في قرار صادر عن الغرفة الإستئنافية في قضية بلاسكيش (Blaskic)⁽²⁾.

وقد رأت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة ليوغوسلافيا سابقاً أن ضرورة إخطار مجلس الأمن بحالات عدم التعاون يعود إلى عدم إختصاص هذه المحكمة في القضاء بعقوبات في مواجهة الدول⁽³⁾. وهذا الأمر يصدق على المحكمة الجنائية الدولية أيضاً. يجب على المحكمة الجنائية الدولية قبل إخطارها لمجلس الأمن بحالة عدم التعاون أن تقوم وفقاً للمادة 87(7) بالتحقق والتثبت (constater) من حالة عدم الإمتثال، تتخلف فيها الدولة الطرف في الإستجابة لطلبات التعاون الموجهة من طرف المحكمة الجنائية الدولية بما يخالف نظام روما الأساسي. ولا تتوقف أهمية مثل هذا الإجراء في كونه شرطاً جوهرياً لإخضاع حالة عدم الإمتثال لمجلس الأمن فحسب، بل في إعتبره كتصرف يثبت عمل غير قانوني لدولة غير متعاونة يمكن أن يدفع الدولة إلى إحترام إلتزام أخلت به⁽⁴⁾. ومن وجهة النظر هذه يمكن إعتبار إجراء الإثبات كنوع من العقوبة مستندين في هذا على ما أكدته تجربة المحاكم الجنائية الدولية، التي هي في الواقع مصدر الإجراء المتضمن في المادة 87(7)، إذ أكدت الغرفة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقاً في قضية "بلاسكيش" أن إجراء الإثبات لإخطار هذه المحكمة لمجلس الأمن يعبر عن شكل معين للجزاء دون أن يعتبر إخطار مجلس الأمن كجزاء ذي طابع عقابي⁽⁵⁾.

1- راجع المادة 87(5) من نظام روما الأساسي.

Antonio Cassese, Op.Cit., p.166.

-2

وأنظر في القضية القرار Arrêt de la chambre d'appel du TPIY relatif a la requête de la république de Croatie aux fins d'examen de la décision de la chambre de première instance II rendue le 18 juillet 1997, le procureur C./ Tihomir Blaskic, affaire n° IT-95-14-AR 108 BIS, 29/10/1997. وأنظر في دراسة قانونية لهذا القرار: Jean-Michel Favre, « le mécanisme du subpoena dans la jurisprudence du tribunal penal internationale pour l'ex-Yougoslavie », A.F.D.I., vol.43, n°1, pp.403-429.

idem, p.417.

-3

Goran Sluiter, Op.Cit., p.615.

-4 أنظر في هذا المعنى:

-5 في هذا الصدد تقول هذه الغرفة أنه: "حتى وإن أعتبرت أوامر التقديم (subpoena duces) كأوامر "تحت طائلة" =

الملاحظ أن إجراء الإثبات الوارد في المادة (7)87 قد أغفلته المادة (5)87 المتعلقة بعدم امتثال الدول غير الأطراف لطلبات التعاون. هذا التمييز في إجراء التقرير المسبق لحالة عدم التعاون يظهر فعلا الإختلاف إلى حد ما في الإلتزامات، في مجال التعاون، بين الدول الأطراف و الدول غير الأطراف⁽¹⁾.

بعد أن تقرر المحكمة الجنائية الدولية "حالة عدم الإمتثال" يجوز لها أن تخطر مجلس الأمن بهذا الشأن، لكن رغم ذلك يجب على هذه المحكمة أن تتحقق من كون "حالة عدم الإمتثال" تتعلق بقضايا تدخل في "حالة" أحالها مجلس الأمن إليها، على خلاف المحاكم الجنائية الدولية الخاصة القائمة أين يكون اللجوء إلى مجلس الأمن جائزا في جميع حالات عدم الإمتثال. وهذا الأمر يجد أساسه في كون المحاكم الجنائية الدولية الخاصة أجهزة فرعية لمجلس الأمن وأنشئت على هذا الأساس، في حين أن المحكمة الجنائية الدولية ليست كذلك، فدون أن تكون الإحالة من طرف مجلس الأمن لاتكون بالتالي للمحكمة أية مبررات قانونية لإخطار مجلس الأمن⁽²⁾. والأكيد أن الإحتمال ضئيل في أن تكون لمجلس الأمن رغبة للتدخل في إجراءات لم يقم بتحريكها⁽³⁾.

الملفت للإنتباه أن المادتين (7)58 و (5)58، ومواقع أخرى من نظام روما الأساسي، لم تحدد الشكل الذي سيكون عليه رد فعل مجلس الأمن على إخطار المحكمة له في حالة عدم الإمتثال⁽⁴⁾. وهو ما يدل على أن مجلس الأمن هو الذي سيحدد السلوك الذي سيخذه بشأن المسألة المحالة عليه من طرف المحكمة وفقا لسلطته التقديرية. وإذا قدر أن رفض الدولة التعاون مع المحكمة يدخل في إطار صلاحياته لحفظ السلم والأمن الدوليين فله

=، فالعقوبات التي تفرضها المحكمة الدولية يمكن أن تدرج في إجراء الإثبات و إحالة المسألة لمجلس الأمن، عندما تكون الدولة معنية، باعتبار استعمال السلطة ذات الصلة أو التي تضمنتها القاعدة رقم 77 ضد الأشخاص الذين أخلوا بالإلتزام (...). لا يمكن أن تكون العقوبة أكثر من إثبات الحالة على أن الدولة أخلت بالإلتزامها بالإستجابة للأمر المطلوب تنفيذه، وهذا الإجراء يعتبر في حد ذاته استهجانا وشكلا من أشكال العقوبة، و إخطار مجلس الأمن بعد ذلك يشكل فرضا لهذه العقوبة" أنظر في: Jean-Michel Favre, Op.Cit., p418.

Zhu Wenqui, Op.Cit., p.107.

idem, p.108.

3- أنظر في هذا المعنى: Ioannis Prezas, Op.Cit., p.80. وفي رأي مخالف، يرى الأستاذ أنطونيو كاسيزي

(Antonio Cassese) أن إمكانية تدخل مجلس الأمن وفقا للمادتين (7)87 و (5)87 من النظام الأساسي أمر غير

مستبعد، لكن كان من المستحسن لو تم النص على ذلك بشكل صريح. راجع: Antonio Cassese, Op.Cit., p.166.

4- و الأمر ذاته بخصوص الإتفاق التفاوضي المحدد للعلاقة بين الأمم المتحدة و المحكمة، الذي لم يورد أي إشارة إلى هذه المسألة. راجع الفقرة الثالثة من المادة السابعة عشر منه.

إما أن يصدر قرارات يذكر فيها الدولة غير المتعاونة بالالتزامتها الناشئة عن النظام الأساسي مستندا في هذا على الفصل السادس من الميثاق إذا كان من شأن استمرار رفض الدولة التعاون مع المحكمة أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر⁽¹⁾. أو يؤسس دوره الرقابي على الفصل السابع من الميثاق، إذا قدر أن رفض الدولة التعاون مع المحكمة يشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين. ووفقا لذلك ستكون ماهية التدابير العقابية التي يمكن لمجلس الأمن أن يفرضها في حالات عدم الإمتثال، متفقة مع مانص عليه هذا الفصل من تدابير⁽²⁾. المعروف أنّ لمجلس الأمن سلطة تقديرية في تحديد هذه التدابير، وعلى هذا الأساس ذكرت الغرفة الإستئنافية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا في "قضية بلاسكيش" أن التحديد الرسمي لهذه المحكمة لحالة عدم الإمتثال يجب أن لايشمل أية توصيات أو إقتراحات بشأن التدابير التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن حول المسألة المحالة إليه، والقول بغير ذلك سيعتبر تعديا على إختصاصات مجلس الأمن العقابية بموجب الفصل السابع من الميثاق⁽³⁾.

من المؤكد أن لجو مجلس الأمن إلى التدابير القمعية للفصل السابع هو ذو فعالية كبيرة في دفع الدول إلى التعاون الفعال مع المحكمة الجنائية الدولية، بيد أن ممارسة مجلس الأمن في إطار المحاكم الجنائية الدولية الخاصة القائمة، وحتى ممارسته في إطار المحكمة الجنائية الدولية⁽⁴⁾، تظهر لنا نوعا من التحفظ من جانب مجلس الأمن في هذا الخصوص. تلقى مجلس الأمن على سبيل المثال عدة تقارير متتابعة من مدع عام المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا سابقا ركزت على الموقف السلبي للسلطات الصربية و/أو اليوغوسلافية، لكن تميز رد فعله بنوع من الاحتشام، إذ إكتفى مجلس الأمن مثلا بتاريخ 8

1- راجع: إخلاص عبيد، المرجع السابق، ص217.

2- محمد هاشم ماقورا، المرجع السابق. والقول بإستناد مجلس الأمن على الفصل السابع من الميثاق لتحديد موقفه من المسألة المرفوعة أمامه من طرف المحكمة الجنائية الدولية يتفق مع ما قضت به الغرفة الإستئنافية للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا في "قضية بلاسكيش" راجع في هذا الأمر:

Arrêt de la chambre d'appel du TPIY sur la requête de la république de Croatie déjà précité, par.33.

idem, Par.36.

-3

4- راجع في موقف مجلس الأمن إزاء التعاون مع المحكمة فيما يتعلق بالوضع في دارفور، المبحث الثاني من المطلب الثاني هذا الفصل، صفحة من 79 إلى 85.

ماي 1996 بإصدار تصريح رئاسي عبر فيه عن قلقه إزاء مسألة عدم التعاون⁽¹⁾. كما إكتفى في القرارات رقم 1160 و 1199 و 1203 لسنة 1998، بإعادة تأكيد ضرورة قيام المدعي العام بالتحقيق في الأحداث التي وقعت في كوسوفو، بعد منع هذا الأخير من الدخول إلى إقليم كوسوفو. وفي خطوة أكثر وضوحاً، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1207 الذي تناول حصراً عدم تعاون جمهورية يوغوسلافية الاتحادية مع المحكمة، وأمرها بوضوح بتسليم المتهمين الثلاثة وتيسير سبيل المحكمة في الوصول إلى إقليم كوسوفو، وكان هذا غير كافٍ وإستمرت حالة عدم التعاون من جانب جمهورية يوغوسلافية الاتحادية⁽²⁾.

ثالثاً - قوات حفظ السلم كآلية فعالة في مجال التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية

من المستساغ أن لا يكون لمجلس الأمن تدخل بصفة مباشرة في مجال البحث عن الأدلة و الأشخاص المطلوبين من طرف المحكمة الجنائية الدولية والقبض عليهم، طالما أن الدول ملزمة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية (بالشكل الذي أسلفنا الإشارة إليه). غير أنه وكما هو معروف يجوز لمجلس الأمن أن ينشئ قوات حفظ السلم في إطار صلاحياته وفقاً للفصل السابع، وبالنظر إلى أن تدخل هذه القوات يكون في أوضاع قابلة لأن تدخل في إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، لا يمكن بالتالي التغاضي عن الدور الذي يمكن أن يؤديه مجلس الأمن في دعم التعاون مع المحكمة عبر هذه القوات في الحالات التي يحيلها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن الاستناد إلى تجربة القضاء الجنائي الدولي سيظهر لنا إلى حد ما مدى هذا الدور. ونشير في هذا الصدد على سبيل المثال إلى أن مجلس الأمن وفر إجراءات لتطبيق وتنفيذ ما تصدره المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقاً، في الوقت الذي خول فيه للدول سلطة إنشاء قوات دولية لإستتباب السلم في البوسنة و الهرسك (IFOR)⁽³⁾

1- راجع:

Hervé Ascension, Rafaele Maison, « l'activité des tribunaux pénaux internationaux pour l'ex-Yougoslavie (1995-1997), et pour le Rwanda (1994-1997) », A.F.D.I, Vol.43, n°1, 1997, p.375.

2- لتفاصيل أكثر راجع: براءة منذر كمال عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 34.

3- راجع اللائحة رقم 1031(1995)، (U.N. Doc.S/RES/1031/ 30 Nov. 1995).

إذ أنشئت هذه القوات من طرف حلف النيتو (N.A.T.O) من أجل تنفيذ الجوانب العسكرية لاتفاق دايتون للسلام (DPA)⁽¹⁾، ورغم أن هذا الإتفاق لم يتضمن أية إشارة صريحة للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا سابقا أو على الأخص القبض على المطالبين من طرف هذه المحكمة. لكنه بالمقابل تضمن ضرورة إتزام الأطراف الموقعة على إتفاق دايتون بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا سابقا بالإضافة إلى ترخيص هذا الإتفاق للقوات التي أنشأها حلف النيتو (N.A.T.O) بأن تتخذ جميع التدابير الضرورية، لاسيما إستعمال القوة لضمان الإلتزام باتفاق دايتون. على أساس ماسبق ذكره يمكن القول أن إتفاق دايتون منح للقوات الدولية لإستتباب السلم (IFOR) سلطة إستعمال القوة العسكرية للبحث على الأشخاص المطالبين من المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا سابقا والقبض عليهم⁽²⁾.

علاوة على ذلك قرر مجلس الأمن على نحو صريح هذه المرة في اللائحة رقم 1244(1999)، أن بعثة الأمم المتحدة لإدارة إقليم كوسوفو (KFOR) ملزمة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا⁽³⁾. وقرر مجلس الأمن في اللائحة رقم 1638(2005) على أساس الفصل السابع من الميثاق، أنه من بين ما تكلف به بعثة الأمم المتحدة لليبيريا أن تلقي القبض على الرئيس الأسبق لليبيريا شارل تايلور (Charles Taylor) في حالة عودته إلى ليبيريا وتسليمه لكي يحاكم أمام المحكمة الخاصة لسيراليون⁽⁴⁾.

من هذا المنطلق يمكن القول أن لمجلس الأمن إمكانية واسعة ليقم قوات حفظ السلم في مجال نشاط المحكمة الجنائية الدولية، بموجب قراراته ذات الصلة. مدعما بذلك الرخصة المتاحة للمحكمة الجنائية الدولية لطلب المساعدة من قوات حفظ السلم، وتتضح هذه

1- أنظر المادة الأولى فقرة واحد من إتفاق دايتون:

Accord général pour la paix en Bosnie-Herzégovine, annexe 1A : accord sur les aspects militaires de la consolidation de la paix, U.N.Doc.S/1995 (déc.1995).

2- Elizabeth C. Minogue, « increasing the effectiveness of the security council's chapter VII authority in the current situations before the international criminal court », Vanderbilt law review, Vol.61, n°2, p.671.

UN. DOC.S/RES/1244(1999),Par.14.

-3

UN.DOC.S/RES/1368(2005), Par. 1.

-4

الإمكانية من قراءة مقتضيات المادة 58(5)⁽¹⁾ من نظام روما الأساسي مع أحكام الباب التاسع من هذا النظام الأساسي المتعلق بالتعاون الدولي والمساعدة القضائية، لاسيما المادة 87(6)⁽²⁾ منه.

1- تنص المادة 58(5) على أنه: "يجوز للمحكمة بناء على أمر قبض، أن تطلب القبض على الشخص احتياطيا أو القبض عليه وتقديمه بموجب الباب 9".

2- تنص المادة 87(6) على أنه: "للمحكمة أن تطلب إلى أي منظمة حكومية دولية تقديم معلومات أو مستندات، وللمحكمة أيضا أن تطلب أشكالاً أخرى من أشكال التعاون والمساعدة يتفق عليها مع المنظمة وتتوافق مع إختصاصها أو ولايتها".

المبحث الثاني

تقييم ممارسة مجلس الأمن في إطار سلطته بإخطار المحكمة الجنائية الدولية لايتأتى التقييم الفعلي للمشاكل القانونية و العملية التي يمكن أن تثار بصدد تداخل نشاط مجلس الأمن و نشاط المحكمة الجنائية الدولية، إلا بالإستناد إلى الممارسة العملية التي يفرز عنها نشاط مجلس الأمن في هذا المجال. وتشكل إحالة مجلس الأمن للوضع في منطقة دارفور عدة أسباب اهتمام بفعل أنها تعبر عن الفرصة الأولى⁽¹⁾ لتبيان مثل هذه المشاكل. ولتقييم إحالة مجلس الأمن للوضع في دارفور بشكل أوضح يجب علينا التعرض إلى خلفية هذه الإحالة (المطلب الأول). ثم الإعتبارات و المسائل التي تثيرها (المطلب الثاني).

المطلب الأول

خلفية إحالة مجلس الأمن للوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية يستدعي التعرض لخلفية إحالة مجلس الأمن للوضع في دارفور بالضرورة طرح عدة مسائل تصب كلها في هدف الإلمام بالموضوع محل دراسة هذا المطلب أول هذه المسائل تتعلق بالنزاع المسلح في منطقة دارفور (الفرع الأول). وثانيهما برد فعل المجتمع الدولي من خلال موقف مجلس الأمن إزاء هذا النزاع بالعلاقة مع المحكمة الجنائية الدولية (الفرع الثاني).

1- نذكر أن هذه الإحالة، وإن كانت الأولى من نوعها، فإنها ليست كذلك لأن إحالات أخرى أُحيل على أساسها الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا بالإضافة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى وجميعها تعبر عمّا إصطلح الفقه على تسميته بـ "الإحالات الذاتية" (des auto-saisines). راجع على سبيل المثال في هذه الإحالات :

Christine A.E. Bakker, Op.Cit., pp.361-378.

الفرع الأول

النزاع المسلح في منطقة دارفور

يقع السودان على مساحة شاسعة من الأرض في شرق القارة الإفريقية تبلغ حوالي مليونين ونصف كيلومتر مربع، كما تضم حدودا مشتركة مع تسع دول، وقد جعل هذا التجاور سكان السودان خليطا من عناصر مختلفة نزحت من دول الجوار. إذ يضم السودان مجموعة عرقية تتفرع إلى أكثر من 597 جماعة⁽¹⁾، وأدى الخليط الثقافي و الديني الهائل، بالإضافة إلى أسباب سياسية و إقتصادية متنوعة، إلى تفجير العديد من الأزمات في مختلف الأقاليم السودانية منذ حصول السودان على الإستقلال سنة 1956 من المستعمر البريطاني، وكان أبرز هذه الأزمات، ذلك النزاع بين الشمال و الجنوب⁽²⁾ فتك البلاد وقادها إلى حربين أهليتين ، إستمرت الأول سبع عشرة سنة⁽³⁾ و الثانية مايزيد على عشرين عاما⁽⁴⁾. ودون الدخول في تفاصيل هذا النزاع وغيره من النزاعات المتعددة في أقاليم السودان المختلفة، من أجل التركيز على موضوع دراستنا حول النزاع في إقليم دارفور الذي تفاقم بصورة متسارعة.

يعتبر إقليم دارفور من الأقاليم القاحلة و الفقيرة التي تقع في غرب السودان⁽⁵⁾ وهو

- 1- تتحدث أكثر من 130 لغة و لهجة، و اللغة العربية هي اللغة المشتركة لمعظم السودانيين و لغة التخاطب في معظم أنحاء السودان.
- 2- هذا النزاع لم يضع أوزاره إلا بعد التوقيع على الاتفاق الشامل للسلام في 5 جانفي 2005 بين الحكومة السودانية و الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) ولتفاصيل أكثر حول مسائل مختلفة متعلقة بهذا الاتفاق راجع:
- led dagne, the crisis in Darfur and status of the north-south peace agreement ,report for congress, congressional research service October, 2009, pp.12- 15.
- 3- دار هذا النزاع بين قوات حكومة مسلم في الشمال و المتمردين في الجنوب على فترة ممتدة إلى لحظة التوقيع على إتفاق أديس أبابا عام 1972 راجع: كمال الجزولي، الحقيقة في دارفور(عرض وتقديم لتقرير لجنة التحقيق الدولية)، الطبعة الأولى، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، 2006، ص31.
- 4- محمود المخزومي، مرجع سابق، ص378. ويعتبر إلغاء الرئيس السابق نيمري لاتفاق أديس أبابا عام 1983 العامل الرئيسي لنشوب الحرب الثانية مع الجنوب راجع: .
- led dagne, Op.Cit., p.12.
- 5- مساحته نحو 20 كيلومتر مربع ، وسكانه نحو 6 ملايين نسمة وله حدود مع ليبيا وإفريقيا الوسطى، وقسم منذ 1994 إداريا إلى ثلاث ولايات: شمال دارفور وعاصمتها الفاشر(العاصمة التاريخية للإقليم) وجنوب دارفور وعاصمتها يتالا وغرب دارفور وعاصمتها الجنيبية. مع الإشارة إلى أن دارفور برزت تاريخا كسلطنة في هضبة جبل مرة عام 1650 وتم ضمها إلى السودان بعد سقوطها في أيدي البريطانيين عام 1917 راجع هذا: العارية بولرياح، دور الأمم المتحدة في النزاع بدارفور، مذكرة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق بن عنكون، جامعة الجزائر، 2006، ص15.

موطن لخليط معقد تظل القبلية فيه عنصرا أساسيا من عناصر الهوية⁽¹⁾. و إن لم توجد بين المجموعات القبلية فوارق قاطعة، فإنها تظهر عند نشوب الصراعات. ورغم الضعف الذي تعرض إليه بعد إدخال الحكم المحلي في عهد نميري، فلا يزال الهيكل القبلي التاريخي ساريا منذ قرون. وتعتمد المجموعات القبلية على الزراعة و الرعي مما جعل إقتصاد دارفور يقوم على الزراعة المعيشية الصناعية المحدودة والرعي. وبالتالي كانت الأرض تحتل الصدارة في دارفور زمن طويل إن في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية⁽²⁾.

تعد أسباب⁽³⁾ النزاع في دارفور أمرا في منتهى التعقيد. بيد أنه يمكن إختصارها في أوضاع التهميش⁽⁴⁾ التي عرفتها المنطقة في جوانب عدة، بمعنى عدم المشاركة الحقيقية في السلطة وإنعدام التنمية، وعدم الاستقرار الأمني الذي لازم دارفور منذ التسعينات من القرن الماضي⁽⁵⁾. هذا بالإضافة إلى تدفق السلاح ووفرتة في المنطقة بين أيدي القبائل وكان ذلك نتيجة لان دارفور كانت مسرحا لكثير من العمليات المسلحة وعمليات القتال الدائرة في الدول المجاورة، حيث كان يجري النزاع الليبي التشادي، وحيث جرى تغيير الحكم التشادي عبر المعارضة الداخلية، إضافة إلى عدم الاستقرار في إفريقيا الوسطى⁽⁶⁾. وعلاوة على هذا، ومنذ الثمانينات إنتهجت حكومات الخرطوم المتعاقبة إستراتيجية الحرب بالوكالة، من خلال توزيع السلاح على القبائل التي تنحدر من أصول عربية لكي تقوض إستقرار القاعدة السكانية للجيش الشعبي لتحرير السودان المتمرد ولاحقاً تهديد

1- فهناك على الأقل 63 قبيلة أساسية ولكن بعض المصادر تشير إلى ماقد يصل إلى 90 بما في ذلك الفروع أو البطون، ويتكون الخليط من العرب ومن غير العرب وتعرف الأخيرة محليا بالزرقة أنظر: ثورة دارفور، تقرير مجموعة الأزمات الدولية، رقم 76 عن إفريقيا، نيروبي، بروكسل، 2006، ص 15.

2- راجع: كمال الجزولي، المرجع السابق، ص 35.

3- لتفاصيل أكثر حول أسباب النزاع في دارفور راجع: العارية بولرباج، المرجع السابق، من ص 15 إلى 36.

4- فالمعيار القبلي لم يكن أحد عوامل التوترات في إقليم دارفور لولا التهميش الذي عانتته هذه المنطقة، على أساس أن مختلف الأطياف القاطنة في منطقة دارفور إستطاعت التعايش فيما بينها لمدة طويلة، حتى وإن كان توزيع الأراضي فيها يثير مشاكل حقيقية. راجع:

Victor Tanner, «Darfour : racines anciennes, nouvelles virulences », politiques étrangère, N° 4, 2004, p.715.

5- عانى إقليم دارفور ويلات الصراعات القبلية، فخلال العقود الثلاثة الماضية وقعت نزاعات تقليديه حول الموارد والأنعام بين المجموعات العربية وغير العربية الأساسية أو داخل المجموعة الواحدة. ومن هنا يتبين أن المعيار البيئي يمكن أن يدخل في حلقات النزاع الدارفوري الأخير مع أن الحكومة هي المسؤولة لغياب مجهودات تنموية. راجع : الثورة في دارفور، المرجع السابق، ص 5.

6- محمود المخزومي، المرجع السابق، ص 379.

تمدده إلى وسط وشمال السودان⁽¹⁾.

أدت هذه الأوضاع واستمرار التوترات في منطقة دارفور إلى انتشار التدمير وسط سكان دارفور ضد حكومة البشير في ظل غياب وساطة هذه الأخيرة وتصديها الفعال للحالة المتدهورة في دارفور، إن لم نقل وجود حكومة محرضة⁽²⁾. في هذا الخضم يبدو أن عناصر نشوب النزاع المسلح في منطقة دارفور قد إكتملت وتتمثل في عنصرين مهمين وهما:

- العنصر الأول : ظهور حركة تمرد في دارفور

بدأت حركة التمرد في الظهور في منطقة دارفور عندما قامت مجموعة المتمردين، حركة /جيش تحرير السودان وحركة العدل و المساواة، ينظمان صفوفهما لمواة حكومة الخرطوم التي إعتبرت السبب الرئيسي في المشكلة وكان ذلك في الفترة ما بين 2001 و 2002⁽³⁾ وحمل السلاح. وكانت نشأة هذه الجماعات عائدا إلى إلتقاء عوامل عديدة . أولا: وجود مقاومة الفور و الزغاوة التي كانت قد تكونت قبلا لكن كان مجال نشاطها محدودا، ثانيا: نشوء تقارب بين المثقفين في المهجر و المناضلين المحليين، بمن فيهم أقارب الزعيم الإسلامي المخلوع حسن الترابي (وهو الأب المؤسس لحركة التطرف السودانية). وثالثا: الدعم من أطراف أجنبية، غالبا يشار إلى أنها جنوبيي الجيش الشعبي لتحرير السودان و إريتريا⁽⁴⁾ وأخيرا العامل الجغرافي والإثني⁽⁵⁾. وبلا شك أن مسار السلم بين الخرطوم و الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) شجع المتمردين على الالتحام والتعبئة، ففي النهاية سمحت المقاومة المسلحة للسودانيين بأن ينعموا بسلام تم التفويض عليه دوليا، ولو

1- الثورة في دارفور، المرجع السابق، ص 5.

2- إذ أن الحكومة السودانية لم تتحمل مسؤوليتها تجاه التوترات القبلية، بل سعت من خلال سياستها التي ترمي إلى إستغلال البعد الإثني لخدمة مصالح سياسية ولأن تجعل التنوع الذي تتسم به دارفور كمصدر للنزاعات و التوترات أنظر هذا وتفاصيل أوفى :

Victor Tanner, Op.Cit., pp.719, 720.

3- كمال الجزولي، المرجع السابق، ص 37.

4- توقف دعم الجيش الشعبي لتحرير السودان في المرحلة الأخير لمفاوضات بروتوكول السلم في نيباشا (Naivasha) في النصف الأول لعام 2004. و نشير إلى أن الدعم العسكري و السياسي الإريتري، كان بفعل أن العلاقات السودانية الإريتريّة كانت على طول الفترة الممتدة بين مطلع التسعينات وحتى نشوب الأزمة الحالية مشوبة بالتوتر والعداء: العاربية بولرباج، المرجع السابق، ص 30.

5- راجع لتفاصيل أوفى: الثورة في دارفور، المرجع السابق، ص 20.

كان بعد 20 سنة من المآسي الإنسانية⁽¹⁾.

حقق المتمردون وفي وقت مبكر نجاحات عسكرية معتبرة، ففي بداية الأمر بدأت جماعات التمرد في شن هجمات على مراكز الشرطة والقوات المسلحة، لتبلغ أوجها في أبريل 2003 بهجوم إستهدف عاصمة شمال دارفور كبرى مدن المنطقة، الفاشر⁽²⁾. وتم القبض على إثره على لواء سوداني وتدمير العديد من الطائرات العسكرية على الأرض⁽³⁾.

- العصر الثاني: تصدي حكومة الخرطوم لحركة التمرد

كان رد فعل حكومة الخرطوم على أحداث التمرد في منطقة دارفور سريعا وبصورة عنيفة، أمام النجاحات الأولى التي لم تكن متوقعة عسكريا. ورأت الحكومة أن التمرد جاء في الوقت المناسب وأنها فرصة ذهبية لاتقوت لتحقيق أهدافها الإستراتيجية المعلنة تجاه القبائل غير العربية في المنطقة⁽⁴⁾. غير أن حكومة الخرطوم واجهها تحدي إضافي تمثل في عدم تحمس جنودها و ضباط صفها، بالنظر لإنهم بالأساس من أبناء دارفور، في قتال مواطنيهم.

لذلك عمدت كما تشير المصادر بما فيها المصادر الحكومية، لإستغلال التوترات القبلية واستعمال إستراتيجية كانت فعالة جدا في الماضي، سواء في ظل الحكومة الديمقراطية لصادق المهدي أو النظام الحالي، تتمثل في اللجوء إلى الميليشيات المسلحة⁽⁵⁾. فدعت قبائل البدو العربية، التي لم تكن تملك ديارا تقليدية، لمساعدتها في قتال المتمردين، وقد إستجابت هذه القبائل لنداء الحكومة. وشكل هؤلاء مايشير إليهم المدنيون وغيرهم بـ"الجنجويد"، (وهو مصطلح دارفوري تقليدي يعني قاطع طريق مسلحا وخارجا عن القانون وخارجا عن القانون يمتطي حصانا أو جملا⁽⁶⁾)

Victor Tanner, Op.Cit., p.720.

-1

-2 عمر محمود المخزومي، المرجع السابق، ص 380.

Victor Tanner, Op.Cit., p.721.

-3

-4 محمد عبد الله الدومة، "النظام السوداني و القوات الدولية في دارفور"، كتاب مشترك، إصدارات المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2007، ص 44، 45.

-5 أضيفت الشرعية على إستعمال الميليشيات المسلحة بموجب قانون الدفاع الشعبي (*popular defense act*) لعام 1989

-6 كمال الجزولي، المرجع السابق، ص 39، 40. وقد عبر مندوب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برترون رامشران (Bertrand Ramcharan)، بصورة دقيقة، ملخصا رد فعل الخرطوم على التمرد في دارفور، وأكد على =

وجهت معظم المنظمات الحكومية وغير الحكومية أصابع الاتهام في إنتهاكات قواعد القانون الإنساني و حقوق الإنسان إلى ميليشيات الجنجويد⁽¹⁾، مع أن الحكومة السودانية إستبعدت بإستمرار مسؤوليتها عن الجنجويد، وأنها لاتسيطر بالفعل على هذه الميليشيات، ولو أن معظم إن لم نقل كل الملاحظين لم يجدوا هذا الموقف مقنعا⁽²⁾.

ورغم من التوقيع على إتفاق وقف إطلاق النار سنة 2004 بين ممثلي الحكومة السودانية والمتمردين إلا أن النزاع لم يضع أوزاره⁽³⁾ وتواصلت الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. مما إستوجب التدخل بهذا الخصوص على المستوى الدولي من خلال الجهاز الأممي التنفيذي المتمثل في مجلس الأمن.

= أن " الحكومة السودانية دعمت وساندت على ما يبدو، ميليشيات مكونة من مجموعة مقاتلين متفرقة ذات أصول عربية، منحدره بالدرجة الأولى من دارفور تعرف الجنجويد. بمعنى آخر، وعلى نحو مقلق، كان رد فعل الحكومة السودانية على أساس إثني على تمرد هو الآخر مشحون بالإثنية... وكان الجنجويد يؤدي دورا مدعما للقوات الحكومية في الهجوم على المدنيين المشتبه فيهم ولأنهم للمتمردين في بعض مناطق دارفور، في حين أن دوره في مناطق أخرى هو أساسي في مثل هذه الهجمات مع دعم من الجيش النظامي". راجع :

Robert Cyer, « Sudan, resolution 1593 and international criminal justice », *L.J.I.L.*, Vol.19, 2006, p.197.

Nolle Qugnivet, "the report of the international commission of inquiry : the question of -1 genocide", human rights review july-september, 2006, p.40.

Robert Cryer, *Op.Cit.*, p.198. -2

Ibid. -3

الفرع الثاني

موقف مجلس الأمن من الإنتهاكات المرتكبة في منطقة دارفور

إنتهجت الأمم المتحدة ، بالأخص مجلس الأمن، في تعاملها مع أزمة دارفور الأخيرة، نشاطا يتفق مع نهج مألوف بما فيه الكفاية، تبين بوضوح في إطار ماتم إتخاذه من إجراءات حيال الأحداث التي وقعت في يوغوسلافيا سابقا، وتأكد من بعد ذلك إلى حد ما عبر ما إتخذه مجلس الأمن من قرارات بشأن رواندا. ووفقا لهذا النهج يكون التعامل مع الأزمة في بادئ الأمر بالتعبير عن القلق أو الإدانة، ليتم تحديد بعد ذلك تفاصيل الإجراءات المطلوبة، وفوق ذلك تنشأ لجنة تحقيق مع ضمان متابعة قضائية. ولقد إتسم موقف مجلس الأمن بالهدوء في أول الأمر إزاء الأحداث الإجرامية التي وقعت في دارفور، شأن ذلك شأن نشاطه في يوغوسلافيا سابقا ورواندا، مع أن هذه المرة كان من خلال بيان صحفي لرئيس مجلس الأمن (وهو يختلف مع البيان الرئاسي)، وعبر من خلاله أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم الشديد من الأزمة الإنسانية التي تعرفها دارفور⁽¹⁾.

بعد ذلك خطى مجلس الأمن خطوة أخرى بإتخاذ اللائحة رقم 1546 والتي بموجبها ، ومن بين أمور أخرى، شجب جميع أفعال العنف وإنتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان المقترفة من جميع الأطراف، و عبر عن قلقه من مآلات إستمرار النزاع على المدنيين في السودان⁽²⁾. كما أكد على ذلك في اللائحة رقم 1556 الصادرة في 30 جويلية 2004⁽³⁾، مع الإشارة بشكل خاص لميليشيات الجنجويد، والتنديد على وجه الخصوص بالجرائم التي تكتسي طابع إثني. بالإضافة إلى ذلك أشار مجلس الأمن لأول مرة للمسؤولية الجنائية عن إنتهاكات القانون الإنساني و حقوق الإنسان من خلال الترحيب

1- UN communiqué de presse SC/8050, 02 avril 2004 .

نذكر أن إصدار قرار من طرف مجلس الأمن في هذه المرحلة أمر لم يكن ممكنا، لأن الصين كانت ستستعمل الفيتو في كل التدابير التي من الممكن أن تعرض إستثمارتها الصناعية الضخمة في السودان في مجال البترول للخطر أضف إلى إبرام كل من روسيا والصين لعقود ذات أرباح كبيرة في بيع معدات عسكرية للحكومة السودانية راجع:

Philip Kastner, *the icc-savior or spoiler? Potential Impacts of international criminal justice on ending the Darfur conflict, thesis to obtain the degree of master of laws, faculty of law, McGill University, Montreal, 2007, p.23.*

2- أنظر الفقرة السادسة من ديباجة اللائحة رقم 1546(2004)،(UN. DOC.S/RES/1547).

3- UN. DOC.S/RES/1556 (30 juillet 2004).

بالتزام الحكومة السودانية بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ومتابعة المسؤولين عنها⁽¹⁾. والملفت للانتباه هو أن اعتماد مجلس الأمن للائحة رقم 1556 (2004) كان على أساس الفصل السابع من الميثاق، بعد أن كيف الوضع في دارفور على أنه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين والاستقرار في المنطقة⁽²⁾. وهذا التكيف يسمح له بتوجيه طلبات صريحة ملزمة لأطراف النزاع.

بذلك ألح مجلس الأمن، في مجال المسؤولية الجنائية، على الحكومة السودانية باحترام التزاماتها بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد وتقديم قادتها وشركائهم على تحريضهم وإرتكابهم لإنتهاكات للقانون الإنساني و حقوق الإنسان إلى العدالة. كما دعا مجلس الأمن الأمين العام بموافاته بتقرير شهري عن مستجدات تنفيذ الالتزامات المنوه إليها في البند السادس من اللائحة رقم 1556، مع الإشارة إلى إمكانية إتخاذ إجراءات إضافية، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في المادة 41 من الميثاق في حالة الإخلال بهذه الالتزامات⁽³⁾.

يبين هذا الأمر مدى جدية مجلس الأمن بشأن تقديم المسؤولين عن الانتهاكات أمام العدالة⁽⁴⁾. ولم ينتظر مجلس الأمن طويلا للتأكيد، وأمام الخروقات المستمرة لقواعد القانون الإنساني و حقوق الإنسان في دارفور عن نيته في محاكمة جميع الأشخاص المتورطين في مثل هذه الخروقات، وذلك من خلال إنشاء لجنة تحقيق دولية و إصدار اللائحة رقم 1593 (2005).

أولا: لجنة التحقيق الدولية حول دارفور

دعا وزير الخارجية الأمريكي كولين بول (Colin Paul) في بداية سبتمبر 2004 مجلس الأمن إلى إتخاذ إجراءات فيما وصفه بالإبادة الجماعية التي وقعت في دارفور. وفي ذلك أشار بشكل صريح إلى المادة 8 من إتفاقية مناهضة الإبادة الجماعية لعام 1948 التي

1- أنظر الفقرة الثامنة من ديباجة اللائحة رقم 1556 (2004).

2- أنظر الفقرة الثانية والعشرين من اللائحة رقم 1556 (2004).

3- أنظر البند السادس من اللائحة رقم 1556 (2004).

4- مع أن مجلس الأمن إكتفى بالإشارة إلى تدابير غير محددة، ما اعتبرته الخرطوم علامة تدل على غياب إرادة من المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات جدية تجاه السودان راجع:

Ultimatum au Darfour : niveau d'action internationale, groupe des crises internationales, Rapport d'afrique n°83, 2004, p.4.

تجيز للدول الأطراف " بدعوة الأجهزة المختصة في منظمة الأمم المتحدة لاتخاذ تدابير على وفق ميثاق الأمم المتحدة، عندما تقدر أنها ضرورية من أجل الوقاية وقمع أفعال الإبادة الجماعية أو جميع الأفعال الأخرى المشار إليها في المادة الثالثة" (1).

استجابة لهذه الدعوة (2) وماتراكم لديه من تقارير حول إدعاءات بآتتهاك القانون الإنساني وحقوق الإنسان في دارفور، أصدر مجلس الأمن اللائحة رقم 1564(2004) (3)، التي أنشأ بموجبها لجنة جديدة لتقصي الحقائق في دارفور (4).

بناء على ذلك أعلم الأمين العام الأممي في أكتوبر 2004 مجلس الأمن بقراره بتشكيل هذه اللجنة المتكونة من خمسة أعضاء. وبعد يومين قام الأمين العام بشكل فعلي بتعيين خبراء في المجالين القانوني و الإنساني تكونت منهم هذه اللجنة (5).

1- William A. Schabas, " first prosecutions at international criminal court", human rights law journal, Vol.27, n°14, 2006, p.37.

2- أو بالأحرى نتيجة للوعيد و الترويح لقرار الكونغرس الأمريكي الذي وصف ماجرى في دارفور بالإبادة الجماعية، راجع في هذا المعنى: السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلي والقانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 206.

3- هذا القرار هو مشروع أمريكي أعتمد من طرف مجلس الأمن بأغلبية أحد عشر صوتا وإمتنعت كل من الجزائر، الصين، باكستان و روسيا. راجع في اللائحة: UN. DOC.S/RES/1556(18 septembre 2004).

4- نص البند الثاني عشر من اللائحة رقم 1564(2004) على:

« Prie le secrétaire général de créer rapidement une commission internationale d'enquête».

والملاحظ أنه وعلى خلاف اللانحيتين 780 و 935 التي أنشئت على أساسها "لجان الخبراء" (missions d'expert) ليوغوسلافيا سابقا و رواندا، كلف مجلس الأمن هذه المرة الأمين العام بتشكيل على وجه السرعة، "لجنة لتقصي الوقائع". هذا الاختلاف في التسمية، الذي يركز على وظيفة من تشكيلة لجنة تقصي الحقائق، يظهر لأول وهلة درجة كبيرة من الأهمية، ولو انه لم يحدد إطلاقا بشكل واضح. وإن تشكلت لجنة التحقيق الدولية حول دارفور أيضا من خبراء، فإنها مع ذلك تنفرد بخصوصيات على سابقتها في مستوى المهام التي كلفت بها أو الأساس القانوني الذي أنشئت عليه (الفصل السابع من الميثاق)، وهذا الأمر يبين أن إرسال لجنة تحقيق لايشكل فقط وسيلة لجمع المعلومات أو كمرحلة أولية لتكليف وضع معين على أساس المادة 39 من الميثاق، بل إنه يتعدى ذلك ليشكل تدبيرا ضروريا يضمن حفظ السلم والأمن الدوليين راجع في هذا:

Sébastien Moretti, la justice internationale à l'épreuve du terrorisme : défis, enjeu et perspectives concernant la commission d'enquête internationale indépendante (UNIIC) et le tribunal spécial pour le Liban, cahiers de l'institut des hautes études internationales et du développement, n°3, 2009, Genève, p.17.

و قد نوهت الجمعية العامة إلى هذه العلاقة في اللائحة رقم 59/46 في فقرتها السادسة والتي تنص على:

« L'envoi d'une mission d'établissement des faits peut témoigner de la préoccupation de l'organisation et devait contribuer à accroître la confiance et a désamorcer le différend ou la situation », cité in : ibid.

5- يتعلق الأمر هنا بالأستاذ أنطونيو كاسيزي (Antonio Cassese) من إيطاليا رئيسا- وهو الرئيس الحالي للمحكمة =

وبخصوص مهام هذه اللجنة، فقد حددتها الفقرة الثانية عشرة من اللائحة رقم 1564(2004) وتتعلق بالتحقيق في المعلومات التي على أساسها وقعت إنتهاكات لقواعد القانون الإنساني وحقوق الإنسان ولتحدد ما إذا وقعت أعمال إبادة جماعية وهوية مرتكبي الانتهاكات من أجل كفالة مسألتهم جنائياً.

أنهت اللجنة المهام الموكلة إليها خلال المدة المحددة ورفعت للأمين العام تقريراً أقل ما يقال عنه أنه ذو أهمية بالغة، سواء في جانب تقصي الحقائق أو التحليل القانوني الدقيق، على الخصوص فيما تعلق بتكليف الأفعال الإجرامية⁽¹⁾. وقد عرضت اللجنة في هذا التقرير نتائج التحقيقات التي توصلت إليها. وقامت بتقديم عدد من التوصيات⁽²⁾. ومن أهم ماتوصلت إليه اللجنة نذكر إثباتها أن الحكومة السودانية ومليشيات الجنويد كانوا مسؤولين عن إنتهاكات خطيرة للإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان و القانون الإنساني، والتي تشكل حتما جرائم دولية. وأشارت اللجنة على وجه قاطع، إلى أن الحكومة السودانية و مليشيات الجنويد باسروا هجمات عشوائية أسفرت عن قتل مدنيين وإرتكاب أعمال التعذيب، والخطف وتدمير القرى والاعتصاب والسلب.

ورأت اللجنة أن إرتكاب هذه الأفعال على نحو واسع و ممنهج يسمح بتكليفها على أنها جرائم ضد الإنسانية⁽³⁾. أما فيما يخص القوات المتمردة، فوجدت اللجنة دلائل موثوقة تشير إلى أن هذه القوات مسؤولة عن إنتهاكات خطيرة قد تصل إلى درجة جرائم الحرب، بما في ذلك قتل المدنيين وسلب الممتلكات، مع تأكيدها أنه لم يثبت أن هذه الانتهاكات، على غرار الانتهاكات التي حملت بها الحكومة السودانية والجنويد، قد أرتكبت على نحو واسع

= الخاصة ببلبنان، محمد فايق من مصر، هينا جيلاني (Hina Jilani) من الباكستان، ودوميسا نتسيبييرا (Dumiss Ntebeza) من جنوب إفريقيا، وتيريزا ستريغغر (thérese striggner). بالإضافة إلى ذلك عينت المفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمانة للجنة برئاسة منى رشماوي كمدير تنفيذية. راجع: UN DOC. S/2004/812. وعينت المفوضية فريقاً للبحث القانوني، وفريقاً للتحقيق، وخبراء في الطب الشرعي، ومحللين عسكريين، ومحققين متخصصين في مجال العنف ضد المرأة وقد حدد الأمين العام ثلاثة أشهر للجنة لتقديم له تقرير حول المهام الموكلة إليها راجع: كمال الجزولي، المرجع السابق، ص 43.

Emmanuel Decaux, « crise du Darfour. Chronique d'un génocide annoncé », A.F.D.I, Vol.50, -1 n°4, 2004, p.742.

2- وسنحاول تلخيص هذه الأمور في الحدود التي تخدم دراستنا لإحالة مجلس الأمن للوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.

Abdallah Benhamou, « la cour pénale internationale à l'épreuve des faits : la situation du Darfour » , R.A.S.J.E.P, n°4, 2008, p.209. -3

أوممنهج⁽¹⁾. بهذا تكون اللجنة قد حملت حكومة الخرطوم والجنجويد بمسؤولية أكبر عن الإنتهاكات التي وقعت في دارفور من القوات المتمردة ، على انه في جميع الأحوال تعتبر جميع هذه الأطراف مسؤولة عما وقع في دارفور ولو بدرجات متفاوتة⁽²⁾.

كما إعتبرت اللجنة فيما يخص بمهمتها بتحديد ماإذا وقعت أعمال إبادة جماعية، أن الحكومة السودانية لم تنتهج سياسة الإبادة الجماعية مع أنها لم تستبعد إمكانية أن يرتكب بعض الأفراد، بمن فيهم المسؤولين الحكوميين، في بعض الحالات، أفعالا بنية الإبادة الجماعية . وتركت بعد ذلك المجال واسعا للتعامل مع هذه الحالات للمحاكم المختصة، ولو أن هذا الأمر حسبها لا يقلل من بشاعة وخطورة الجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب التي وقعت في دارفور⁽³⁾.

أما فيما يخص توصيات اللجنة بشأن محاسبة مرتكبي الجرائم عن أفعالهم⁽⁴⁾ فأوردتها في الجزء الأخير من تقريرها وعلى أساسها، وبعد أن أشارت إلى قصور نظام العدالة الجنائية السوداني وأن أية آلية للعدالة لابد أن تلتزم ببعض المبادئ فيجب أن تكون نزيهة ومستقلة وعادلة⁽⁵⁾، أكدت اللجنة أن الآليات و الحلول يجب أن تكون دولية، و لذلك أوصت

1- *« elle n'a pas établi que ces violations revêtaient un caractère systématique ou généralisé »*, Voir : le Rapport de la commission d'enquête internationale précité , p.4.

2- Abdallah Benhamou , Op.Cit., p.209.

3- لتفاصيل أكثر حول تحليل لجنة التحقيق الدولية القانوني بشأن جريمة الإبادة الجماعية راجع :

Nolle Qugnet, Op.Cit., pp.38-68.

4- وما سمح للجنة أن تقحم نفسها في هذا المجال هو تأويلها الواسع للشقين الآخرين من المهمة الموكلة إليها) نذكر أن الشق الأول يتمثل في التحقيق في المعلومات التي على أساسها وقعت إنتهاكات القانون الإنساني وحقوق الإنسان والثاني تحديد ماإذا وقعت أفعال إبادة جماعية). على ضوءه قدرت اللجنة، بعد أن ذكرت أنهما يتمثلان في تحديد هوية مرتكبي الانتهاكات من أجل ضمان مساءلتهم جنائيا ، أنه " يفهم من هذا أن مهمتها لا تنحصر فقط في تحديد هوية مرتكبي الانتهاكات، بل أيضا في إقتراح آليات المساءلة الجنائية". وفي هذا تتفق رؤية هذه اللجنة في هذا المجال مع سابقتها، حيث أن عبرت كل من لجنة الخبراء ليوغوسلافيا سابقا و رواندا عن وجهة نظرهما بشأن التدابير المتخذة دون أن يكون ذلك خروجاً واضحاً عن مهامهما. مع أن مجلس الأمن إعتد في هتين الحالتين موقفا إيجابيا بالأخص بالطلب صراحة من الأمين العام بتقديم توصيات بهذا الشأن (أنظر الفقرة السادسة من اللائحة رقم 771(1992) والفقرة الثالثة من اللائحة رقم 935(1994)). وعلى عكس من ذلك لم يكن مجلس الأمن واضحاً فيما يتعلق بحالة دارفور. و يقول الأستاذ فلورين أمون (Florian Aumond) في هذا الصدد:

« Si l'économie de la résolution 1564 montre un désir du conseil d'être éclairer par d'autres organes sur la situation, elle ne trahit pas pour autant celui d'être orienté sur les mesures à prendre ». Voir: Florian Aumond, « La situation au Darfour déferée a la C.P.I, retour sur une résolution historique du Conseil de sécurité », R.G.D.P.I., n°1, 2008, p.120.

5- أنظر لتفاصيل أكثر حول وجهة نظر اللجنة من هذه المسألة:

Rapport de la commission d'enquête internationale précité, Par. 556-569.

وألحت على مجلس الأمن بأن يحيل الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية وفقا للمادة 13(ب) من نظام روما الأساسي⁽¹⁾ وكان تقرير اللجنة لهذا الإختيار يجد أساسه في أن المحكمة الجنائية الدولية هي أول محكمة جنائية دولية دائمة وقادرة على محاكمة الأشخاص المتورطين في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني و لإتفاقيات حقوق الإنسان و اللجوء إليها يوفر مجموعة من المزايا(عددتها اللجنة بستة مزايا).

تتمثل أولا في كون هذه المحكمة أنشئت خصيصا للتصدي وقمع الجرائم التي يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين وهذا الأمر في حقيقته هو السبب الرئيسي الذي على أساسه تمارس المحكمة إختصاصها إذا ما أحال مجلس الأمن "حالة" إليها ، ومن هذا المنطلق رأت اللجنة أن التحقيق في الجرائم المرتكبة في دارفور ومحاكمة المسؤولين عنها سيكون لهما الأثر الايجابي على السلم والأمن وعودة السلم والاستقرار في دارفور إلى نصابهما⁽²⁾.

وثانيا في كون إجراءات هذه المحكمة تتم في لاهاي، بعيدا عن سلطة المتهمين وأتباعهم ،الذي من شأنه ضمان جو محايد. ثالثا إن سلطة المحكمة المدعومة بمجلس الأمن هي وحدها التي ستجبر المتهمين من الحكومة والمتمردين على الخضوع لإجرائتها. رابعا إن التشكيل الدولي للمحكمة وقواعدها هو أنسب ضمان لمحاكمة عادلة. خامسا إن المحكمة جاهزة للعمل فورا مقارنة بغيرها (المحاكم الجنائية الدولية الخاصة والمحاكم المختلطة). وسادسا إن إقامة الدعوى أمامها لن يكلف عبئا ماليا كبيرا على الجماعة الدولية⁽³⁾.

ورغم تفضيلها لإحالة مجلس الأمن للوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية لم تستبعد لجنة التحقيق الدولية الإمكانيات الأخرى للمساءلة القضائية على المستوى الدولي من دراستها. فبشأن إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة إعتبرت اللجنة أنّ ثمة عاملان يستبعدان إنشاء مثل هذه المحكمة . الأول يتمثل في أنها مكلفة بالرغم من فعاليتها، أما الثاني، فيتتمثل في أنها بطيئة في إجراءاتها مستندة في رؤيتها هذه على تجربة المحكمتين الجنائيتين

1- وأوصت اللجنة أيضا بإنشاء لجنة لتعويض الضحايا. راجع حول هذه الآلية بتفاصيل أكثر:

Rapport de la commission d'enquete internationale déjà précité, Par.570, 591-603.

Idem, Par.772.

-2

-3 كمال الجزولي، المرجع السابق، ص 221.

الدوليتين الخاصتين القائمتين إلى حد الآن⁽¹⁾. أما فيما يخص فكرة توسيع ولاية أية من المحكمتين الجنائيتين الدوليتين القائمتين، فتبرير اللجة في استبعادها يصب في السببين المذكورين أعلاه، فضلا عن أن قرار التوسيع سيستغرق وقتا⁽²⁾. كما أن التوسيع سيخلق حالة ارتباك في أولويات المحكمة⁽³⁾.

وأخر الاختيارات التي وجهتها اللجنة هو إنشاء محكمة مختلطة على غرار محكمة سيراليون وغيرها. و يعود رفض اللجنة لهذا النموذج من العدالة الجنائية الدولية إلى أربعة سلبيات تتمثل في العوائق المالية بسبب الاعتماد على التبرعات، وربط إنشائها باتفاق مع الأمم المتحدة وأن محاكمة أعضاء في الحكومة أمر بعيد الاحتمال، وكذلك وضع القضاة الوطنيين في هذه الحالة سيكون غير مريح ومحفوف بالخطر، وأخيرا إن كثيرا من القوانين السودانية تتناقض مع القواعد والمعايير الدولية⁽⁴⁾.

ثانيا: إصدار مجلس الأمن للائحة رقم 1593 (2005)

قام الأمين العام الأممي بإحالة تقرير لجنة التحقيق الدولية رسميا لمجلس الأمن بتاريخ 31 جانفي 2005 ، متبنيا ما توصلت إليه هذه اللجنة من إستنتاجات لصالح إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية⁽⁵⁾. غير أن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶⁾ المبدئية حالت دون إتخاذ مجلس الأمن أي قرار في هذا الشأن على مدى شهرين تقريبا، من أجل إستبعاد أي شرعية على المحكمة الجنائية الدولية⁽⁷⁾ وذلك من خلال إقتراح عدة بدائل عوضا عن الإحالة إلى المحكمة من طرف مجلس الأمن. وسبق للولايات المتحدة أن إقترحت على مجلس الأمن بتاريخ 21 جانفي 2005 إنشاء محكمة خاصة للسودان في أروشا (Arusha) بتنزانيا (مقر المحكمة الجنائية الدولية الخاصة لرواندا)، يكون لها

1- le Rapport de la commission d'enquête internationale précité , Par.574.

2- فيجب تعيين قضاة و مدعين عامين جدد وكذا تعيين موظفي قلم للمحكمة ، وبالتالي إيجاد تمويل جديد ، على أساس أن هتين المحكمتين مرهقتان حاليا سعيا لتنفيذ "إستراتيجية إنهاء الأعمال"(stratégie d'achèvement).

3- le Rapport de la commission d'enquête internationale précité , Par.775.

4- كمال الجزولي ، المرجع السابق ، ص 221 ، 222.

5- من خلال بيان بشأن تقرير لجنة التحقيق الدولية لدارفور و تعرض فيه إلى جانب الإحالة، إلى أهم النتائج التي توصلت إليها اللجنة. راجع هذا البيان على الموقع : http://www.un.org/news/sg/searchstr.asp?News_ID=441.

6- صرحت الولايات المتحدة على معارضتها لفكرة الإحالة بداية عام 2005

7- Emmanuel Decaux , Op. Cit., p.748.

إختصاص محاكمة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن إنتهاكات قواعد القانون الإنساني وحقوق الإنسان منذ 1 جانفي 2003. واقترحت الولايات المتحدة أن تكون إدارة هذه المحكمة منصفة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي⁽¹⁾. وتنبأ بمعارضة أعضاء مجلس الأمن وأخرين فيما يخص نفقات إنشاء وعمل مثل هذه المحكمة ، إقترحت الولايات المتحدة تغطية جميع هذه النفقات المقدرة بين 140 إلى 150 مليون دولار سنويا⁽²⁾.

والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية في إقترحها لإنشاء محكمة خاصة بالسودان لم تكن تقصد أن يتم إنشاء محكمة منفصلة كلية بل بالأحرى محكمة تكون بمثابة توسيع للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا⁽³⁾.

وردا على هذا الاقتراح وجه البعض أصابع الاتهام للحكومة الأمريكية ، التي طالما وصفت ماحدث في دارفور بالإبادة الجماعية، على أساس إعتقاد مواقف لاتعكس إلا مصالح ذاتية بحتة ولا تولي أي إهتمام بالفظائع التي شهدتها دارفور ويمكن أن تجعل العدالة في دارفور بعيدة المنال. أمام هذه الانتقادات تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن إقترحها الأول لتحاول مع إختيارات أخرى للعدالة الانتقالية سواء بإنشاء محاكم مختلطة أو محاكم وطنية⁽⁴⁾.

لم تتوقف المعارضة الأمريكية لإحالة مجلس الأمن الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في حدود ماسبق، بل سعت عمليا لأن يتبنى مجلس الأمن قرارات تخدم موقفها هذا. وبالفعل هذا ماحدث بإعتقاد مجلس الأمن للائحة رقم 1591، بعد تقديم الحكومة الأمريكية لمشروع هذه اللائحة، لأن المتمعن في هذه اللائحة سينتهي بالضرورة

1- إقترحت نيجيريا في وقت لاحق نيابة عن دول الاتحاد الإفريقي و بصفتها رئيسة الاتحاد الإفريقي بإنشاء "الهيئة الإفريقية للعدالة الجنائية والمصالحة" للنظر في إنتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المزعومة وقوعها في دارفور. وقد تم رفض هذا الاقتراح رغم حصوله على تأييد الحكومة السودانية راجع: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان و المنظمة السودانية لمناهضة التعذيب ، تقرير عن المحكمة الجنائية و السودان : الوصول للعدالة وحقوق المجني عليهم ، مائدة مستديرة ، الخرطوم 2-3 أكتوبر 2005 ، عدد 2/441 ، مارس 2005 ، ص 10.

2- Zachary d. Kaufman, "justice in jeopardy: accountability for Darfour atrocities", criminal law forum, Vol.16, 2005, p347.

ibid.

-3

4- فقد شجعت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة السودانية على إخطار محاكمها الوطنية راجع:

Emmanuel Decaux, Op.Cit., p.748.

إلى أن الإستراتيجية التي تضمنتها تستهدف إستعمال وسائل وآليات قديمة لمجلس الأمن والتفاوض على رؤية أخرى غير الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية⁽¹⁾.

ورغم التعنت الأمريكي في رفض إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية تبنى مجلس الأمن في آخر الأمر اللائحة رقم 1593 بتاريخ 31 مارس 2005، التي أحيل بموجبها الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية⁽²⁾، بعد محادثات في منتهى التعقيد و تخوف من إستعمال الفيتو الأمريكي الذي لازم هذه المحادثات إلى أن تم إعتقاد هذه اللائحة . ولقد إعتبرت الدول الأطراف و الموقعة على نظام روما الأساسي أن الأمر هنا يتعلق بالاعتماد ووضع كل عضو من أعضاء مجلس الأمن أمام مسؤولياته مع أن الحقيقة غير ذلك، طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية أبقت إمكانية اللجوء إلى الفيتو أمرا قائما إلى آخر اللحظات، رغم الجهود المبذولة لإحتواء تخوفاتها⁽³⁾.

يظهر صدور اللائحة رقم 1593(2005) التأثير الواضح من جانب مجلس الأمن بتقرير لجنة التحقيق الدولية حول دارفور ، ويبدو أن ما أحيط به مجلس الأمن علما في اللائحة رقم 1593(2005) هو إقتراح هذه اللجنة في هذا الشأن . وإن كان الأمر كذلك فلا يمكن مع ذلك وضع فكرة محددة عن التأثير الحقيقي الذي شكله بالفعل تقرير لجنة التحقيق الدولية ، وفي جميع الأحوال، فالاختلاف يبدو واضحا مع حالة رواندا أين إستبعد فيها مجلس الأمن ما خلصت إليه اللجنة التي أنشئت بشأنها⁽⁴⁾.

علاوة على ماتقدم تشكل اللائحة رقم 1593(2005) تقديما ملحوظا، لأنها تعبر عن الإمكانية الوحيدة التي تستطيع فيها المحكمة الجنائية الدولية ممارسة إختصاصها إزاء

Frederica Dainotti , la cour pénale internationale : analyse de cette nouvelle juridiction à la -1 fois indépendante et interdépendante au sein d'un système de relations internationales en plein mutation, mémoire de diplôme des haute études européen et internationales, institut européen des haute études internationales, 2005, p.43, note 116

-2 ينص البند الأول من هذه اللائحة على:

« Décide de déférer au procureur de la C.P.I la situation au Darfour depuis le premier juillet 2002 ».

Emmanuel Decaux , Op.Cit., p.750.

-3

-4 إذ قرر مجلس الأمن في اللائحة رقم 955(1994) بإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة، بالرغم من أن اللجنة المنشئة=

الجرائم التي وقعت في دارفور هذا إن كان فمن جانب عملي، أما من جانب نظري، إذا اعتبرنا الرؤية التشاؤمية التي كانت سائدة وسط المختصين والملاحظين، التي على أساسها تعد الإحالة من طرف مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية أمرا بعيد الاحتمال، مستنديين في ذلك على الموقف المعادي إزاء المحكمة الجنائية الدولية على الأقل لعضوين دائمين في مجلس الأمن (الولايات المتحدة والصين). لذلك رحبت العديد من الجهات بصدور اللائحة رقم 1593 وإعتبرتها انتصارا للعدالة الجنائية الدولية⁽¹⁾. لكن المتمعن في هذه اللائحة سيجدها متضمنة للعديد من التنازلات لصالح الولايات المتحدة⁽²⁾ وصفها الأستاذ (روبر كريير) (Robert Cryer) **"بمقابل إمتناعها"**⁽³⁾. إذ على هذا الأساس إكتفت الولايات المتحدة في آخر المطاف بالامتناع على اللائحة رقم 1593(2005)، إلى جانب الصين و الجزائر و البرازيل⁽⁴⁾.

فلا إستغراب إذاً على هذا الامتناع ولا بإعتبره رؤية مرنة للولايات المتحدة إزاء المحكمة الجنائية الدولية. والإشارة إلى ما صرح به المندوب الدائم للولايات المتحدة على خلفية إمتناع بلده يؤكد وبلا شك هذا الأمر " *إن الولايات المتحدة رُغم أن وفدها قد إمتنع عن إحالة مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية ، فإنها مع ذلك مازلت وبالفعل مستمرة في معارضتها الشديدة التي طالما تمسكت بها وقلقها تجاه هذه المحكمة....*"⁽⁵⁾.

والجدير بالتنكير هو أن الصين و روسيا كأعضاء دائمة أخرى في مجلس الأمن، هما

= بموجب اللائحة رقم 935(1994)، أوصت بتوسيع إختصاص المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا سابقا. راجع: Florian Aumond, Op.Cit., p.120.

1- وتشير على سبيل المثال إلى ترحيب الأمين العام الأممي بإعتماد اللائحة رقم 1593(2005) راجع البيان الصحفي في : [Un.com.depress SG/SM/9797/AFR/1132](http://www.un.com.depress SG/SM/9797/AFR/1132).

ورحبت أيضا الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان و المنظمة السودانية لمناهضة التعذيب بإحالة الوضع في دارفور للمحكمة الجنائية الدولية وتعتبرنها سابقة تاريخية. راجع: البيان الصحفي للفيدرالية، مجلس الأمن يحيل الوضع في دارفور للمحكمة الجنائية الدولية، 4 أبريل 2005 على موقع الفيدرالية : www.fidh.org.

2- سنأتي للحديث عن هذه التنازلات في مواضيع أخرى من هذه المذكرة.

3- **"as a quid pro quo for its abstention"**, Voir : Robert Cryer , Op.Cit., p.204.

4- سبب إمتناع الجزائر يعود إلى إعتبار هذه الأخيرة أن الاتحاد الإفريقي في موقع أفضل للتعامل مع الوضع في دارفور. أما البرازيل، فإمتناعها لم يكن على أساس أشكال المتابعة و المحاكمة بل على أساس تأثير الولايات المتحدة على النص الذي أخضع للتصويت. راجع :

Communique de presse du conseil de sécurité CS/8351 du 31 mars 2005.

ibid.

-5

في موقف المراقب (une position d'observation)، بسبب أن كلايهما معنيان بعدم تطبيق مثل هذه الممارسة على ماحدث في التبت (Tibet) و شيشينيا (Tchéchénie). ويبدو أنه كان عليهما تحاشي إنشاء سابقة يمكن أن تعمل تجاههما كنموذج لمتابعة ومحاكمة الجرائم التي وقعت في ظل نظامهما. ورُغم هذا الموقف المشترك نجد أنه في الوقت الذي إمتنعت فيه الصين عن التصويت، صوتت الاتحادية الروسية لصالح إحالة الوضع في دارفور للمحكمة⁽¹⁾.

أما فرنسا و إنجلترا، وكما كان متوقعا أمام مسؤوليتهما تجاه المحكمة الجنائية الدولية لكونهما دولا أطرافا في نظام روما الأساسي (فكل منهما يعتبر طرفا في نظام روما الأساسي)، فقد صوتت كل منهما لصالح اللائحة رقم 1593(2005). وعقب صدور اللائحة صرح المندوب الدائم الفرنسي بأن اللائحة رقم 1593(2005) "تاريخية" على أساس أنها الإحالة الأولى من نوعها لمجلس الأمن⁽²⁾. و إن كان الأمر صحيحا من هذه الجهة لكن هل يمكن أن نرى في هذه اللائحة إنجازا ضخما ومعتبرا؟. تبقى الشكوك قائمة في حقيقة الأمر في هذا الخصوص، على أساس أنه رُغم أن اكتفاء الولايات المتحدة والصين والجزائر بالامتناع عن التصويت على اللائحة رقم 1593(2005) يجعل اللائحة إنجازا كبيرا لأن إمتناع هذه الدول كان بسبب تحفظها على المحكمة الجنائية الدولية، فالنتازلات التي تضمنتها اللائحة رقم 1593(2005) تقلل بصورة ملحوظة أهمية هذه الأخيرة⁽³⁾.

-1 Federica Dainotti, Op.Cit., p.44.

-2 « la France se réjouit de l'adoption de cette résolution historique, le Conseil vient de déférer pour la première fois une situation à la Cour pénale internationale ». Voir : DOC.S/PV.5158(31 MARS 2005), p.9.

-3 Florian Aumond , Op.Cit., pp.113, 114.

المطلب الثاني

الإعتبرات التي تثيرها إحالة مجلس الأمن للوضع في دارفور

رغم أهمية إحالة مجلس الأمن للوضع في منطقة دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب اللائحة رقم 1563(2005) لوضع حد لتلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني وحقوق الإنسان المرتكبة في إقليم دارفور، إلا أنها تطرح عدة مسائل وإعتبرات لاتعكس إلا الواقع العملي لما يترتب عن إحالات مجلس الأمن، ويأخذ جانبا منها طابعا قانونيا وتتصل باللائحة ذاتها (الفرع الأول). وجنبا آخر يأخذ طابعا عمليا له من الأهمية مايجعله يظهر لنا على المستوى العملي المشاكل التي يمكن أن تواجهها المحكمة في مجال التعاون في أول إختبار للفعالية النظرية في هذا المجال لإحالات مجلس الأمن (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الإعتبرات القانونية التي تثيرها اللائحة رقم 1593 (2005)

تتعلق أهم هذه الإعتبرات بمالية المحكمة الجنائية الدولية (أولا). وإشكالية تحديد إختصاص هذه الأخيرة من خلال مايسمى "باتفاقيات المادة 98" (ثانيا) و بتضمين اللائحة رقم 1593(2005) بندا أكثر خطورة هو البند السادس⁽¹⁾. وأخيرا تتعلق هذه الإعتبرات بمجال التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية (ثالثا).

أولا: إستبعاد اللائحة رقم 1593 لأية مسؤولية مالية تجاه المحكمة الجنائية الدولية

يلعب الجانب المالي دورا بالغ الأهمية في القانون الدولي الجنائي⁽²⁾. ولقد عالجت لائحة مجلس الأمن رقم 1593(2005) هذا الجانب بأن جعلت الأعباء المالية الخاصة بالإحالة المتضمنة فيها مسؤولية تتحملها الدول الأطراف والدول التي ترغب في المساهمة بتمويل المحكمة طواعية، دون أن تتحمل منظمة الأمم المتحدة هذه الأعباء⁽³⁾.

1- ولأسباب منهجية سنستبعد دراسة هذا الجانب من موضوع هذا الفرع لنعود إليه في إطار الفصل الثاني.

2- Robert Cryer, Op.Cit., p.206.

3- ينص البند السابع من اللائحة رقم 1593(2005) على:

= « *Convient qu'aucun des couts afférents à la saisine de la Cour, y compris ceux*

يرتبط البند السابع من اللائحة رقم 1593(2005) في حقيقة الأمر بنصين من نظام روما الأساسي، نص المادة 114 الذي يجعل دفع نفقات المحكمة وجمعية الدول الأطراف، بما في ذلك مكتبها وهيئتها الفرعية من أموال المحكمة، ونص المادة 115 الذي ينص على أن " **تغطي نفقات المحكمة وجمعية الدول الأطراف، بما في ذلك مكتبها وهيئتها الفرعية المحدد في الميزانية التي تقرها جمعية الدول الأطراف من المصادر التالية :**

أ- الاشتراكات المقررة للدول الأطراف.

ب- الأموال المقدمة من الأمم المتحدة، رهنا بموافقة الجمعية العامة، وبخاصة فيما يتصل بالنفقات المتكبدة نتيجة للإحالات من مجلس الأمن".

يثير البند السابع من اللائحة رقم 1593(2005) عدة تساؤلات وإشكالات، إن بالنظر لنظام روما الأساسي أو ميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁾.

إنتهى واضعو نظام روما الأساسي في الواقع إلى أنه عندما يقوم مجلس الأمن "بتأجير" خدمات المحكمة الجنائية الدولية لإجراء محاكمات قضائية أراد مجلس الأمن أن تتم مباشرتها من طرف هذه المحكمة لكن مكتب المدعي العام في حد ذاته لم يبادر، تكون النفقات المتكبدة على عاتق الأمم المتحدة التي من نواحي أخرى ليس عليها التزامات مالية تجاه المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا السياق أكد مهنوش أرسانجاني (*Mahnoush H. Arsanjani*) أنه خلال المفاوضات داخل اللجنة التحضيرية كان الاتجاه السائد بين الوفود هو أنه إذا أحال مجلس الأمن حالة إلى المحكمة الجنائية الدولية يجب على الأمم المتحدة أن تدفع النفقات المتكبدة نتيجة هذه الإحالة⁽²⁾.

لكن رغم ذلك يؤكد مهنوش أرسانجاني (*Mahnoush H. Arsanjani*) أنه مهما يكن

= occasionnés par les enquêtes et poursuites menées comme suite a cette saisine ne sera pris en charge par l'organisation des Nations Unies et que ces couts seront supportés par les états parties au statut de Rome et les qui voudraient contribuer a leur financement a titre facultatif ».

1- وحتى بالنظر لقرار الإحالة نفسه. أنظر:

Nsonguruq J. Udombana, Op.Cit., p.51.

2- وقد تم إقتراح بداية سبتمبر لعام 1997 خلال الجلسة السادسة للجنة التحضيرية، أن يكون تمويل المحكمة من ميزانية الأمم المتحدة. لكن رفضت الولايات المتحدة هذا الاقتراح. راجع :

Idem, p.52.

التاريخ التشريعي لنظام روما الأساسي فصيغة المادة 115 من نظام روما الأساسي قد تميزت بالطوعية و تفيد أن الأمم المتحدة غير ملزمة بالمشاركة في دفع مثل هذه النفقات⁽¹⁾. ولا يوجد في نظام روما الأساسي ما يمنع المحكمة من قبول إحالات مجلس الأمن حتى وإن لم تقم الأمم المتحدة بدفع النفقات المتكبدة من جراء هذه الإحالة⁽²⁾. ومن هذا المنطلق يكون التساؤل الذي يفرض نفسه هو هل يخول نظام روما الأساسي المدعي العام أو المحكمة بقبول إحالات مجلس الأمن بهذه الأوضاع. أو إذا قبلت هل يمكن بالتالي القول أن النفقات الخاصة بهذه الإحالات ستفرض على الدول الأطراف الذي بشكل معين يمكن ألا يتفق مع نظام روما الأساسي أو إرادة الدول الأطراف؟.

إن الغموض القانوني في هذا المجال يزيده تعقيدا قصور نظام روما الأساسي في تحديد من هو المخول في المحكمة الجنائية الدولية لاتخاذ قرار إكتتاب نفقات إحالات مجلس الأمن، عندما تستبعد هذه الأخيرة مسؤولية الأمم المتحدة عنها. وإذا تم إتخاذ قرار قبول التبعيات المالية من قبل المدعي العام أو المحكمة، ستتحمل الدول الأطراف بالتالي هذه التبعيات من دون أن تستشار حول ذلك، نتيجة ستقلب فعلا آلية الرقابة المعتمدة في نظام روما الأساسي، الذي جعل جمعية الدول الأطراف الجهاز الرقابي الأساسي⁽³⁾.

إن تبعيات قرار المدعي العام في هذا الخصوص يمكن أن لا تنحصر في دارفور، مع أن الأعباء المالية في هذه الحالة يمكن أن تكون ضخمة، لأنه إذا أصبح هذا الشق من اللائحة رقم 1593(2005) فيما يسمى "بقانون المحكمة في الواقع" (*the law-in-action*)⁽⁴⁾، ستكون الدول الأطراف هي المتحملة في المستقبل لجميع النفقات إذا ما أحال مجلس الأمن "حالة" واستبعد مسؤولية الأمم المتحدة في ذلك، مما سيرجع بالفائدة على الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وغير الأطراف في نظام روما الأساسي وستكون

1- وليست محصورة كذلك في إحالات مجلس الأمن. راجع: قيذا نجيب حمد، المرجع السابق، ص 100.

2- Michael Riesman, "on paying the piper: financial responsibility for security council referrals to the international criminal court", A.J.I.L, Vol.99, N°3, 2005, p.616.

3- Ibid.

4- إقتبسنا هذا المصطلح من مقال للأستاذين (Michael Reisman) (Mahnoush h. Arsanjani) واستعمل لتبيان الواقع العملي للنصوص القانونية النظرية ذات الصلة في إطار الممارسات الأولى للمحكمة الجنائية الدولية. راجع في هذا المقال: the- law-in-action of the international criminal court, A.J.I.L., Vol.99, PP.385- 403.

بمثابة "ركاب المحكمة بالمجان" (free riders)⁽¹⁾.

أما فيما يخص ما يثيره البند السابع من اللائحة رقم 1593(2005) بالنظر إلى ميثاق الأمم المتحدة، فالمقام هنا يستدعي بالضرورة الرجوع إلى المادة 17(1) من الميثاق بما أن الأمر يتعلق بمسؤولية الأمم المتحدة المالية، وتنيط هذه المادة الجمعية العامة وليس مجلس الأمن، بسلطة النظر في المسائل المالية الخاصة بالمنظمة. ومن هذا المنطلق يكون السؤال المطروح بإلحاح هو حول إمكانية مجلس الأمن بالاستحواذ على إختصاص الجمعية العامة في هذا المجال من خلال منع هذه الأخيرة من دفع أية أموال خاصة بنفقات إحالة بادر بها أمام المحكمة الجنائية الدولية⁽²⁾.

يرى روبر كراير (*Robert Cryer*) أن مجلس الأمن لا يستطيع الاستحواذ على صلاحيات الجمعية العامة بشأن التدابير المالية سواء بموجب الفصل السابع أو غير ذلك، ويستند في هذا القول إلى ميثاق الأمم المتحدة و الحادثة التي أثارته جدلا في الجمعية العامة إثر محاوله مجلس الأمن في تقييد السلطة التقديرية لهذه الأخيرة في التدابير المالية، عندما جعل بموجب اللائحة رقم 827(1993) نفقات المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا سابقا تمول من الميزانية العامة للأمم المتحدة⁽³⁾.

من ناحية ثانية يجب عدم التغاضي عن حقيقة أن مجلس الأمن عندما يتصرف وفقا للفصل السابع من الميثاق، كما كان ذلك واضحا في اللائحة رقم 1593، لا يكون مقيدا بجميع أحكام الميثاق و إنما بمقاصد و مبادئ الأمم المتحدة فقط. وهذا بالفعل مايتبدى من خلال تمكين مجلس الأمن إستبعاد أحكام مادة بحجم المادة 2(7) من الميثاق⁽⁴⁾. ويؤكد الأستاذ ميكائيل رايسمن (*Michael Riesman*) في هذا السياق أنه ليس أمرا غريبا أن يخول مجلس الأمن مسبقا إمكانية تجاهل بعض أحكام الميثاق إذا كان ذلك ضروريا لتحقيق

1- Michael Reisman , Op.Cit., p.616.

2- Robert Cryer , Op.Cit., pp.206, 207.

3- مع أن روبر كراير (*Robert Cryer*) يرى أن اللائحة رقم 1593 لا يمكن أن تكون محل خلاف أمام الجمعية العامة شأن اللائحة رقم 827 بسبب أن اللائحة 1593 لا تفرض أي أعباء مالية إضافية على الأمم المتحدة راجع:

Idem, p.207.

4- تتعلق هذه المادة بمبدأ أساسي في القانون الدولي هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

الأمن الجماعي، لكن الغرابة تكمن من وجهة نظره في كيفية تبرير مجلس الأمن إستحواده على السلطة المالية للأمم المتحدة في حالة كحالة اللائحة رقم 1593(2005) والتي لا يبدو فيها ضروريا تحقيق الأمن الجماعي⁽¹⁾ بإستبعاد المادة 17(2) من الميثاق .

وفي جميع الأحوال، يشكل البند السابع من اللائحة رقم 1593 مساسا حقيقيا بممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها بشكل لا يمكن إنكاره⁽²⁾.

ثانيا: اللائحة رقم 1593(2005) نقطة إنتقاء سياسات منتهجة في المجال العلاقتي.

أشار مجلس الأمن في اللائحة رقم 1593 إلى أنه يحيط علما بوجود إتفاقيات، بما في ذلك التي تم النص عليها في المادة 98(2)⁽³⁾ من نظام روما الأساسي⁽⁴⁾. وهذا الأمر يثير فعلا إشكالات، لأنه وكما يبدو فمجلس الأمن بهذه الإشارة ينوه، ولو بشكل غير مباشر، إلى الممارسة الأمريكية في مجال الإتفاقيات الثنائية التي تكرر عدم تقديم الرعايا الأمريكيين

1- بالإضافة يرى ميكائيل رايسمن (Michael Reisman) أن إستعمال مجلس الأمن لكلمة "يسلم" في البند السابع من اللائحة 1593 عوض كلمة "يقرر" يتيح للجمعية العامة، التي عدد كبير من أعضائها هم أطراف في نظام روما الأساسي، وفقا للمادة 17(2) من الميثاق بأن تقبل تحمل الأمم المتحدة لما ورد في المادة 115 من نظام روما الأساسي، بغض النظر عن البند السابع من اللائحة رقم 1593(2005). وإذا تم إتخاذ مثل هذا القرار وواصل الأمريكان في معارضتهم المطلقة لأي تمويل للمحكمة من الأمم المتحدة، بالإصرار ربما على أن المواد 25 و 103 من الميثاق تفرض على جميع أعضاء الجمعية العامة بأن تحترم اللائحة رقم 1593(2005)، ستكون الأمم المتحدة أمام أزمة مشابهة للارزمة التي أسفرت عن إصدار محكمة العدل الدولية لرأيها الاستشاري في قضية بعض نفقات الأمم المتحدة سنة 1964 (أنظر فيما يتعلق بهذا الرأي الاستشاري المبحث الثاني من الفصل الثاني، ص 150، هامش رقم 3). ومن السخرية على حد تعبير ميكائيل رايسمن (Michael Reisman) أن تتمكن الولايات المتحدة في مثل هكذا أزمة بموقف معارض كما حدث سنة 1964، لكن إذا تمت إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية فالأسباب ضعيفة، لأن تغير هذه الأخيرة نظرة القانون في هذا الأمر بالشكل الذي عبرت عنه في وقت مبكر. راجع: Michael Reisman, Op.Cit., p.617.

2- إذ أن المساهمات المالية المؤسساتية (institutionnel) تتميز بالثبات عكس المساهمات المالية للدول. ويعتبر الأستاذ (فلورين أمون) (Florian Aumond) أن البند السابع من اللائحة رقم 1593(2005) يمس حتى المحكمة الجنائية الدولية في حد ذاتها ، بالنظر إلى أن مساهمة الأمم المتحدة تعتبر على حد تعبيره بمثابة أجر لخدمة قدمتها المحكمة لمجلس الأمن وبمفهوم المخالفة يعد إستبعاد هذا الأخير لأي تمويل من الأمم المتحدة بمثابة نوع من الاستهتار لما هو نشاط للمحكمة في دارفور راجع: Florian Aumond, Op.Cit., p.130.

ووصف إمانيل ديكو (Emmanuel Decaux) هذا التصرف "بالدنيء". وقال أنه " رغبنا منها في عدالة مجانية، تجازف الولايات المتحدة وبحق بالحصول على عدالة رمزية". *« í en outre, de manière sordide, la résolution précise « Par.7 de la résolution 1593 »í en voulant une justice gratuite, les Etats Unis risque d'avoir une justice symbolique»*, Voir : Emmanuel Decaux, Op.Cit, p.751.

3- تنص المادة 98(2) على : " لا يجوز للمحكمة أن توجه طلب تقديم يتطلب من الدولة الموجه إليها الطلب أن تتصرف على نحو لا يتفق مع التزاماتها بموجب إتفاقيات دولية تقضي موافقة الدولة المرسله كشرط لتقديم شخص تابع لتلك الدولة إلى المحكمة ، مالم يكن بوسع المحكمة أن تحصل أولا على تعاون الدولة المرسله لإعطاء موافقتها على التقديم

4- تنص الفقرة الرابعة من اللائحة 1593(2005) على:

«Prend note de l'existence d'accords tels que ceux qui sont visées à l'alinéa 2 de l'article 98 du statut de Rome ».

إلى المحكمة الجنائية الدولية⁽¹⁾.

يبدو أن ما يسمى **"باتفاقات المادة 98(2)"** يطرح عدة إشكالات قانونية بالنظر **"لحرفية"** أو **"لروح نظام روما الأساس"**⁽²⁾.

لا يتفق إدعاء الولايات المتحدة بإستناد ممارستها للاتفاقية إلى حرفية نص المادة 98(2) تماما مع هذا الأساس، هذا إذا إعتبرنا توافق هذه الاتفاقات مع موضوع المادة 98(2) نفسه، والوقوف على تحليل هذه المسألة يستدعي عرض مجالات التطبيق الثلاثة لهذه الاتفاقات، الشخصي و الزماني و المادي. أما الأول، فيظهر صعوبة في تصور إمكانية أن يطبق هذا الحكم في حالة اتفاق مبرم بين دولتين طرفين في نظام روما الأساسي⁽³⁾. والمشكل هو أكثر تعقيدا إذا كانت إحدى هتين الدولتين دولة ليست لها هذه الصفة. وبهذا الخصوص يبدو أن مصطلح **"الدولة المرسله"** (*l'état d'envoi*)⁽⁴⁾ الوارد في المادة 98(2) يتماشى مع فئتين من الاتفاقات، الأولى تتمثل في نظام إتفاق القوات (*SOFA*) المتعلقة بالمجال العسكري فقط⁽⁵⁾. والثانية تتمثل في إتفاقات البعثات الدبلوماسية الخاصة، بما فيها إتفاقات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم⁽⁶⁾.

مما يجعل إذاً إتفاقات الحصانة التي تبرمها الولايات المتحدة مستبعدة من الاتفاقات

-1 H. Ascension, R. Maison, « *l'activité des juridictions pénales internationales*(2005) », A.F.D.I., Vol.51, n°1, 2005, p.241.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار تصعيدٍ لعدائيتها تجاه المحكمة الجنائية الدولية وبعد إبطالها لتوقيعها على نظام روما الأساسي في 6 ماي 2002، من خلال إدارة بوش إلى إطلاق حملة دولية غرضها التفاوض على إتفاقيات حصانة ذات طابع ثنائي مع دول أخرى موقعة أو غير موقعة أو حتى أطراف في نظام روما الأساسي على حد سواء. وأبرمت الولايات المتحدة هذه الإتفاقيات صراحة على أساس المادة 98(2) محاولة منها لحماية مواطنيها من تقديمهم أمام المحكمة راجع لتفاصيل أكثر حول هذه الإتفاقيات. راجع: لنده معمر يشوي، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة و إختصاصها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2008، الأردن، ص 207 ومايليها.

-2 *Accords d'impunité bilatéraux*, document d'human rights wacht, in : <http://www.hrw.org>.

-3 إذ أن الإلتزام العام بالتعاون مع المحكمة من طرف الدول الأطراف وفقا للمادة 86 من نظام روما الأساسي، يتعارض مع ضرورة وجود قبول من الدولة المرسله وفقا للمادة 98(2). راجع: Florian Aumond , Op.Cit., p.124.

-4 لتفاصيل أوفى حول هذا المصطلح راجع :

David Scheffer, *article 98(2) of the Rome of statute: America's original intentö*, J.I.C.J, n°3, 2005, pp.338-341.

-5 راجع: Florian Aumond, Op.Cit., p.127. وأنظر كذلك:

CCDIH, article 98(2) du statut de Rome : *controverses actuelles sur la signature des accords bilatéraux proposés par les Etats Unis*, p.10, in: <http://www.croix-rouge.be/CCDIH>.

-6 Anna Rosén, Veronica Jorméns gruner, *article 98 agreements legal or not ?*, bachelor dissertation of 10 credit points legal science, university of Orebro, 2007, p.17.

المذكورة أعلاه، ويتمثل الموضوع الوحيد لهذه الأخيرة في تحديد من من الدول، الدولة المرسله أو الدولة المستقبلة (*réciendaire*)، سيكون لها الاختصاص القضائي وليس في التعرض إلى مسألة إختصاص جهة قضائية دولية⁽¹⁾.

أما الثاني، فيستوجب الوقوف على ما إذا كانت المادة 98(2) تنطبق على الإتفاقات اللاحقة على التوقيع أو المصادقة على نظام روما الأساسي⁽²⁾، أم أنها تشمل الإتفاقات السابقة على التوقيع أو المصادقة فحسب. وفي هذا الإطار هناك من البعض من يؤكد أن هذه المادة تطبق فقط على الإتفاقات القائمة وقت إبرام الإتفاقية الخاصة بنظام روما الأساسي أو المصادقة عليها فقط مستنديين في ذلك إلى نية بعض الوفود خلال المفاوضات في مؤتمر روما⁽³⁾.

والبعض الآخر يجد من الصعوبة الخلوص إلى أن المعنى العادي لكلمة "الإلتزامات وفقاً لإتفاقات دولية" في المادة 98(2) يتحدد في الإتفاقات القائمة فقط⁽⁴⁾. بالمقابل هناك من لا يرى أي حرج في القول بهذا على أساس أن نية واضعي نظام روما الأساسي تظهر أن الأمر يتعلق بالاتفاقات السابقة فقط، فضلا عن أن هناك تعارضا بين الإتفاقات اللاحقة و التزمات الدول المصادقة على نظام روما الأساسي في مرحلة سابقة. غير أن هذا يؤدي إلى تقييم الإتفاقات الثنائية على أساس أنها مخالفة لموضوع ولغاية الإتفاقية. وبالتالي فالمسألة تتعلق بروح نظام روما الأساسي، والأمر نفسه يقال بشأن المجال المادي لهذه الإتفاقات⁽⁵⁾.

في سياق آخر يبقى التساؤل مطروحا حول مطابقة الاتفاقيات الثنائية لحرفية نظام روما الأساسي فيما يتعلق بوضع المادة 98(2) حيز التطبيق، بمعنى آخر هل تتمتع الدولة بسلطة تقديرية في إختيار إستعمال إجراء المادة 98(2)؟. ويبدو أن قراءة المادة 195 من نظام

Florian Aumond , Op.Cit., pp.124, 125.

-1

2- ونشير أن الاتفاقات الثنائية للحصانة تدخل في هذا الإطار.

David Scheffer , Op.Cit., p.340.

-3

joint legal opinion by James Graw Ford sc, Philip Sands sc and Ralph wiled, bilateral agreement sought by united state under 98(2), faculty of laws university college London 2003 , Par.38.

-4

Forian Aumond , Op.Cit., p.125.

-5

الإجراءات والإثبات الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية يظهر أن إختصاص الدول يقتصر على إمداد المحكمة بجميع المعلومات اللازمة لمساعدتها في تطبيق المادة 98 من نظام روما الأساسي⁽¹⁾. وبالتالي يكون للمحكمة الجنائية الدولية، وليست الدول، أن تتخذ قرار حول تطابق تسليم شخص مطلوب من المحكمة مع الإلتزامات الدولية.

على هذا الأساس تعتبر الاتفاقات الثنائية التي تستبعد مبدئياً إختصاص المحكمة، مخالفة لنظام الإجراءات والإثبات، وبذلك تعد إحاطة مجلس الأمن علماً بوجود هذه الاتفاقات أكثر من اعتراف بسيط، ليكون بمثابة إضفاء شرعية لممارسة أنتهجت في المجال العلاقتي⁽²⁾.

أما فيما يخص مخالفة الاتفاقات الثنائية لروح نظام روما الأساسي، فإنه من منطلق أن موضوع وغاية نظام روما الأساسي يتمثل في وضع حد للاعقاب كما عازمت الدول الأطراف على ذلك⁽³⁾، يظهر أن الاتفاقات الثنائية تتعارض مع روح نظام روما الأساسي، إذ أن هذه الاتفاقات قدمت على أساس أنها تفرض إلتزاماً على الدول الأطراف فيها بعدم تقديم بعض الفئات إلى المحكمة، مع إغفال ذكر أي تحقيق ومحاكمة بشأن هؤلاء⁽⁴⁾.

في جميع الأحوال تعتبر إشارة مجلس الأمن "دون أي علاقة مباشرة مع الوضع في دارفور"⁽⁵⁾ إلى الاتفاقات الواردة في المادة 98(2) بمثابة إمتداد للسياسة المضادة لوجود حتى المحكمة الجنائية الدولية المنتهجة من طرف الولايات المتحدة⁽⁶⁾.

ويثير هذا الأمر إمكانية ضلوع بعض الأشخاص من رعايا دول أخرى في إنتهاكات القانون الإنساني التي وقعت في منطقة دارفور، وبالتالي تكون المحكمة الجنائية الدولية مقيدة بموافقة الدولة المرسله فقط إذا تعلق الأمر بإخضاع غير سوداني للمحاكمة⁽⁷⁾.

1- وهذا يعتبر أساس واقعي مناسب للمحكمة لكي تتخذ القرار المطلوب. راجع: Steffen Wirth, "immunities, related problems and article 98 of the Rome statute", criminal law forum, Vol.12, 2001, p. 454.

2- Florian Aumond ,Op.Cit., pp.125, 126.

3- أنظر الفقرة الرابعة من ديباجة نظام روما الأساسي.

4- F. Coulée, Op.Cit., p.62.

5- « en dehors de tout lien direct avec la situation au Darfour » Voir: Emmanuel Decaux , Op.Cit, p.750.

6- Florian Aumond, Op.Cit., p.127.

7- عبد الماجد مصطفى سليمان، القرار 1593 بين السياسة والقانون، بحث مقدم إلى ندوة إقيمت بالقنصلية السودانية العامة بجدة، 26 أبريل 2005، ص 7.

ثالثاً: إشكالية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية واللائحة رقم 1593(2005)

قرر مجلس الأمن في اللائحة رقم 1593(2005) أن الحكومة السودانية وجميع الأطراف التي لها علاقة بنزاع دارفور ملزمة بالتعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ومدعيها العام وتقديم كل المساعدة الضرورية وفقاً لمقتضيات اللائحة رقم 1593(2005)⁽¹⁾. ويتبدى من القراءة الحرفية لللائحة رقم 1593(2005) أن هناك انطباعاً على أن الحكومة السودانية و الأطراف ذات صلة بالنزاع في دارفور هم وحدهم المعنيون بالالتزام القانوني بشأن التعاون التام مع المحكمة⁽²⁾. وبالنظر لغياب وسائل قمعية للمحكمة خاصة بها، أكد مجلس الأمن في اللائحة 1593(2005) على ضرورة وجود أطراف أخرى في إجراءات التعاون مع المحكمة، إذ حث هذا الأخير وبإلحاح جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية على التعاون التام مع المحكمة⁽³⁾.

غير أن إفضاء مجلس الأمن إلى هذا الأمر كان بعد أن أثار تساؤلات من خلال تسليمه أن نظام روما الأساسي لا يفرض أي التزام على الدول غير الأطراف فيه⁽⁴⁾. وهذه الإشارة دفعت بعض أساتذة القانون الدولي الجنائي إلى إعتبار أن البند الثاني من اللائحة رقم 1593 يستبعد إمكانية توسيع التزام التعاون ليشمل جميع الدول. ولا يتفق نسوجيريا أودمبنا على أن يفسر البند الثاني من اللائحة رقم 1593(2005) على هذا النحو، ويرى أن هذه الأخيرة تدعو الحكومة السودانية وجميع الأطراف الأخرى التي لها صلة بالنزاع في دارفور وجميع أعضاء الأمم المتحدة على قدم إلى المساواة بالتعاون التام مع المحكمة.

ويعتبر نسوجيريا أودمبنا (Nsongurua Udombana) أن الأمر الذي تصدره الغرفة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية لجميع أعضاء الأمم المتحدة بتقديم أو تسليم شخص إلى المحكمة في إطار اللائحة رقم 1593(2005)، هو بمثابة تطبيق لإجراء تنفيذي بموجب

1- ينص البند الثاني من اللائحة رقم 1593(2005) على:

« Décide que le gouvernement soudanais et toute les autres parties au conflit de Darfour doivent coopérer pleinement avec la cour et son procureur et leur apporter toute assistance nécessaire conformément à la présente résolution ».

Nsongurua J. Udombana, Op.Cit., p.47.

-2

3- أنظر البند الثاني من اللائحة 1593(2005).

4- البند نفسه.

الفصل السابع من الميثاق، وتصيح الدول في مثل هذه الحالة أعوانا لمجلس الأمن في تنفيذ أمر المحكمة⁽¹⁾.

في هذا السياق يرى فلورين أمون (Florian Aumond) أن تسليم مجلس الأمن بحقيقة أن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي ليست ملزمة بأحكام هذا النظام هدفه هو الدقة من جانب مجلس الأمن في مسألة تعاون جميع الدول والمنظمات الإقليمية منها و الدولية، وهذا الأمر في حد ذاته هو على حد تعبير فلورين أمون (Florian Aumond) إشارة لا لبس فيها، إلى أن إلتزام التعاون مع المحكمة يجد أساسه القانوني في قرار مجلس الأمن وليس في نظام روما الأساسي، مما يجعل نطاق هذا الإلتزام غير محدد في هذا النظام الأساسي. مما يثير صعوبة في تحديد نطاق "التعاون التام" المنتظر من الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي بالنظر لعدم وضوح اللائحة رقم 1593(2005) بها الشأن⁽²⁾.

إن الغموض في تحديد هذا النطاق جعل الولايات المتحدة تعتبر على لسان مندوبتها الدائمة في مجلس الأمن آن باترسون (Anne Patterson)، أن اللائحة رقم 1593(2005) لا تفرض إلتزام التعاون على الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي إلا في حدود قانون هذه الدول الداخلي ذي الصلة، وأن نظام روما الأساسي لا يلقي عليها أي إلتزام يذكر وتستند في ذلك على اللائحة ذاتها. ولذلك رأت الولايات المتحدة أنه لا يمكن لها أن تتعاون مع المحكمة على أساس أن قوانينها لا تسمح بتقديم أي مساعدة في جميع أشكالها لهذه المحكمة⁽³⁾.

يرى البعض أن تضمين البند الثاني من اللائحة 1593(2005) إشارة أن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي إلتزام بموجب هذا النظام الأساسي فيه

1- Nsongurua J. Udombana , Op.Cit., p.49.

2- Florian Aumond , Op.Cit., pp.131,132.

3- « ... la résolution reconnaît le fait que la capacité de certains états de coopérer avec l'enquête la cour pénale internationale sera limité en fonction du droit national applicable en ce qui concerne les états Unis, nous sommes empêchés par les statuts des états Unis, qui reflètent de vives préoccupation à l'égard de cette cour, de fournir une assistance et un soutien à la cour pénale internationale » Voir: S/PV.5158 déjà précité, p.4.

قدر كبير من التناقض. في الوقت الذي يقرر مجلس الأمن أن السودان يجب أن يتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، رُغم أنه لم يصادق على نظام روما الأساسي حسب الأوضاع الدستورية المقررة⁽¹⁾.

لكن في الحقيقة لا يوجد أي تناقض في هذا الأمر و التبرير الذي دفع به فلورين أمون (*Florian Aumond*) يصدق كذلك على ماسبق ذكره. و الإستغراب الذي يمكن أن يثار في هذا الصدد هو بالأحرى متعلق بإستخدام مجلس الأمن في اللائحة رقم 1593 (2005) لكلمة "يقرر" في مخاطبته للحكومة السودانية و جميع الأطراف الأخرى المعنية بالنزاع في دارفور كدليل على حسمه وجديته في هذا المجال وعدم ترك أية فرصة لصرافها إلى مدلول آخر من جهة، ولكلمة "يحث" في مخاطبته لجميع الدول و المنظمات الدولية و الإقليمية من جهة أخرى. وهنا نحن نتفق مع فكرة أن إلتزام التعاون لا يقع إلا على الحكومة السودانية والأطراف الأخرى في النزاع الدارفوري و لا يرتب بالتالي أي إلتزام في مواجهة الدول الأخرى و المنظمات الدولية و الإقليمية، فهذه الفئة هي محل طلب وليس التزما بالتعاون⁽²⁾. وهذا الإختلاف في المصطلحات يعبر وبحق عن عدم إتجاه نية مجلس الأمن إلى إعطاء طابع إلزامي لتعاون الدول غير الأطراف والدول الأطراف تبقى ملزمة في إطار نظام روما الأساسي فقط.

إن صعوبة تحديد نطاق التعاون مع المحكمة يطرح كذلك في إطار المنظمات الإقليمية و الدولية . و تطرح على وجه أخص مسألة تعاون القوات الدولية للأمن فيما يتعلق بالوضع في دارفور.

وتعد هذه المسألة مهمة جدا إذا ما أخذنا بعين الإعتبار ماذهب إليه مدع عام المحكمة الجنائية الدولية "لويس أكامبو"، الذي أشار بداية من تقريره الثاني لمجلس الأمن عملا بالبند الثامن من اللائحة 1593 إلى أن "الوضع الحالي في مجال الأمن يبقى غير مستقر

1- عبد الماجد مصطفى سليمان ، المرجع السابق ، ص9.

2- في هذه الفكرة أنظر :

Sylvie Guelluy, le régime juridique des immunités en droit international : exécution du mandat d'arrêt délivré à l'encontre d'Omar Al Bachir, in: vers une justice internationale effective ?, sous dr. Sylvie Guelluy, 5 aout 2009, in : [http:// : www. affaire-strategie.info](http://www.affaire-strategie.info).

بشكل كبير وإمتاز بأعمال عنف وهجمات على نحو مستمر⁽¹⁾، " وبالنظر إلى المناخ العام للأمن وغياب أي نظام حماية فعال ، جرت التحقيقات ... خارج منطقة دارفور"⁽²⁾، على هذا الأساس دعا النائب العام لدى المحكمة الجنائية الدولية المنظمات الحكومية المتواجدة في هذه المنطقة، على الأخص الحضور الأمني في دارفور، إلى التعاون التام وغير المشروط. غير أنه يبقى إطار هذا التعاون أمرا غير مؤكد على وجه الخصوص فيما تعلق بالبعثة الأممية للسودان⁽³⁾. وهذا لغياب أية إشارة إلى مسألة الأمن في الإتفاق العام بين الأمم المتحدة و المحكمة الجنائية الدولية أو إتفاق خاص بين البعثة الأممية للسودان وهذه الأخيرة⁽⁴⁾. الأمر الذي يحيلنا إلى لوائح مجلس الأمن ذات الصلة المحددة لمهام هذه البعثة. تجاهلت لوائح مجلس الأمن المتعلقة بنشر قوات أممية في دارفور التعامل مع مسألة تعاون هذه القوات مع المحكمة الجنائية الدولية⁽⁵⁾، مع الإشارة إلى أن مجلس الأمن في إصداره للائحة رقم 1706(2006)، والتي بموجبها قرر دعم وتعزيز البعثة الأممية للسودان(MINUS) بقوات وصل تعدادها إلى 20 ألف⁽⁶⁾، لم يأت على ذكر أن من بين ما تكلف به هذه القوات تقديم المساعدة للمحكمة الجنائية الدولية في تحقيقاتها⁽⁷⁾.

في هذا السياق ترى إليزبت مينوجي (Elizabeth c. Minogue) أن عدم وجود أية إشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية في اللائحة 1706(2006) يعود بلا شك إلى وجود

1- « la situation actuelle au Darfour en matière de sécurité reste fortement instable et est marquée par une violence et des attaques de tous instant » , Voir : le deuxième rapport du procureur de la cour pénale internationale M. Luis Moreno Ocampo au conseil de sécurité en application de la résolution 1593(2005), 13 décembre 200

2- « compte tenu du climat général d'insécurité et de l'absence de tout système efficace de protection les investigations se sont déroulées... en dehors du Darfour » , ibid.

3- أنشأت هذه البعثة بموجب اللائحة 1590(2005) مستبدلا بها البعثة السياسية الخاصة المنشأة بموجب اللائحة 1547.

4- على غرار الإتفاقيات المبرمة بين المحكمة و بعثة الأمم المتحدة للكونغو(MONUC) راجع : Florian Aumond, Op.Cit., p.132.

5- تشير إلى أن اللائحة رقم 1590 إكتفت بإيراد إشارات في مواضع متعددة من ديباجتها للوضع في دارفور.

6- راجع البند الثالث من هذه اللائحة الصادرة بتاريخ 31 أوت 2006 .

7- وقد كان أساس رفض الحكومة السودانية لنشر أي قوات أممية أو حتى قوات مختلطة بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي(مع أنها أظهرت نوعا من القبول في جوان 2007 لنشر قوات مختلطة لحفظ السلم « UN-AUMIS » والتي أذن بها مجلس الأمن بموجب اللائحة رقم 1569)، يتمثل في تخوفها من إمكانية تعاون هذه القوات مع المحكمة الجنائية الدولية على سبيل المثال في القبض على أعضاء قواتها العسكرية وتحويلهم إلى لاهاي راجع :

Philipp Kastner, Op.Cit., pp.73,74.

رفض من الولايات المتحدة لتقديم المساعدة للمحكمة بأي شكل من الأشكال⁽¹⁾.
لكن هذا القول لا يعني أن مجلس الأمن لم يشر في اللائحة رقم 1706(2006) إلى حالة دارفور والمحكمة الجنائية الدولية، بما أنه ذكر فيها باللائحة رقم 1593(2005) نفسها⁽²⁾، مع أننا يمكن أن نتصور أن إليزبت مينوجي (*Elizabeth c. Minogue*) قد أخذت بعين الاعتبار حتى بهذه الإشارة معتبرةً إياها "مجرد إحالة شكلية"⁽³⁾. وفي هذا السياق نوه مدع عام المحكمة الجنائية الدولية إلى أن اللائحة رقم 1706(2006) ، وإن وضعت إطاراً دقيقاً لحماية الضحايا، لا تورد أية إشارة لحماية خاصة لشهود المحكمة بصفتهم هذه⁽⁴⁾.

بالإضافة إلى ذلك، لا يدخل مستخدمو المحكمة الجنائية الدولية في إطار الفئات التي تعكف البعثة الأممية للسودان (MINUS) على حمايتهم، إذ حدد مجلس الأمن على أساس الفصل السابع من الميثاق في البند الثاني عشر من اللائحة رقم 1706(2005)، أنه يأذن للبعثة الأممية للسودان بالتدخل بجميع الوسائل الضرورية لحماية أفراد الأمم المتحدة والأشخاص القائمين على الأعمال الإنسانية و أفراد لجنة الرصد و التقييم⁽⁵⁾.

Elizabeth C. Minogue , Op.Cit., p.676.

-1

2- أنظر الفقرة الأولى من ديباجة اللائحة رقم 1706(2005).

3- *«il est intéressant de noter la référence dans la préambule de la résolution 1706(2006) du 31 aout 2006 a la résolution 1593(2005). Il est cependant permis de se demander s'il ne s'agit simplement d'un renvoi formel. »*, Voir : Florian Aumond, Op.Cit., p.132.

4- *prosecutor's response to Cassese's observation on issues concerning the protection of victims and preservation of evidence in the proceedings on Darfour pending before the I.C.C., (11september 2006), ICC-02/05.16, p.7.*

Florian Aumond , Op.Cit., p.133.

-5

الفرع الثاني

مدى التعاون الفعلي مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن الوضع في دارفور

أخذ مكتب المدعي العام في تقييمه لتعاون الحكومة السودانية أربعة عوامل بعين الاعتبار تتمثل في وجود الطلب الذي قدمته المحكمة إلى الحكومة السودانية، وجود الإمتثال لهذا الطلب، إستجابة الحكومة السودانية، والإنعكاسات بالنسبة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة و للمحكمة⁽¹⁾.

أشار المدعي العام إلى أن مكتبه وجه عدة طلبات مساعدة إلى الحكومة السودانية من أجل الحصول على وثائق و مقابلة بعض الأشخاص لاستجوابهم، ولذلك تلقى مكتبه إستجابة في حدود معينة. الشيء الذي مكنه الحصول على معلومات خاصة ببعض الوثائق بالخصوص تلك المتعلقة باللجنة الوطنية للتحقيق⁽²⁾، وتنظيم خمس بعثات للخرطوم و أخذ شهادات بما في ذلك ما أدلى به أحد كبار المسؤولين⁽³⁾. مع ذلك لفت المدعي العام الإنتباه حول رفض الحكومة السودانية لكل تحقيق معمق من طرف مصالح هذه الأخيرة وبالأخص إستجواب الشخصين اللذين يعتبران أكبر من يشتبه فيهما إرتكاب جرائم في دارفور، ويتعلق الأمر بأحمد هارون و علي كوشيب⁽⁴⁾.

إذا كانت الحكومة السودانية قد أبدت في بادئ الأمر قدرا معيناً من التعاون على حد تعبير المدعي العام ، فعلى خلاف ذلك لم يعد لهذا التعاون أي وجود منذ صدور أوامر القبض في 2007 في حق أحمد هارون و علي كوشيب⁽⁵⁾. وتعد هذه المرحلة على حد تعبير ماري دولاروز (A.-M.de la Rose) "الحلقة الأكثر هشاشة في الإجراءات الجنائية

1- le sixième Rapport du procureur de la cour pénale internationale au Conseil de sécurité des Nations Unies en application de la résolution 1593(2005), 5 decembre 2007, Par.19.

2- أنظر حول هذه اللجنة : محمود المخزومي ، المرجع السابق ، ص 381،382.

3- le cinquième Rapport du procureur de la cour pénale internationale au Conseil de Sécurité des Nations Unies en application de la résolution 1593(2005).

4- Voir: Abdallah Benhamou , Op.Cit., p.218.

5- le huitième Rapport du procureur de la cour pénale internationale au Conseil de sécurité des Nations Unies en application de la résolution 1593(2005), Par.82.

ولتفاصيل حول هذه القضية وقرار إصدار أمري القبض أنظر :

CPI, procureur v. Haroun et Abd.Al Rahim, ICC-02/05-01/07-01-CON, décision sur la demande En vertu de l'article 58(1) du statut.

الدولية" (1).

وبعد صدور أمري القبض في 27 أبريل 2007⁽²⁾، كلفت الدائرة التمهيدية الأولى المسجل بمهمة إعداد و إرسال طلبي إلقاء القبض على أحمد هارون و علي كوشيب وتسليمهما إلى السلطات المختصة في جمهورية السودان بصفتها دولة الإقليم. وبالفعل أعد مسجل المحكمة طلبي القبض وسلمهما بعد شهرين من صدور هذه الأوامر ثم وزعت الإشعارات الحمراء الصادرة عن الأنتربول. فضلا عن دعوة المدعي العام ومسؤولين في المحكمة ، وخاصة ماجاء في بيان رئيس هذه المحكمة أمام الجمعية العامة في 1 نوفمبر 2007، بإلقاء القبض على أحمد هارون و علي كوشيب وتسليمهما⁽³⁾.

تأكد المدعي العام بعد ستة أشهر من تسليم طلب التعاون من غياب التعاون من جانب الحكومة السودانية في إطار أمري إلقاء القبض. إذ طلب مسجل المحكمة في مرات عديدة معلومات حول تطبيق أوامر إلقاء القبض من الوزير المنتدب في الشؤون الخارجية بواسطة سفارة السودان في لاهاي، لكن في كل مرة تبلغ مصالح المحكمة برفض الطلب لتعليمات من الحكومة⁽⁴⁾.

وصرح الرئيس السوداني عمر حسن البشير في جوان 2007 بالقول أنه لاينوي تقديم أحمد هارون إلى المحكمة الجنائية الدولية و بمفهوم المخالفة، سيواصل في تنفيذ أوامره. وفي 14 ماي 2008 أكد علنيا خلال إجتماع لمليشيات الجنجويد أنه "لن يسلم أحمد هارون ولا أي رعية سودانية أخرى إلى المحكمة الجنائية الدولية"⁽⁵⁾.

وعوضا عن ذلك ثبت أحمد هارون كوزير منتدب في الشؤون الإنسانية (هذا المنصب الذي تقلده منذ 2005) وبالإضافة إلى مسؤوليات جديدة أنيطت به، فهو عضو في لجنة من

A.M.de la rose, *juridictions pénales internationales, la procédure et la preuve*, PUF, paris, -1 2003, p.73. Cité in : Florian Aumond, *Op.Cit.*, p.133.

ICC.02/05-01/07-02-03/(207 avril 2007).

-2 راجع أمري القبض:

le sixième Rapport du procureur déjà précité , Par.20.

-3

ibid.

-4

-5 أنظر:

Le neuvième Rapport du procureur de la cour pénale internationale au Conseil de sécurité Des Nations Unies en application de la résolution 1593(2005), Par.26.

سنة أشخاص لحزب المؤتمر الوطني (NCP) و الحركة الشعبية لتحرير السودان (MPLS) التي عهد لها في نوفمبر 2007 بمباشرة محادثات بين الطرفين، ومثل هذه الأنشطة ترتب لقاءات على مستوى رئاسة الدولة في الخرطوم⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك يتمتع أحمد هارون بصورة بارزة في الإعلام السوداني وفي الحياة العامة في السودان وقد شارك في أزيد من 17 حدثا رسميا رفيع المستوى من تنظيم وزارته، أو الحكومة السودانية أو حزب المؤتمر الوطني الحاكم⁽²⁾. ومالبث المدعي العام الخاص نيمر إبراهيم محمد المكلف بجرائم دارفور يعطي إشارات حول إمكانية إستجواب أحمد هارون حتى سارع، مع تصريحه الإستفزازي في الشرق الأوسط بأنه **"يعيش حياة عادية"** ويضع كامل ثقته في عمر حسن البشير، لينتقد هذا المدعي ووزير العدل عبد الباسط سبدرات على عدم المثل للموقف الذي إعتمدته الحكومة والتي رفضت أي تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية⁽³⁾.

إلى جانب ذلك أشار وزير العدل السوداني، في رسالته المؤرخة في 9 ديسمبر 2006 إلى أن أربعة عشر شخصا تم القبض عليهم بعد الأحداث التي وقعت في سحاتايا بجنوب دارفور، ودلييج بغرب دارفور، وكان من بينهم علي كوشيب. لكن بعد أسابيع من ذلك صرح وزير الشؤون الخارجية لام أكول أن علي كوشيب لم يعد محل تحقيقات وتم الإفراج عنه وهو في الخدمة من جديد. وفي تصريح آخر لخاليد آل مبارك الناطق الرسمي باسم الحكومة السودانية في لندن، أعلن أن علي كوشيب و أحمد هارون لا توجد ضدهما أية أدلة تسمح بمتابعتهم قضائيا⁽⁴⁾.

أما فيما يتعلق بأمرى القبض على الرئيس السوداني⁽⁵⁾ فحدث ولا حرج، إذ بعد يوم

1- *Septième Rapport du procureur au Conseil de sécurité des Nations Unies en application de la résolution 1593(2005)*, Par.32.

2- *Le sixième Rapport du procureur déjà précité*, Par.24.

3- *Le neuvième Rapport du procureur déjà précité*, Par.28-29.

4- *Le septième Rapport du procureur déjà précité*, Par.37-40.

5- الصادران عن الدائرة التمهيديّة الأولى للمحكمة في 4 مارس 2009 (من أجل جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب) (- ICC-02/05-01/09-1)، و 12 يونيو 2010 (من أجل جريمة الإبادة الجماعية) (ICC-02/05-01/09-95).

واحد فقط من صدور أمر القبض الأول بتاريخ 4 مارس 2009، كان رد فعل الحكومة السودانية قويا و جائرا، إذ لم تجد **"ما تعزري"** به الرئيس حسن البشير إلا بتفقيم الوضع المأساوي للنازحين، بإتخاذ قرار طرد أو حل ما مجموعه 16 منظمة من المنظمات غير الحكومية العاملة في المجالين الإنساني وحقوق الإنسان، والتبرير الوحيد الذي تقدمت به الحكومة هو بالأخص إتهامها لهذه المنظمات بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية⁽¹⁾.

على خلفية هذا القرار، جاء في تقرير الأمين العام الأممي لمجلس الأمن بتاريخ 14 أبريل 2009 أن **" قرار الحكومة... كان تطورا سلبيا للغاية ... ومن شأن الآثار المتركمة مع مرور الزمن عن تنحية هذا القدر الكبير من القدرات في مجال المساعدة الإنسانية تعرض لأكثر من مليون شخص..."**⁽²⁾.

وصرح بدوره الرئيس عمر حسن البشير بتاريخ 9 مارس 2009 أنه ليس له ما يفعل بقرار المحكمة الجنائية الدولية قائلا أن: **" قرار المحكمة الجنائية الدولية؟ بإمكانكم أن تلغوه أو تبللوه وتشربوا مائه ، نحن مستعدون سجل ما أقول : المدعي العام و المحكمة وجميع أعضاء المحكمة تحت حذائي"**⁽³⁾. وفي تصريح آخر أعلن مساعد الرئيس السوداني نافي علي نافي في إطار إجتماع باريس مع ممثلي فرنسا و بريطانيا أنه **" لايمكن لأي سوداني ، عمر البشير أو آخر المثل أمام المحكمة، ولن نبعث حتى محاميا لكي يمثلنا في لاهاي"**⁽⁴⁾. على أساس ماسبق ذكره إنتهت المحكمة الجنائية الدولية إلى أن أوامر إلقاء القبض لم تنفذ⁽⁵⁾.

وحول الإنعكاسات على مجلس الأمن ذكر المدعي العام أن اللائحة رقم 1593 تعطي له إمكانية إبلاغ مجلس الأمن بأن الحكومة السودانية لا تتعاون مع مكتب المدعي العام⁽⁶⁾.

-1 le neuvième Rapport du procureur déjà précité ,Par.34.

-2 أنظر: تقرير الأمين العام لمجلس الأمن عن نشر العملية المختلطة للإتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة في دارفور،(S/2009/201)، 14 أبريل 2009 ، فقرة رقم 59.

-3 le neuvième Rapport du procureur déjà précité, Par. 34.

-4 idem, Par.37.

-5 Neuvième rapport, Op.Cit., par.32,39.

-6 le sixième rapport du procureur déjà précité ,Par.28.

ويكون ذلك بالتقارير التي يرفعها المدعي العم بموجب البند الثامن من اللائحة رقم 1593(2005).

وبناء على ذلك التساؤل الذي يتبادر إلى الأذهان وبالنظر إلى إستنتاجات مكتب المدعي العام في تقريره السابع التي تشير إلى أن الحكومة السودانية أخلت بالتزاماتها القانونية التي تقع عليها بموجب اللائحة رقم 1593(2005)، هو كيف كان تعامل مجلس الأمن إزاء عدم أو إنعدام⁽¹⁾ تعاون الحكومة السودانية؟.

إكتفى مجلس الأمن كما جرت عادته في هذا المجال، بإصدار بيان رئاسي بتاريخ 16 جوان 2008 بالأغلبية وفيه يحيط " علما بالإحاطة السابعة التي تقدم بها مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية... ويشير إلى ما قرره بموجب الفصل السابع من الميثاق... بوجوب تعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاوننا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام، وتقدم إليهما جميع كل ما يلزم من مساعدة... مشددا في الوقت نفسه على مبدأ التكامل..."⁽²⁾. كما أشار إلى الأعمال التي قامت بها المحكمة، بما في ذلك إحالة أمري إلقاء القبض إلى الحكومة السودانية، وحث "الحكومة السودانية وجميع أطراف النزاع الأخرى في دارفور على التعاون التام مع المحكمة، وفقا لأحكام القرار رقم 1593(2005) من أجل وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم التي وقعت في دارفور"⁽³⁾.

يعد رد فعل مجلس الأمن أمر منتظرا، على أساس أن إتخاذ إجراءات حاسمة من طرفه أو التهديد بعقوبات إقتصادية أو التدخل العسكري وفقا للفصل السابع لم يكن ليحدث على الأقل في الظروف الحالية، لأن حلفاء السودان يستطيعون إجهاض أي قرار من هذا القبيل، (الأمر يتعلق هنا بالصين وروسيا)، وهذا لأسباب ترجع إلى إعتبرات إقتصادية⁽⁴⁾.

من هذا المنطلق يبدو أن تماطل الحكومة السودانية في التعاون مع المحكمة ومخالفتها للائحة رقم 1593(2005) وعدم قلقها مما سيتخذ إزاءها من طرف مجلس الأمن جراء

1- هذه الكلمة لتدل على غياب تام لتعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية كما أشار إلى ذلك التقرير السابع للمدعي العام - « *il n'ya plus aujourd'hui aucune cooperation de la part du gouvernement soudanais* » le neuvième Rapport du procureur déjà précité, Par.49.

2- la déclaration du président du conseil de sécurité, S/PRST/2008/21(16 juin 2008). -2

3- ibid. -3

4- Philipp Kastner , Op.Cit., p.63. -4

ذلك راجع إلى هذا الضمان إلى حد أن وزير الدولة للشؤون الخارجية كرتي أشار إلى أن بلده إستطاع أن يتجاهل جميع قرارات مجلس الأمن متحملا في ذلك آثارا طفيفة قائلا "إنها مجرد حبر على ورق"⁽¹⁾.

في غياب إجراءات فعالة من طرف مجلس الأمن وضغوط من الجماعة الدولية على الحكومة السودانية⁽²⁾ والتغير في الأوضاع السياسية في السودان، لا يمكن أن نتوقع إستجابة الحكومة السودانية لطلبات التعاون الموجهة لها على الأخص تنفيذ أوامر القبض بما في ذلك أمر القبض على الرئيس السوداني، لكن من المؤكد أن القبض على من صدرت في حقهم أوامر قبض سيكون ممكنا إذا تواجد أحد هؤلاء في أقاليم دول أطراف في نظام روما الأساسي أو غير أطراف على حد سواء، مع أن اللائحة رقم 1593(2005) تشير كما أسلفنا عدة تساؤلات بهذا الخصوص. مما يجعل عمر حسن البشير وعلي كوشيب وأحمد هارون وكل من يكون محل لأمر قبض في منأى عن سجون لاهاي طالما أنهم متواجدون في الإقليم السوداني⁽³⁾، مع أن هذا الأمر في حد ذاته يشكل عقوبة على حد تعبير "رني جون دبي" (René jean Dupuy) كما أسلفنا الإشارة إلى ذلك⁽⁴⁾.

1- le neuvième Rapport du procureur déjà précité , Par. 46.

2- ويبدو أن الجماعة الدولية مترددة في أداء دورها على أتم وجه بإلزام النظام السوداني بإحترام إلتزامته راجع:

Florian Aumond, Op.Cit., p.133.

3- لذا رأى البعض أن إصدار أمر القبض على عمر البشير يعبر عن "عدم نضج" أنشطة المدعي العام ن بالنظر إلى أن الرئيس مازال في منصبه ويتمتع بمساندة شعبية مما يجعل التعاون مع المحكمة صعبا إذا تعلق بإتهام الرئيس وتهديده بالقبض عليه. وأشار هؤلاء إلى مثال "كراديش" و"ملاديش" (Karadzic et Mladic) اللذان رغم عدم تمتعهما بمركز وطني (statut national) ، استنطعا الهروب من خطر تقديمهما لسجون الأمم المتحدة بلاهاي بفضل عامل الوطنية. ولم يكن القبض على "كراديش" مؤخرا إلا لأن الظروف الداخلية قد تغيرت راجع:

Les actions controversées du procureur de la cour pénale internationale : une crise de maturation ?, p.8 in : [http : www.portailjudiciare.delahaye.org](http://www.portailjudiciare.delahaye.org).

4- راجع : المطلب الثاني من المبحث الثاني من هذا الفصل ص 61. ونشير إلى أن الرئيس عمر حسن البشير لم يتمكن من حضور مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ في كوينهاجن حيث نبه وزير خارجية الدنمارك أن بلاده سوف تمتثل لقرار مجلس الأمن رقم 1593(2005) ولم يسافر إلى الدول الأطراف، سواء جنوب إفريقيا، أو أوغندا، أو نيجيريا. كما أنه لم يحضر أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة أو اجتماعات قمة اللجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي و التجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. راجع: التقرير العاشر للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1593(2005)، فقرة رقم 72. لكن في المقابل قام عمر حسن البشير بزيارتين إلى دولتين صادقت على نظام روما الأساسي، وهما التشاد وكينيا دون أن تنفذا أمري القبض الصادر ضد عمر حسن البشير. وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية أصدرت قرارين الأولين من نوعهما، تحيط فيهما مجلس الأمن و جمعية الدول الأطراف بزيارة عمر حسن البشير لتشاد، و بوجود هذا الأخير في أراضي كينيا، وذلك لإتخاذ أي إجراء قد يعتبرانه (مجلس الأمن وجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي) ملائما. أنظر: الدائرة التمهيدية الأولى، حالة دارفور، السودان، قضية المدعي العام ضد عمر حسن البشير، قرار بإحاطة مجلس الأمن التابع =

أما بخصوص الأطراف الأخرى المعنية بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، فلا يسعنا المقام هنا لسرد جميع التطورات في مجال تعاونها، إلا أنه بصفة عامة، ووفقا للتقارير العشرة التي رفعها المدعي العام لمجلس الأمن إلى الآن، تلقى مكتب المدعي العام " **دعما علنيا وحسما وتعاوننا قضائيا من الدول و المنظمات الدولية فيما تعلق بتحقيقاته وملاحقته وجهوده الرامية إلى تفعيل أوامر القبض**"⁽¹⁾.

على أن ما يلفت الإنتباه هنا هو الموقف الذي تبناه الإتحاد الإفريقي خلال إجتماع سيرت من 1 إلى 3 جويلية 2009، إذ قرر عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بأمر القبض على الرئيس السوداني عمر حسن البشير، وهذا بالتأسيس على تفسيره الخاص للمادة 98 من نظام روما الأساسي⁽²⁾.

= للأمم المتحدة وجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي علما بزيارة عمر البشير الأخيرة لجمهورية التشاد، (ICC-02/05-01/09) . الدائرة التمهيدية الأولى، حالة دارفور، السودان، قضية المدعي العام ضد عمر حسن البشير، قرار بإحاطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي علما بوجود عمر البشير في أراضي كينيا، (ICC/02/05-01/09).

1- المرجع نفسه، فقرة رقم 104.

2- Jean Baptiste Gnonlique, Union Africaine et le statut de la Cour penale internationale, in : <http://www.lanouvelletribune.info/index>.

وقد تضمن قرار الإتحاد الإفريقي الآتي:

«... Les Etats de l'UA ne coopéreront pas conformément aux dispositions de l'article 98 du statut de Rome de la CPI relatives aux immunités dans l'arrestation et le transfert du president Omar El Bashir du sudan a la CPI », décision DOC.Assembly/AU/13(XIII) sur le Rapport de la commission sur la reunion des Etats Africains parties au statut de Rome de la Cour penale internationale adoptée par la treizième session ordinaire de conference à syrte (grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste), le 3 juillet 2009.

الفصل الثاني

تبعية المحكمة الجنائية الدولية لمجلس الأمن

يثير تدخل مجلس الأمن في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية جوانب سلبية يجعلها في تبعية له، واستجابة لواقع أن التداخل بين أهداف ترقية العدالة الجنائية الدولية و أهداف حفظ السلم والأمن الدوليين، يمكن في بعض الأحيان أن تثير إشكالات نتيجة للأخذ بعين الاعتبار بأحكام الميثاق المحدد لسلطات وصلاحيات مجلس الأمن. وإذا كانت المحكمة الجنائية الدولية جهازا مستقلا أنشئ بموجب إتفاقية دولية، له إمكانية أن يتغاضى عن المعطيات الدولية المتصلة بالمركز القانوني لمجلس الأمن في النظام القانوني الدولي، لكن مع ذلك ليس من صالح المحكمة الجنائية أن تتطوي على نفسها في ظل هذه المعطيات بل على العكس من ذلك يجب عليها أن تتأقلم معها.

تستند هذه المعطيات إلى الممارسة غير ثابتة لمجلس الأمن في إطار ممارسته لمسؤولياته الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، التي تأخذ بعين الاعتبار الواقع الدولي الذي لا يؤكد دائما أن محاكمة جرائم القانون الدولي الأكثر خطورة يحقق ويضمن السلم والأمن الدوليين، وأظهر الوضع المتعلق بيوغوسلافيا سابقا، أين تعتبر المفاوضات الدبلوماسية والعدالة الجنائية الدولية أمرين كل واحد منهما مستقل عن الآخر، أن عقاب المسؤولين عن جرائم خطيرة في القانون الدولي لا يمر دون إثارة مشاكل وصعوبات. كما أن المرونة التي ظهر بها المجلس في ممارسته الحديثة في إطار أعمال القول القائل "لا أمن بدون سلام" (no peace without justice)، تؤكد بلا شك ضرورة البحث عن الحلول الأكثر ملاءمة لخصوصيات مختلف الحالات التي تشغله. وتفضيل مجلس الأمن لإنشاء لجان الحقائق والمصالحة أو حتى إنشاء محاكم جنائية مدولة، على التوجه الانفرادي لإنشاء المحاكم الجنائية الدولية الخاصة، يظهر توجهها جديدا للمجلس بشأن العلاقة بين السلم والأمن الدوليين والعدالة الجنائية الدولية. ولذلك نص نظام روما الأساسي على إعطاء مجلس الأمن سلطة تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية (المبحث الأول) هذا من جهة. ومن جهة ثانية تستند إلى إمكانية نشوء احتكاك خطير بين إختصاصات المحكمة الجنائية الدولية والمسؤوليات الخاصة لمجلس الأمن بشأن جريمة العدوان (المبحث الثاني).

المبحث الأول

سلطة مجلس الأمن في تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية

إن أخطر التناقضات التي يتضمنها نظام روما الأساسي هو منح مجلس الأمن سلطة إعطاء الأولوية لما له من سلطات في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين على ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها بموجب المادة 16 من نظام روما الأساسي، والتي تنص على أنه: " لايجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي لمدة إثني عشر شهرا بناء على طلب من مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى يتضمنه قرار يصدر عن المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها". تقييم ودراسة نص هذه المادة في حده لعمل المحكمة، يقتضي منا الوقوف على عدة مسائل تتصل بالجوانب النظرية التي تثيرها هذه المادة (المطلب الأول). وكذا الممارسة العملية التي أسفرت عنها (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الإطار النظري لسلطة مجلس الأمن في تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية

تقتضي أهمية الجوانب النظرية لسلطة مجلس الأمن في تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية في تحديد الظروف والأوضاع التي يمارس فيها مجلس الأمن هذه السلطة فضلا عن التبعيات التي تنجر على هذه الممارسة، التطرق في المقام الأول إلى الخلفية التي وضعت فيها المادة 16 من نظام روما الأساسي (الفرع الأول). وفي المقام الثاني تحديد مدى تأثير ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها بسلطة مجلس الأمن وفقا للمادة 16 (الفرع الثاني).

الفرع الأول

خلفية وضع المادة 16 من نظام روما الأساسي

تحدد خلفية وضع المادة 16 من خلال التاريخ التفاوضي لهذه المادة (أولا). ونية واضعي نظام روما الأساسي من وراء منح مجلس الأمن سلطة أعمال الآلية المتضمنة في المادة بما أن المادة 16 اقتضتها ظروف محددة (ثانيا).

أولاً: التاريخ التفاوضي للمادة 16 من نظام روما الأساسي

كانت المفاوضات المتعلقة بالمادة 16 من نظام روما الأساسي في منتهى التعقيد، انصبت على دراسة مجموعة من مشاريع النصوص تم إقترحها لهذه المادة، ولم يتم التوصل إلى الصياغة النهائية للمادة 16 من نظام روما الأساسي إلا بعد أن رُفضت العديد من الإختيارات. وقد كانت على الوفود المتفاوضة مهمة إيجاد ووضع نص يمكن أن يضمن أولوية سلطات مجلس الأمن في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في السياق المقرر في النظام الأساسي، مع التقيد في الوقت نفسه بعدم مساس نشاط مجلس الأمن بهذا الخصوص باستقلالية المحكمة الجنائية الدولية⁽¹⁾. يمكن القول بالتالي أن المادة 16 هي، على الأقل، الصياغة الأكثر إستجابة لهذا المطلب بالمقارنة على الأخص مع ما اقترحتة لجنة القانون الدولي في مشروعها لإنشاء محكمة جنائية دولية لسنة 1994⁽²⁾.

إقترحت لجنة القانون الدولي في إطار هذا المشروع، على أساس المادة 12 من الميثاق التي تعطي الأولوية لمجلس الأمن في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين⁽³⁾، وعلى أساس ضرورة التنسيق بين المحكمة الجنائية الدولية و مجلس الأمن في هذا المجال⁽⁴⁾، إدراج فقرة ثالثة في المادة 23 من هذا المشروع تمتع المحكمة على أساسها بمباشرة أي نشاط متعلق بحالة قيد الدراسة أمام مجلس الأمن مالم يمنح لها الرخصة بخلاف ذلك⁽⁵⁾.

لقيت المادة 23(3) معارضة شديدة من طرف العديد من الوفود لأسباب عديدة، بما فيها أن هذه المادة تتيح إمكانية حيولة مجلس الأمن دون ممارسة المحكمة لمهامها بكل إستقلالية بصفة حيادية، مما يجعلها في تبعية لجهاز سياسي، كما أن الصياغة المستخدمة

1- Frederica Dainotti, Op.Cit., p.51.

2- أنظر في هذا المعنى Mohamed el Zeidy, « the United states dropped the atomic bomb of article 16 of the ICC statute security Council power of deferral and résolution 1422 », Vanderbilt journal of transnational Law, Vol.35, 2002, p.1509.

3- تنص المادة 12 من الميثاق على أنه " عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوطائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أي توصية في شأن النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن...".

4- راجع تعليق لجنة القانون الدولي على المادة 23(3) في: تقرير لجنة القانون الدولي حول أعمال دورتها السادسة و الأربعين، المرجع السابق، ص 63.

5- و الجدير بالإشارة أنه و مع أن المادة 23(3) تعتبر الأساس المرجعي الأول لسير المفاوضات التي إنتهت بوضع المادة 16 على صياغتها الحالية، ففكرة تعارض أهداف حفظ السلم والأمن الدوليين و ترقية العدالة الجنائية الدولية برزت في وقت مبكر جدا وذلك في مشروع اللجنة الخاصة لسنة 1953 حول نظام أساسي لمحكمة جنائية دولية، إذ نص =

في المادة تشير إلى حقيقة مؤداها أنه بمجرد تقييد المسألة محل الإشكال في جدول أعمال مجلس الأمن سيكون نشاط المحكمة متوقف على إجازة من طرف المجلس، وهذا حتى في ظل غياب تصرف إيجابي صادر عنه⁽¹⁾. وهنا يكمن الخطر الحقيقي خاصة إذا علمنا أن هناك العديد من الحالات التي طرحت على مجلس الأمن وعدد منها هي في أدراجه منذ 30 سنة دون أن يتخذ إزاءها أي تدبير فعال⁽²⁾. ومن هذا المنطلق طالبت هذه الدول المعارضة بحذف الفقرة الثالثة من المادة 23.

في المقابل هناك من الدول على غرار الولايات المتحدة من تمسكت بضرورة الإبقاء على المادة 23(3)، إذ ترى في المادة 23(3) أنها تعكس ضرورة وجود رقابة من طرف مجلس الأمن على نشاط المحكمة الجنائية الدولية لتفادي تدخل هذا النشاط أو بالأحرى عرقلته لممارسة مجلس الأمن لمسؤولياته الأساسية لحفظ السلم والأمن الدوليين.

في ظل هذا التباين في المواقف برز تدريجياً موقف ثالث كحل وسط يرى أنه إذا كان من الضروري إعطاء مجلس الأمن سلطة وقف نشاط المحكمة، فيجب أن يكون ذلك وفقاً لقواعد صريحة وواضحة من أجل الحد من هذه السلطة، ويكون ذلك على سبيل المثال من خلال تحديد الحالات التي يمكنه على أساسها التصرف بهذا الخصوص⁽³⁾. وفي هذا السياق يعتبر الإقتراح الذي تقدمت به سان غفورة⁽⁴⁾، الذي بات يعرف "بالحل التوفيقى لسان

= هذا المشروع في المادة 29 منه، البديل ب (b)، ودون أن يشير بصريح العبارة إلى مجلس الأمن، على أنه "يجوز لجهات أممي تعيينه الأمم المتحدة أن يوقف تقديم أو متابعة قضية محددة أمام المحكمة، إذا استدعت مصلحة الحفاظ على السلم ذلك". راجع: Revised Draft statute for international criminal court, report of the 1953 committee on international criminal court jurisdiction (27 July. 20 august 1953), General Assembly records: ninth session, suppl., n° 12(A), 2645.

1- ولو أن لجنة القانون الدولي في تعليقها على المادة 23(3) قد أشارت إلى أن الفقرة الثالثة من هذه المادة "لا تمنح مجرد حق رفض سلبى لمباشرة الإدعاء، فمن الضروري أن يتصرف المجلس للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أو لإعادتهما أو رداً على عمل عدواني". راجع: تقرير لجنة القانون الدولي عن دورتها السادسة والأربعين، المرجع السابق، ص 63.

2- résumé des travaux du comité préparatoire au cours de la période allant du 25 mars au 12 avril 1996, comité préparatoire pour la création d'une cour criminelle internationale, A/AC.249/1(7 mai 1996), p.42.

3- Gabriele Della Morte , Op.Cit., p.47.

4- ينص هذا الإقتراح على أنه "لا يجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة وفقاً لهذا النظام الأساسي عندما يوجه مجلس الأمن متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق أمراً (a direction) بهذا المعنى". نقلاً عن:

Federica Dainotti, Op.Cit., p.56.

غفورة"، للجنة التحضيرية نقطة تحول مهمة بالنسبة للمفاوضات. على أساس التغييرات الجذرية التي أتى بها هذا الإقتراح.

وإذا كانت جميع المشاريع التي وضعت من قبل يتمحور أساسها على فكرة أن المحكمة يجب أن لاتتخذ أي تصرف ما لم يرخص لها مجلس الأمن بذلك، وفي مثل هكذا حالة يمكن القول أن شروط ممارسة المحكمة لإختصاصها تتمثل في ضرورة التصويت لصالح مباشرة المحكمة لإختصاصها من طرف أغلبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن، مع شرط عدم إستعمال حق الفيتو من الدول دائمة العضوية في المجلس، فالملاحظ في إقتراح سان غفورة هو أن الفكرة قد تغيرت، إذ يحق للمحكمة وفقا لهذا الإقتراح أن تستمر في ممارسة نشاطها القضائي ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك، ومع أن تحقق هذا الشرط يخضع لضرورة تصويت أغلبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن من بينها الدول دائمة العضوية، إلا أن الأمر هنا يختلف، لأن التصويت هنا سيسمح لمجلس الأمن بتعطيل نشاط المحكمة وليس إعطاء رخصة للمحكمة بمباشرة هذا النشاط⁽¹⁾.

من ناحية نظرية لايمكن أن تُمنع المحكمة الجنائية الدولية من مباشرة نشاطها حتى وإن اتفقت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على تعطيل إجراءاتها، فيجب أن تتحقق من أجل ذلك أصوات أغلبية 9 أعضاء مجتمعة، وبالتالي قام إقتراح سان غافورة بإحلال "التصويت الإيجابي" مكان "التصويت السلبي" الذي كان يراد من مشروع نص المادة 23(3) المشار إليه سابقا⁽²⁾.

من الواضح أن إقتراح سان غافورة كان مرجع عمل ملائم لوضع المادة 16 من نظام روما الأساسي، إلى جانب إقتراحات أخرى تعتبر بمثابة إضافات لإقتراح سان غافورة، ونخص بالذكر هنا الإقتراح الذي تقدم به الوفد الكندي الذي إشتراط أن يكون طلب مجلس

1- Doreid Becheraoui, Op.Cit., p.369.

2- Mohamed El Ziedy, Op.Cit., p.1511. ويقول جبريال ديلا مورت (Gabriele Della Morte) في نفس هذا المعنى: « la révolution copernicienne contenue dans la proposition de Singapour peut être résumée dans l'observation suivante : d'une mesure répressive de l'action de la cour le vote se transforme en instrument de garantie (c'est le cas par exemple d'un veto opposé par un des membres permanents contre la volonté de la majorité du conseil qui envisage la suspension de l'activité de la cour », Gabriele Dela Morte, Op.Cit., p.48.

الأمن بتعطيل نشاط المحكمة لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد⁽¹⁾، وكذلك الإقتراح الذي تقدمت به كوستاريكا وعلى أساسه طلبت أن يكون تعطيل نشاط المحكمة بموجب قرار خاص من طرف مجلس الأمن⁽²⁾.

ما يلفت الإنتباه بين هذا وذاك هو أن المملكة المتحدة كانت الدولة الوحيدة من بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التي ساندت إقتراح سان غافورة⁽³⁾. بل أكثر من ذلك فقد تقدمت بمشروع نص المادة 10(2) خلال دورة اللجنة التحضيرية المنعقدة بين مارس و أبريل من عام 1998، والذي أصبح أساس المشروع النهائي للمادة 16 من نظام روما الأساسي⁽⁴⁾.

ثانيا: دواعي منح مجلس الأمن سلطة تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية

يبدو أن نية واضعي نظام روما الأساسي من تخويل مجلس الأمن سلطة تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية هو أن تستند هذه السلطة إلى حالات استثنائية كحالة التدخل المباشر لمجلس الأمن للوصول إلى إتفاق وقف إطلاق النار بين أطراف نزاع، في الوقت الذي تباشر فيه المحكمة الجنائية الدولية إجراءات ضد قادة هذه الأطراف. وفي مثل هذه الحالة يمكن أن تكون نتيجة هذه الإجراءات ذات أثر على نحو أنها تجهض المجهودات المبذولة لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابه⁽⁵⁾.

يمكن لهذا الأمر أن يجد تفسيراً في القول الذي مفاده أنه " عندما تقام العدالة فهي تجلب الطمأنينة والرضا للأشخاص المعتدلين، لكن على العكس من ذلك فهي تجلب الخوف و

1- وينص هذا الإقتراح على " لايجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة وفقاً لهذا النظام الأساسي لمدة اثني عشر شهرا بناء على إشعار (notification) من طرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق إلى المحكمة بهذا المعنى، ويجوز تجديد الإشعار للمدة ذاتها بناء على استمرار مجلس الأمن في نشاطه". نقلا عن:

Mohamed El Zeidy, Op.Cit., note 47, p. 1511.

2- ينص إقتراح كوستاريكا على " لايجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة وفقاً لهذا النظام الأساسي لمدة زمنية محددة بناء على قرار رسمي خاص (formal and specific decision) من مجلس الأمن متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق بهذا المعنى". نقلا عن:

Ruth Philips, Op.Cit., p.76.

3- ينص إقتراح المملكة المتحدة على " لايجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة وفقاً لهذا النظام الأساسي [لمدة اثني عشر شهرا] بناء على طلب من مجلس الأمن [متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة] إلى المحكمة بهذا المعنى، ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها". نقلا عن:

Mohamed El Zeidy, Op.Cit., note 51, p.1512.

Gabriele Della Morte, Op.Cit., p.370.

-5

الرعب لمقترفي الإثم"⁽¹⁾، بمعنى أن الأشخاص المهددين بتوجيه الإتهام إليهم وإدانتهم وتوقيع العقاب عليهم سيرفضون بشكل مطلق إلقاء أسلحتهم وإنهاء العمليات المسلحة⁽²⁾، ما يؤثر على عملية السلام المراد تحقيقها.

كما أن هناك من يرى أن منح مجلس الأمن سلطة تأجيل إجراءات المحكمة هي إحدى الوسائل الناجعة لفتح الباب أمام بدائل أخرى على المتابعة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، ويرى روبنسون داريل (*Robinson Darryl*) في هذا الصدد أنه يجوز لمجلس الأمن أن يطلب تجميد إجراءات المحكمة الجنائية، إذا اقتضت ذلك عملية غير قضائية حساسة من أجل الحقيقة والمصالحة هي محل متابعة⁽³⁾. كما تؤكد **جينيفر لويلين (*Jennifer Llewellyn*)** على أنه يمكن للدول التي ترغب في إعمال آلية لجان الحقائق كبديل على المتابعة القضائية، أن تطلب من مجلس الأمن أن يقلل على الأقل بصفة مؤقتة من التهديد الذي تشكله المتابعات أمام المحكمة الجنائية الدولية⁽⁴⁾.

أما من وجهة نظر الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، فتمكينه من الآلية المتضمنة في المادة 16 يحول دون مباشرة متابعات "عشوائية" (*frivole*)⁽⁵⁾. كما أشار إلى ذلك على الخصوص ممثل فرنسا أثناء مؤتمر روما التأسيسي بقوله أن "بلده يرفض حقيقة أن تتحول المحكمة الجنائية الدولية إلى منبر سياسي، بإخطارها بشكاوى تعسفية الهدف الوحيد منها هو التشكيك في قرارات مجلس الأمن أو السياسة الخارجية لإحدى الدول القليلة جدا

1- "when the justice is done it brings the joy to the righteous, but the terror to the evil doers", cité in: Daniel D. Ntanda Nserko, "the role of the international criminal tribunals in the promotion of peace: the case of the ICC", criminal law forum, Vol.10, 2008, p.378.

2- ibid.

3- « le Conseil de sécurité pourrait demander un sursis lorsqu'un processus non juridictionnel délicat de vérité et réconciliation est en cours », cité in : Linda M. Kellen, « la fausse dichotomie entre la paix et justice et la cour pénale internationale », J.J.H., Vol.3, n°1, 2008, note 27, p.19.

4- « les Etats qui souhaitent faire usage de commissions de vérité au lieu de poursuites pourraient demander au Conseil de sécurité d'au moins minimiser temporairement les menaces de poursuites de la CPI », cité in: ibid.

5- يقول **جبريال ديلا مورت (*Gabriele Della Morte*)** في تعليقه على المادة 16 الأتي: «... face au risque éventuel d'une utilisation politique des instruments judiciaires internationaux, le statut de Rome a mis en place un contrôle du même type (un contrôle politique) », Gabriele Della Morte, op.cit., p.48.

التي ترضى بتحمل مخاطر عمليات حفظ السلم"⁽¹⁾.

لكن الملاحظ أن نظام روما الأساسي نص على عدد من الضمانات التي صيغت بعناية شديدة لمنع التحقيقات أو الملاحقات العابثة أو العشوائية، والتي تكمن وراءها دوافع سياسية، ومن هنا كان مبدأ التكامل هو الأهم⁽²⁾، ويمكن للدولة المستهدفة بهذه التحقيقات والملاحقات أن تحتج على أساسه أمام المحكمة الجنائية الدولية.

بينما ذهب تقرير مجلس الشيوخ حول المحكمة الجنائية الدولية إلى أبعد الحدود، إذ أكد على أن سلطة مجلس الأمن وفقاً للمادة 16 تجد أساسها في الحالة التي يثير فيها إخطار دولة طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أفعال إرتكبتها دولة أخرى، خطر نشوء حالة توتر يمكن أن تفضي إلى حرب⁽³⁾. لكن توسيع الحالات التي تكون أساس أعمال مجلس الأمن للمادة 16 على هذا النحو، سيؤدي إلى نتيجة غير مرغوب فيها تتمثل في حث دول جنسية الأشخاص الملاحقين أمام المحكمة الجنائية الدولية، أو دولة الإقليم الذي تم فيه إرتكاب جرائم تجري المتابعة فيها أمام هذه المحكمة، على إثارة الوضع و التهديد بنزاع من أجل هدف واحد هو الحصول على تأجيل لإجراءات المحكمة.

بالتالي يجب أن تقرأ المادة 16 من نظام روما الأساسي على ضوء المبدأ الأساسي الذي أكد عليه الأمين العام الأممي كوفي عنان (Kofi Annan) في تصريح له في الجلسة الإفتتاحية لقضاة المحكمة الجنائية الدولية قال فيه " نسمع في فترات معينة من يقول أن العدالة يجب أن توضع جانبا عن مصالح السلم. صحيح أن العدالة لا يمكن أن تقام إذا لم يكن النظام السلمي للمجتمع آمنا، غير أننا انتهينا في الوقت نفسه إلى فهم أن العكس كذلك

1- أنظر الوثيقة رقم: A/CONF.183/SR.6 (1998), p.9.

2- أنظر تصريح ليخيشتاين في المحضر الحرفي باللغة العربية لمجلس الأمن للجلسة المفتوحة التي عقدها بتاريخ 10 يولييه 2002، الوثيقة رقم (S/PV.4568)، ص 26. وأنظر كذلك تصريح كوستاريكا (ص 19)، كندا (ص 3)، نيوزيلندا (ص 7).

3- « ... c'est dans ce contexte de menace contre la paix (chapitre VII) que le conseil de sécurité pourrait être conduit à formuler à la cour pénale internationale une demande de suspension de ses enquêtes ou de ses poursuites. On peut en effet imaginer des situations ou la saisine de la cour pénale internationale, par un état, d'agissements commis par un autre état risquerait de créer une situation conflictuelle pouvant déboucher sur une guerre », Dulait André, Op.Cit., p.15.

صحيح، فبدون عدالة لا يمكن الحديث عن سلام دائم⁽¹⁾.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أن التناقض الموجود بين المادة 16 و الفقرة الثالثة لديباجة نظام روما الأساسي التي تقضي بأن " الجرائم بمثل هذه الخطورة تهدد السلم، الأمن، الرفاه في العالم" ، ليس إلا تناقضا ظاهريا، بما أن هذه الفقرة نفسها لاتشير إلى أن محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم سيساهم في حفظ السلم والأمن الدوليين، بالتالي لا يوجد أي مانع في ظل وجود هذه الفقرة، لأن يعتبر نشاط المحكمة الجنائية الدولية المتعلق بهذه الجرائم عائقا في مسعى تحقيق أهداف حفظ السلم و الأمن الدوليين⁽²⁾.

الفرع الثاني

مدى تأثر المحكمة الجنائية الدولية بسلطة مجلس الأمن في تأجيل إجراءاتها

تعد المادة 16 من نظام روما الأساسي الأقل خطورة بالمقارنة مع ما تم اقتراحه سابقا، غير أنها مع ذلك تشكل عائقا حقيقيا على ممارسة المحكمة لإختصاصها، والوقوف على مدى خطورة هذا العائق يستدعي منا التعرض إلى قيود أعمال المادة 16 (أولا). ثم الآثار القانونية المترتبة على المادة 16 (ثانيا).

أولا: قيود أعمال المادة 16 من نظام روما الأساسي

إشترطت المادة 16 من نظام روما الأساسي أن يستند مجلس الأمن في طلبه للمحكمة الجنائية الدولية لتأجيل إجراءاتها إلى الفصل السابع من الميثاق، وعلى خلاف سلطته في إحالة "حالات" إلى المحكمة، فاستناده إلى الفصل السابع من الميثاق هنا يكون على نحو سلبي، بما أنه يجب على القضاء الجنائي الدولي في هذه الحالة أن ينسحب مؤقتا لصالح حفظ السلم والأمن الدوليين.

UN. Secretary General Kofi Annan statement at the inaugural meeting of the judges of the -1 international criminal court, The Hague, the Netherlands, 11 mars 200, p.2, **in:** www.iccnw.org.

2- ونشير إلى أن إفتراض وجود صلة بين الجرائم الداخلة في إختصاص المحكمة الجنائية الدولية الوارد في الفقرة الثالثة من ديباجة نظام روما الأساسي، يفيد أنه إذا أخطرت دولة طرف المحكمة بحالة معينة فقبول هذه الأخيرة لهذا الإخطار هو في حد ذاته تكييف لحالة مهددة للسلم والأمن الدوليين. وما يمكن إعتباره تعديا من طرف المحكمة على سلطات مجلس الأمن. وهذا الأمر يعد أكثر خطورة خاصة إذا علمنا أن منطق المحكمة و مجلس الأمن لايعتبران من طبيعة واحدة، لأن منطق المحكمة هو ذو طبيعة قضائية، أما منطق المجلس فهو ذو طبيعة سياسية. راجع لتفاصيل أكثر:

Dulait André, Op.Cit., p.40.

بالتالي لا يمكن لأحد أن ينكر حقيقة أن سلطة مجلس الأمن بتأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية تجد أساسها في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعترف بمسؤوليته الأساسية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. ومن وجهة النظر هذه لا يبدو تكريس المادة 16 لهذه السلطة أمرا ضروريا من الناحية القانونية لكي يكون بمقدور مجلس الأمن التصرف على هذا النحو⁽¹⁾. لكن المفارقة تكمن هنا.

لأنه يلاحظ أن مجلس الأمن لا يتمتع بصلاحيات مماثلة إزاء محكمة العدل الدولية، رغم أنها جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، بما أن دور هذه المحكمة في إطار النظام العام لحفظ السلم والأمن الدوليين⁽²⁾ لا يخضع لأي حكم مماثل للحكم الوارد في المادة 12 من الميثاق سواء في إطار ميثاق الأمم المتحدة أو نظامها الأساسي، يلزم محكمة العدل الدولية بالامتناع عن النظر في نزاع هو قيد الدراسة أمام مجلس الأمن⁽³⁾. والأمر نفسه يقال بالنسبة للمحاكم الجنائية الدولية الخاصة القائمة، إذ رغم أن هذه المحاكم هي أجهزة فرعية تابعة لمجلس الأمن و يمكن بالتالي أن ينهي أعمالها⁽⁴⁾، فاستقلالية هذه المحاكم في الفصل في القضايا المطروحة عليها لا يمكن بأي حال من الأحوال لمجلس الأمن أن يقوم بالمساس بها، لسبب بسيط أنه ليست له صلاحيات قضائية⁽⁵⁾.

لكن الجدير بالملاحظة هو أن المحكمة الجنائية الدولية، التي أنشئت بموجب إتفاقية دولية، لا يمكن أن تضر بسلطات مجلس الأمن بموجب الميثاق، وإذا كان من الصحيح أن

-1 Ioannis Prezas, Op.Cit., p.82. ويقول الأستاذ جيلبر جيلوم (Gilbert guillaume) في هذا الصدد: « *supposons une situation dans laquelle, à la demande d'un état arabe, des poursuites seraient engagées contre Israël, ou inversement, et ou ces poursuites risqueraient réellement de provoquer une nouvelle guerre au Moyen-Orient. Est-ce que le conseil de sécurité n'aurait pas compétence pour suspendre ces poursuites ? Je crois que oui et indépendamment de la clause insérée dans la convention* », Dulait André, Op.Cit., p.15.

-2 « *le système général de maintien de la paix et la sécurité internationale* »
-3 Mohamed Bedjaoui, « *la place de la cour internationale de justice dans le système général de maintien de la paix institué par la charte des nations unies* », R.A.D.I.C, Vol.8, n°3, 1999, p.544.

-4 Jean Baptise, le Darfour doit-il faire le deuil de la justice pour obtenir la paix ? In: www.letemps.ch/page/umid/36_eal_1620-22ec-11_de-a_52b-e28383860294.

-5 وقد أشارت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا في قضية "تاديش" (Tadic) أن مجلس الأمن ليس جهاز قضائي وليست له صلاحيات قضائية. " *Security council is not a judicial organ and is not provided with judicial powers*), cité in: Ioannis Prezas, Op.Cit., p.82.

سلطة مجلس الأمن وفقا للمادة 16 من نظام روما الأساسي يجب أن تفسر تفسيراً ضيقاً و تبرر على أساس طابعه الإستثنائي في إطار العلاقات الموجودة بين جهاز سياسي(مجلس الأمن) وجهاز قضائي(المحكمة الجنائية الدولية)، فمن الصعوبة أن نعطي تفسيراً لمصدر هذا الإلتزام إذا لم يكن مستمداً من ميثاق الأمم المتحدة في حد ذاته، الذي تعكس في حقيقة الأمر المادة 16 من نظام روما الأساسي أولويته. لكن الوضع يبقى غامضاً بسبب كون هذه المادة لا تقتصر على الإحالة إلى الفصل السابع من الميثاق فقط، بل تفرض شرطاً إضافياً يتعلق بالمجال الزمني لطلب التأجيل⁽¹⁾.

من ناحية ثانية، يثار التساؤل حول التكييف الذي سيعتمده مجلس الأمن بموجب المادة 39 من الميثاق عند طلبه من المحكمة الجنائية الدولية بتأجيل إجراءاتها، فهل سيعتبر نشاط المحكمة الجنائية الدولية مهدداً للسلم والأمن الدوليين أم سيكون له تكييف آخر؟. ويرى الأستاذ أنطونيو كاسيزي (*Antonio Cassese*) بهذا الشأن، أنه سيكون من الضروري أن يقرر مجلس الأمن أن إستمرار التحقيق و الملاحقة من طرف المحكمة يشكل في حد ذاته تهديداً للسلم و الأمن الدوليين وفقاً للمادة 39 من الميثاق⁽²⁾. أما كريس كالافين (*Chris Gallavin*)، فيتفق مع الأستاذ أنطونيو كاسيس، لكنه بالمقابل أورد حالة أخرى تتمثل في كون مجلس الأمن يمكنه أن يقرر أن الحالة المحالة إلى المحكمة الجنائية تشكل في حد ذاتها تهديداً للسلم والأمن الدوليين وفقاً للمادة 39 من الميثاق وتحريك تحقيق جنائي بهذا الخصوص ليست الوسيلة الملائمة لتسوية أو تهدئة مثل هذا الوضع⁽³⁾.

وتبقى الممارسة العملية التي يفرز عنها إستعمال مجلس الأمن لآلية المادة 16 من نظام روما الأساسي هي الفاصل في تبيان التكييف الذي سيعتمده مجلس الأمن، والأكد أن هذا التكييف سيكون في إطار ما لمجلس الأمن من سلطات واسعة بموجب المادة 39 من ميثاق

Ioannis Prezas, Op.Cit., pp.82,83.

-1

ونشير إلى أننا سنتعرض إلى المجال الزمني لطلب التأجيل في إطار الآثار المترتبة على المادة 16 من نظام روما الأساسي أنظر: ص 99، 100 من هذه المذكرة.

Antonio Cassese, Op.Cit., p.163.

-2

Chris Gallavin, Op.Cit., pp.28, 29.

-3

الأمم المتحدة.

كما إشتربت المادة 16 من نظام روما الأساسي أن تكون وسيلة مجلس الأمن القانونية في طلبه من المحكمة الجنائية الدولية بتأجيل إجراءاتها، على شكل قرار صادر بموجب الفصل السابع من الميثاق (**Resolution**). والملاحظ أن مثل هذا الشرط لم يحدد بصريح العبارة على هذا النحو في إطار سلطة مجلس الأمن بإحالة "حالات" إلى المحكمة الجنائية الدولية، ويجد هذا الإختلاف أساسه في أن وجوب مثل هذه الشكالية كان في نظر أغلبية الدول المشاركة في مؤتمر روما التأسيسي⁽¹⁾ بمثابة ضمانة ضرورية للتقليل قدر المستطاع من هيمنة مجلس الأمن⁽²⁾. كما يفيد هذا أنه يجب أن يكون القرار (**Resolution**) المتضمن لطب التأجيل، قرارا ذا قيمة قانونية ملزمة (**Decision**).

ثانيا: الآثار القانونية المترتبة على سلطة مجلس الأمن بموجب المادة 16

لايجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في "تحقيق" أو "مقاضاة" وفقا للمادة 16 من نظام روما الأساسي، إذا ما قدرت أغلبية 9 أعضاء من مجلس الأمن، بمن فيها الدول الخمس الكبرى، أن نشاطها القضائي يمكن أن يشل مجهودات مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين. وما يلفت الإنتباه هنا هو أن نظام روما الأساسي لم يقم بوضع تعريف محدد لما يعتبر "تحقيق" أو "مقاضاة"، ولو أن هذا النظام الأساسي قد أشار إلى أن "التحقيق" يشمل الإجراءات أو الأنشطة التي يمكن أن تتخذ حيال حالة أحييت على المحكمة أو شخص في إطار قضية ذات صلة بهذه الحالة، و "المقاضاة" تشمل الإجراءات التي تتخذ بخصوص أفراد معينين فقط⁽³⁾.

كما تثير المادة 16 من نظام روما الأساسي تساؤلا بشأن معرفة اللحظة التي يمكن القول فيها أن "التحقيق" أو "المقاضاة" قدُ بدء فيهما بالفعل، وعدم وضوح هذه المادة بهذا الخصوص يحيلنا إلى نصوص أخرى من نظام روما الأساسي، وعلى أساسها يكون البدء في التحقيق في اللحظة التي يقدر فيها مدع عام المحكمة الجنائية الدولية أن هناك أساسا

A/CONF.183/SR.6(1998), p.7.

Ruth B. Philips, Op.Cit., pp.72,73.

Mohamed El Zeidy, Op.Cit., p.1512.

1- أنظر مثلا تصريح وفد نيوزيلاندا في الوثيقة رقم:

2-

3-

معقولا لمباشرة التحقيق ويصدر قرار بهذا المعنى⁽¹⁾. وهذا بغض النظر عن الجهة التي حركت إجراءات المحكمة⁽²⁾.

بما أن هذا الإجراء يعبر عن بداية مرحلة أخرى تكون لاحقة للإجراءات الأولية التي تسمح للمدعي العام أن يقدر أن هناك أساسا معقولا لمباشرة التحقيق، فيمكن أن يقول قائل أن هذه الإجراءات لا يمكن أن يشملها طلب مجلس الأمن بموجب المادة 16 من نظام روما الأساسي. أجاز نظام روما الأساسي بالفعل للمدعي العام أن يقوم بمجموعة من الإجراءات تتمثل في إجراء فحص أولي على الوجه المبين في المادة 15، تقييم المعلومات المتاحة⁽³⁾، "إلتماس معلومات إضافية من الدول أو أجهزة الأمم المتحدة أو المنظمات الحكومية وغير الحكومية، أو أية معلومات أخرى موثوقة بها يراها (المدعي العام) ملائمة، وتلقي الشهادة التحريرية أو الشفوية في مقر المحكمة"⁽⁴⁾. وما عدا هذه الإجراءات لا يبدو أنه يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تقوم ببعض الأنشطة القضائية الأخرى بعد إعمال مجلس الأمن للمادة 16 من نظام روما الأساسي⁽⁵⁾، وهذا الأمر لا يتعلق بأنشطة المدعي العام فحسب بل يشمل جميع الأنشطة في أية مرحلة كانت عليها الدعوى ابتداء من التحقيق والى ما قبل إصدار الأحكام⁽⁶⁾.

1- تنص المادة 15(3) من نظام روما الأساسي على " إذا استنتج المدعي العام أن هناك أساسا معقولا للشروع في إجراء تحقيق، يقدم إلى الدائرة التمهيدية طلب الإذن بإجراء تحقيق مشفوعا بأية مواد مؤيدة يجمعها..."، كما تنص المادة 53(1) على أنه " يشرع المدعي العام في التحقيق، بعد تقييم المعلومات المتاحة له، ما لم يقرر عدم وجود أساس معقول لمباشرة إجراء بموجب هذا النظام الأساسي..." .

2- Mohamed El Zeidy, Op.Cit., p.1513.

3- أنظر المادة 53(1) أعلاه.

4- أنظر المادة 53(2) من نظام روما الأساسي.

5- Ioannis Prezas, Op.Cit., p.86.

6- أنظر: ضاري خليل محمود، باسيل يوسف، المحكمة الجنائية الدولية، هيمنة القانون أو قانون الهيمنة، منشأة المعارف، مصر 2007، ص 243. ونشير إلى أن المادة 16 جاءت على خلاف المادة 13(ب) من نظام روما الأساسي، إذ نجد المادة 13(ب) قد بينت الجهة التي يقوم مجلس الأمن بإحالة الحالة إليها، أما المادة 16 فهي غامضة بهذا الخصوص بما أنها إكتفت بالقول "...بناء على طلب من مجلس الأمن موجه للمحكمة..."، وكما يبدو لم تحدد هذه العبارة بدقة أي جهة سيوجه إليها طلب مجلس الأمن بموجب المادة 16. راجع: إخلص بن عبيد، المرجع السابق، ص 213. لكن الملاحظ أن الإتفاق المنظم للعلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية جاء بأكثر وضوح بخصوص هذه المسألة، إذ حددت المادة 17(2) منه أن الأمين العام الأممي يكلف بإحالة "طلب التأجيل" فوراً إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية ورئيس هذه المحكمة. هذا يفيد بوضوح أن "طلب التأجيل" لا يخاطب المدعي العام فقط بل دوائر المحكمة بحسب القضايا التي تقع تحت طائلة هذا الطلب، على أساس أن الإشارة إلى رئيس المحكمة يدل على أن الهيئة الرئاسية هي لها مهمة =

كما أن المتمعن في المادة 16 من نظام روما الأساسي سيخلص إلى إدراك حجم المشاكل القانونية التي تثيرها هذه المادة ليس لأن مجلس الأمن يمكن له على أساسها أن يمنع المحكمة من البدء في التحقيق أو المقاضاة فقط، بل على الأخص لأنها تسمح للمجلس أن يوقف تحقيقا أو مقاضاة سبق للمحكمة أن قطعت بخصوصهما شوطا كبيرا. ومن هذا المنطلق نتساؤل حول الآثار القانونية المترتبة على أعمال مجلس الأمن للمادة 16 بالنسبة للأشخاص المعتقلين من طرف الدولة المتدخلة (*Etat de detention*)، وكذا الأشخاص التي مثلت أمام المحكمة على أساس طلب تسليم وفقا للمادة (1)89، فما هو الوضع القانوني لهذين الفئتين من الأشخاص في مثل هذه الحالة؟. فهل يخلى سبيل الفئة الأولى؟. وهل يجب إبقاء الفئة الثانية في السجن إلى حين إنتهاء مدة الإثني عشر شهرا أو لمدة أطول من ذلك إذا قرر مجلس الأمن تجديد هذه المدة؟.

تظهر القراءة الحرفية للمادة 16 من نظام روما الأساسي أن آثار قرار مجلس الأمن المتضمن لطلب التأجيل تتحدد في منع المحكمة من البدء في التحقيق أو المقاضاة، ووقف إجراءات هي محل متابعة أمامها، وبالتالي لايفيد قرار مجلس الأمن المتضمن لطلب التأجيل أن المتهمين لم يعودوا متهمين أو أسقطت عنهم تهمهم. على العكس من ذلك، فبسبب أن هذا القرار له طبيعة إجرائية و مبني على خلفيات سياسية كانت الآلية المتضمنة في المادة 16 مقررة زمنية محددة فحسب. وأية قراءة أخرى في هذا الصدد ستؤدي حتما إلى إعتبار مجلس الأمن بمثابة جهاز قضائي، وهذا بالتأكيد أمر غير صحيح⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك يبقى الإفراج عن الأفراد المعتقلين مسألة خاضعة للسلطة التقديرية للمحكمة الجنائية الدولية وليست متوقفة على قرار مجلس الأمن بتأجيل إجراءات هذه المحكمة، بما أنها لا تدخل في إطار ما يترتب من آثار قانونية على هذا القرار. ومع ذلك ليس من الحكمة أن تقوم المحكمة بإطلاق سراح أفراد متهمين بارتكاب أفعال الجرائم في القانون الدولي، وإذا استمر تأجيل إجراءات المحكمة لعدة سنوات فهذا الأمر سيرتب ضرا على

= إعلام الدوائر المختصة أو الدائرة الإستئنافية بعد تحديد القضايا المطروحة على المحكمة التي يشملها "طلب التأجيل".
Ioannis Prezas, Op.Cit., p.86. راجع:

1- كما أشارت إلى ذلك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا، راجع في ذلك الفرع الثاني من هذا المطلب، ص94، هامش رقم 5.

حق الفرد في محاكمة مباشرة (كما سنرى ذلك)، بغض النظر عما إذا كان هذا الفرد في السجن⁽¹⁾.

كما ترتب المادة 16 من نظام روما الأساسي آثارا في الزمان لها سلبيات خطيرة على الممارسة الحرة للمحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها وتشكل عائقا أمام تحقيق العدالة الجنائية الدولية. لأنه إذا كان تقييد المادة 16 لسلطة مجلس الأمن في تأجيل إجراءات المحكمة لمدة زمنية محددة، هي إثني عشر شهرا،⁽²⁾ يعد بمثابة ضمانة للتقليل من تبعية المحكمة الجنائية الدولية لمجلس الأمن، ومع ذلك يؤخذ على الصياغة التي جاءت بها المادة 16 أنها تفيد أن مجلس الأمن له أن يجدد طلب التأجيل بصورة غير متناهية⁽³⁾، على نحو أن البعض إعتبر أنه لا وجود لقيود زمني في هذه الحالة⁽⁴⁾. وهذه الطلبات المتكررة تحرم في حقيقة الأمر الضحايا من حقهم في التعويض، وتحرم المتهم من حقه في محاكمة مباشرة⁽⁵⁾، كما أن قدرة المحكمة في التحقيق و الملاحقة عرضة للشلل لما تتيحه مدة وقف التحقيق أو منعه من إتلاف البراهين أو إخفاء الأدلة أو ترهيب الشهود أو الضحايا⁽⁶⁾.

- 1- Mohamed El Zeidy, Op.Cit., p.1514.
- 2- وهذا الأمر هو تقييد أيضا لسلطات مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ويقول الأستاذ سرج سير (Serge Sur) «cette stipulation de la convention de Rome est directement contraire a la charte, (Sur puisqu'elle revient a la modifier au violation de ses procedures regulieres et qu'elle méconnaît son article 103, qui établit sa supériorité a l'égard de tout autre accord international, rien n'interdira donc au conseil de décider que l'action de la cour penale internationale doit être indefiniment suspendue, sur la base du chapitre VII, rendant inoperant la convention de rome, il peut également utiliser un autre moyen, sans doute plus satisfaisant, qui consister à créer directement un TPI special qui substituerait de plein droit sa compétence à celle de la CPI devenue theatre d'ombres judiciaires », Serge Sur, « le droit international penal entre l'Etat et la société internationale », R.I.D.I, octobre 2001, pp.5,6. In : www.RIDI.org.
- 3- مع أن المادة 16 تضمنت نوع من الضمانة تتمثل في ضرورة إعتقاد مجلس الأمن قرار جديد في كل مرة يريد فيها هذا الجهاز تجديد طلب التأجيل بأمل ألا توجد الأغلبية المطلوبة على مستوى مجلس الأمن المستعدة لإجراء إجراءات المحكمة لأطول مدة. راجع: Serge Sur, Op.Cit., p.5.
- 4- Ruth B. Philips, Op.Cit., p.76.
- 5- إذ من حق الفرد أن يحاكم دون أي تأخير غير مبرر (*be tried without undue day*) وإحترام هذا الحق هو إحترام كذلك لحق الفرد في محاكمة عادلة (*le droit à un proces equitable*). راجع لتفاصيل أكثر حول هذه المسألة: Ioannis Prezas, op.cit., p.86. راجع أيضا رأي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا بهذا الخصوص في قضية جون بوسكو باراياق ويزا (*Jean-Bosco-Barayag-Wazi*) لعام 1999: Hervé Ascension et R. Maison, « l'activité des juridictions internationales(1999) », AFDI, 1999, pp.477-480.
- 6- قيودا نجيب حمدا، المرجع السابق، ص107.

لكن رغم غموض نظام روما الأساسي بهذا الخصوص، فمحمد آل زايد يرى أنه يمكن أن نعتبر التدابير المتخذة لضمان حماية الشهود و الضحايا أو الحفاظ على الأدلة هي بمثابة حماية لما تم إتخاذه خلال مرحلة التحقيق وقبل قرار مجلس الأمن بتأجيل إجراءات المحكمة، وبالتالي يمكن القول أن مثل هذه التدابير لا تتنافى مع هذا القرار⁽¹⁾. وفي السياق نفسه يرى الأستاذ لويجي كوندورلي (*Luigi condorelli*) أن طلب المجلس بتأجيل إجراءات المحكمة لا يؤثر على بعض الأنشطة القضائية الاستثنائية كما هو الحال بالنسبة للتدابير التي تراها المحكمة ضرورية لحماية الشهود و الضحايا، فهو يرى أنه من غير المعقول أن يعرض طلب التأجيل سلامة وأمن هؤلاء للخطر⁽²⁾.

كما يؤثر قرار مجلس الأمن المتضمن تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية على حق هذه الأخيرة في بطلب معاونة الدول، وهنا يصبح واجب المساعدة أو مبدأ التعاون المطلوب تحقيقه من طرف الدولة مبتورا أو متخلفا نظرا لارتباطه بالوقف أو التأجيل المطلوب من مجلس الأمن، وبالتالي تصبح الدولة ملزمة بعدم التعاون لخضوعها و إلتزامها بقرار مجلس الأمن و ليس للمحكمة الجنائية الدولية، وهكذا يصبح واجب تقديم المساعدة عندما يقوم مجلس الأمن بإحالة حالة للمحكمة الجنائية الدولية متناقضا ومخالفا عندما يقوم هذا المجلس بتأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، إذ يتغير الوضع هنا ليصبح من واجب الدولة عدم المساعدة و التعاون مع المحكمة⁽³⁾.

إضافة إلى ذلك، إذا كانت سلطة مجلس الأمن بالإرجاء تغل يد المحكمة الجنائية الدولية فإنها بطبيعة الحال تغل يد القضاء الوطني المختص في نظر هذه الدعوى، مادام في الأصل عدم تصور إنعقاد إختصاص المحكمة إلا إذا كان الإختصاص القضائي الوطني غير منعقد، أو في الحقيقة لايراد له أن ينعقد وذلك في الحالات المشار إليها في المادة 17 من نظام

1- Mohamed El Zeidy, Op.Cit., p.1516. للإشارة لقد تم رفض إقتراح الوفد البلجيكي إثناء مؤتمر روما التأسيسي الرامي إلى منح المحكمة إمكانية إتخاذ تدابير تحفظية للحفاظ على الأدلة. وكما إقترح إسبانيا تعديلا للمادة 10(7) من مشروع النظام الأساسي المقدم لمؤتمر روما التأسيسي، على أساسه يسمح للمحكمة بإتخاذ جميع التدابير المناسبة للاحتفاظ بالأدلة و بأي تدابير احتياطية أخرى من أجل العدالة. راجع: ibid.

2- ibid.

3- عمير نعيمة، " علاقة المحكمة الجنائية الدولية و المحاكم الوطنية"، م.ج.ع.ق.إ.س، عدد 4، 2008، ص 276.

روما الأساسي، وهذا يدل على التأثير الكبير لسلطة الإرجاء على مبدأ التكامل⁽¹⁾.

المطلب الثاني

تقييم الممارسة العملية لمجلس الأمن في إطار سلطته في التأجيل

أفرزت ممارسة مجلس الأمن في محاولته لإعمال المادة 16 العديد من الصعوبات و المشاكل القانونية التي تظهر الرهانات التي ستواجهها المحكمة الجنائية الدولية بهذا الخصوص والحديث هنا يدور حول اللائحة رقم 1422(2002). ولتبيان هذه الصعوبات و المشاكل القانونية يجب علينا التعرض إلي جوانب عديدة لها صلة باللائحة رقم 1422(2002)، تتعلق بتبني مجلس الأمن لللائحة رقم 1422(2002) والتطورات اللاحقة عليها (الفرع الأول). والاعتبارات القانونية التي تثيرها (الفرع الثاني). وتتعلق أخيراً بمحاولة المجلس لإيجاد حلول بديلة لللائحة رقم 1422(2002) (الفرع الثالث).

الفرع الأول

إعتماد مجلس الأمن اللائحة رقم 1422(2002) والتطورات اللاحقة عليها

سنحاول الوقوف على تحديد الظروف التي تم في إطارها إعتماد مجلس الأمن لللائحة رقم 1422(2002) (أولاً). والتطورات التي جاءت بعدها، وذلك بالتعرض لللائحة رقم 1487(2003) التي جدد بموجبها مجلس الأمن اللائحة رقم 1422(2002) (ثانياً).

أولاً: الصعوبة التي صاحبت إعتماد مجلس الأمن لللائحة رقم 1422(2002)

سعت الولايات المتحدة الأمريكية لبذل مجهودات حثيثة للضغط على مجلس الأمن لإستصدار قرارات من أجل حماية القوات الأمريكية المشاركة في عمليات حفظ السلم من الإختصاص الجنائي للمحكمة الجنائية الدولية⁽²⁾، وبعد ما يقارب أزيد من الشهر من إيداع

1- ضاري خليل محمود وباسيل يوسف، المرجع السابق، ص 243. وراجع كذلك: خالد عكاب حسون العبيدي، المرجع السابق، 2007، ص 113.

2- وتقول الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) « depuis la mi-juin 2002, washington tentait d'introduire aupres du conseil de securité des dispositions visant à exclure de la competence de la cour penale internationale tout personnel ressortissant d'un Etat non partie au statut engagé dans des operations de maintien de la paix », FIDH , Non à l'exception americaine, Rapport de position n°8, cour penale internationale, n°345, novembre 2002, p.8 in : www.fidh.org.

الوثيقة الستين للتصديق على نظام روما الأساسي الذي فتح الباب لدخوله حيز التنفيذ⁽¹⁾، برزت أول محاولة للولايات المتحدة بهدف الحصول على حماية جنائية لأفراد قواتها المشاركة في البعثة الأممية في تيمور الشرقية بتاريخ 15 ماي 2002، ولقد سعت الإدارة الأمريكية من خلال هذه المحاولة أن تضمن حصانة لهؤلاء من المحكمة الجنائية الدولية بسبب أعمال نسبت إليهم توصف على أنها جرائم إبادة الجماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب، وكذلك لتضمن لهم الإفلات من العقاب أمام محاكم تيمور الشرقية.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية واجهت في هذا المسعى معارضة شديدة من طرف الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، ونتيجة لذلك حذر المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة **جون نيغروبونت (Jean Negroponte)** مجلس الأمن من أن الولايات المتحدة يمكن أن تنسحب من البعثة الأممية في تيمور الشرقية. ولقد أصدر مجلس الأمن اللائحة رقم 1410 (2002) بتاريخ 17 ماي 2002 والتي أنشأ بموجبها بعثة دعم للأمم المتحدة في تيمور الشرقية (**MANUTO**) لمدة 12 شهرا، لكن دون الإستجابة مع ذلك للمقترح الأمريكي. وفي 19 جوان 2002 جددت الولايات المتحدة مقترحاتها الرامية لتوفير الحصانة لرعاياها من العدالة الدولية، في إطار المحادثات حول تجديد مهمة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة و الهرسك⁽²⁾، ولقد تقدمت في هذا الإطار باقتراحين بديلين (**two alternative proposals**) على مجلس الأمن.

تمثل الإقتراح الأول في إعتقاد قرار شامل يمنح حصانة من الإختصاص الجنائي للمحكمة الجنائية الدولية وجميع المحاكم الجنائية الدولية الأخرى والمحاكم الوطنية غير التابعة للدول المشاركة، لرعايا الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي المشاركة في قوات حفظ السلم التي ينشئها أو يرخص بها مجلس الأمن لدعم التسوية السلمية للنزاعات⁽³⁾، أو لحفظ السلم والأمن الدوليين وإعادتهما إلى نصابهما⁽⁴⁾. أما الإقتراح الثاني،

1- تنص المادة 126 من نظام روما الأساسي على " يبدأ نفاذ هذا النظام الأساسي في اليوم الأول من الشهر الذي يعقب اليوم الستين من تاريخ إيداع الصك الستين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة".

2- Frédérique Coulée, Op.Cit., p.52.

3- هذا فيه إشارة للفصل السادس من الميثاق.

4- هذا فيه إشارة للفصل السابع من الميثاق.

فمماثل للاقتراح الأول بإستثناء أن الاقتراح الثاني تضمن، على خلاف الاقتراح الأول، إصدار قرار غير شامل يقتصر على رعايا الدول المشاركة في البعثة الأممية للبوسنة و الهرسك (UNMIBH) والقوات متعددة الجنسيات لاستقرار السلم في البوسنة و الهرسك (SFOR). وفي 27 جوان 2002 تقدمت الإدارة الأمريكية بإقتراح معدل لهذا الاقتراح الثاني، ولقد هدّدت بإستعمال الفيتو ضد تمديد مهمة البعثة الأممية في البوسنة و الهرسك (التي من المفترض أن تنتهي في 30 جوان 2002)، إذا لم يتم إعتقاد هذا الاقتراح المعدل⁽¹⁾.

في الوقت نفسه تقدمت فرنسا بإقتراح بديل للمقترحات الأمريكية لقي قبولا من أغلبية الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن، وتضمن هذا الاقتراح أن مجلس الأمن يعبر عن رغبته، وفقا للمادة 16 من نظام روما الأساسي، في الطلب من المحكمة الجنائية الدولية بإرجاء التحقيق أو المقاضاة على أساس "كل حالة بمفردها" (case by case)⁽²⁾. والملفت للإنتباه أن هذا الاقتراح لم يتضمن أي بند بخصوص مسألة التجديد. لكن رفضت الولايات المتحدة في 28 جوان 2002 المقترح الفرنسي بصورة قاطعة، و هدّدت مرة أخرى بأن إستعمال الفيتو ضد تمديد مهمة البعثة الأممية للبوسنة و الهرسك، بالإضافة إلى ذلك حذرت من أنها ستقطع مساهمتها في الميزانية المخصصة لقوات حفظ السلم والمقدرة بخمسة وعشرين بالمائة.

رُغم النداء الذي وجهه الأمين العام الأممي يوم 30 جوان 2002 إلى مجلس الأمن لمطالبته بإيجاد، على وجه السرعة، حلّ مقبول لجميع الأطراف المعنية ويتفق مع مبادئ الأمم المتحدة و الإلتزامات الإتفاقية للدول، لم تتوان الولايات المتحدة في تنفيذ جزء من تهديدها المتمثل في إستعمال الفيتو ضد تمديد مهمة البعثة الأممية في البوسنة و الهرسك في اليوم نفسه⁽³⁾، بعد رفض باقي الدول الأعضاء في مجلس الأمن المقترح الذي تقدمت به.

Amnesty international, international criminal court: the Unlawful attempt by the security -1 Council to given us citizens permanent impunity from international justice , may 2003, pp.13, 14, in: <http://www.Amnesty.org/library/index/engior400062003>.

Federica Dainotti, Op.Cit., p.59.

-2

-3 وللتذكير تقدم الإتحاد الروسي فضلا عن ألمانيا و إيرلندا و إيطاليا وبلغاريا و فرنسا و بريطانيا و النرويج بمشروع =

كما أشارت إلى أنها سوف تعتمد هذه الإستراتيجية كلما كان هناك تجديد لبعثة أممية مالم تحصل على ماتريده⁽¹⁾. وعبر الأمين العام عن أسفه لإنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة بقرار مفاجئ، كما عبرت باقي الوفود عن دهشتها من إستخدام الولايات المتحدة لحق النقض، وفي ظل هذه الأوضاع إكتفى مجلس الأمن بإعتماد القرار رقم 1420(2002) الذي يقضي بتمديد مهمة البعثة الأممية في البوسنة و الهرسك لمدة 3 أيام، وذلك في جلسة أخرى في اليوم نفسه أي في 30 جوان 2002⁽²⁾.

خلال هذه الفترة علمت منظمة العفو الدولية وباقي أعضاء التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية(CICC) أن الولايات المتحدة بالتعاون مع المملكة المتحدة صاغت إقتراحا نص لأول مرة على أن تصرف مجلس الأمن سيكون على أساس المادة 16 من نظام روما الأساسي و ميثاق الأمم المتحدة، من أجل الطلب من المحكمة الجنائية الدولية أن تمتنع عن إتخاذ إجراءات بخصوص رعايا الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي على أفعال نسبت إليهم، لها علاقة بعمليات حفظ السلم التي تنشئها أو تأذن بها الأمم المتحدة، وذلك لمدة إثني عشر شهرا تبدأ من تاريخ إعتقاد القرار، ليحدد طلب التأجيل بعد ذلك آليا لفترة 12 شهرا على نحو غير محدد، مالم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك، كما يوسع ليشمل الأفعال التي ترتكب في أية سنة من هذه السنوات المتتالية، ولقد وجهت انتقادات لاذعة لهذا الإقتراح من طرف منظمات حكومية وغير حكومية⁽³⁾.

كما عارضت الدول الأعضاء في مجلس الأمن بشدة هذا الإقتراح لتضمنه لفكرة

= قرار إلى مجلس الأمن عن تمديد مهمة البعثة الأممية ستة أشهر أخرى كما هو متبع. ونظرا لضرورة إعتقاد قرار قبل نهاية مدة البعثة عقده مجلس الأمن يوم 30 جوان 2002 الجلسة رقم 4563 لمناقشة الموضوع. وراجع في تبرير الولايات المتحدة لامتناعها، المحضر الحرفي لمجلس الأمن عن جلسته رقم 4563 الوارد في الوثيقة رقم: S/PV4563. Federique Coulée, Op.Cit., p.53.

1- ضاري خليل محمود و باسل يوسف، المرجع السابق، ص 263.

2- Amnesty International, the unlawful attempt by Security Council..., Op.Cit., p.16. وفي رسالة للأمين العام الأممي في سابقة من نوعها إلى وزير الخارجية الأمريكي كولين بوال (colin powell) عبر الأمين العام الأممي عن قلقه الشديد إزاء الإقتراح الأمريكي مؤكدا أن المادة 16 من نظام روما الأساسي وضعت لتطبيقها في حالة مختلفة كل الإختلاف عما يراد من الإقتراح الأمريكي، كما إعتبر أن المقترح الأمريكي جاء مخالفا لقانون المعاهدات لأنه يحمل الدول التي صادقت على نظام روما الأساسي على قبول قرار يعدل حرفيا معاهدة دولية. راجع هذا وتفاصيل أخرى:

Letter from Kofi Anna secretary-general, to Colin L. Powell secretary of state, 3 July 2002 in: www.iccnw.org.

التجديد التلقائي لطلب التأجيل. وبالتالي لم يكن من الممكن التوصل إلى إتفاق على مستوى مجلس الأمن، ولذلك تخلت الولايات المتحدة عن فكرة التجديد التلقائي، وقبلت أن يكون التجديد على أساس قرار جديد من مجلس الأمن⁽¹⁾.

وافق أعضاء مجلس الأمن، وتبيدا للإيهام الذي يكتنف إجراءات المجلس، على طلب الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة، بعد طلبين آخرين لقي الرفض من المجلس، لإجراء مناقشة مفتوحة بخصوص المقترح الأمريكي⁽²⁾. وبذلك كثفت الولايات المتحدة ضغوطها على باقي أعضاء مجلس الأمن بما في ذلك تدخل مسؤولين كبار في الإدارة الأمريكية، على غرار وزير الخارجية الأمريكي آنذاك **كولين بوال (Colin Powell)** لاستعمال نفوذهم من أجل دفع الدول الأعضاء في مجلس الأمن لقبول المقترح الأمريكي. كما دعت المملكة المتحدة، رئيسة المجلس آنذاك، الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن إلى ضرورة الوصول إلى تسوية مع الولايات المتحدة⁽³⁾.

رغم أن المناقشات التي عرفت إبداء آراء متعددة تنصب في مجملها على موقف مناهض للمقترحات الأمريكية⁽⁴⁾، إعتد مجلس الأمن في آخر الأمر في الجلسة رقم 4572 بتاريخ 12 جويلية 2002 مشروع قرار هو في أصله أمريكي⁽⁵⁾، بالإجماع بوصفه القرار رقم 1422(2002)⁽⁶⁾. واختلفت التسميات السياسية لهذا القرار، فهناك من يطلق اسم "التسوية التاريخية" وهناك من أطلق عليه تسمية "الانتصار" (victoire)⁽⁷⁾، وعلى المستوى الأوروبي يفضل الحديث عن "تسوية معقولة" (compromis raisonnable)، ويرى **كاي أمبوس (Kai Ambos)** أن اعتماد اللائحة رقم 1422(2002) هو "يوم مشؤوم للقانون الدولي الجنائي"⁽⁸⁾.

1- Federique Coulée, op.cit., p53.

2- راجع هذه الرسالة في الوثيقة رقم (s/2002/723).

3- Amnesty international, the unlawful attempt of the security council..., op.cit., pp.25,26.

4- لتفاصيل أوفى حول مداخلات الدول في هذه المناقشات راجع: المحضر الحرفي للجلسة رقم (S/PV4568)4568.

5- إذ بادرت الولايات المتحدة بمشروع القرار الذي يحمل رقم (UN.DOC.S/2002/747) بتاريخ 11 جوان 2002 وبعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات تم إعتماده من طرف مجلس الأمن.

6- UN.DOC.S/RES/1422(12 juillet 2002).

7- FIDH, non à l'exception americaine..., Op.Cit., p.8.

8- « a black day for international criminal law » راجع: =

ثانياً: تجديد اللائحة رقم 1422(2002) بموجب اللائحة رقم 1486(2003)

قبيل إنتهاء فترة السنة الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 1422(2002)، أعدت الولايات المتحدة مشروع قرار جديد لتمديد الحصانة الواردة في البند الأول من القرار سنة أخرى، ووزعت مسودة مشروع القرار على الدول الأعضاء في مجلس الأمن. ونظراً لتنامي الإعتراض على تمديد القرار طلب الممثلون الدائمون للأردن و كندا و سويسرا و ليخينشتاين و نيوزيلندا في رسالة إلى مجلس الأمن بتاريخ 6 جوان 2003، أن يعقد المجلس جلسة عامة لمناقشة الموضوع نظراً لأهميته على مصداقية المحكمة الجنائية الدولية. كما تقدم مندوب اليونان بتاريخ 10 جوان 2003 برسالة إلى رئيس مجلس الأمن نيابة عن الإتحاد الأوروبي أيد فيها طلب الدول عقد جلسة عامة لمناقشة الموضوع. بينما كان مشروع القرار الأمريكي قد وزع بتاريخ 9 جوان 2003⁽¹⁾.

بناء على ذلك عقد مجلس الأمن جلسة عامة بتاريخ 12 جوان 2003 ترأسها مندوب الإتحاد الروسي وحضرها بالإضافة إلى مندوبي الدول الأعضاء في مجلس الأمن مندوبو 18 دولة عضو في الأمم المتحدة. وعكست تدخلات الحاضرين في هذه الجلسة قلقاً شديداً إزاء تجديد اللائحة رقم 1422(2002)، والملفت للإنتباه هي المداخلة المهمة للأمين العام الأممي كوفي عنان (Kofi Annan) التي أظهرت عدم اطمئنانه لتجديد اللائحة رقم 1422(2002).

إذ نذكر من بين ماقاله " في العام الماضي، طلب مجلس الأمن في القرار رقم 1422(2002) إلى المحكمة الجنائية وجوب ألا تبدأ أو تباشر أية إجراءات للتحقيق أو المقاضاة، لمدة إثني عشر شهراً اعتباراً من 1 تموز 2002، حيال أية قضية تشمل مسؤولين أو موظفين حاليين أو سابقين تابعين لدولة مساهمة ليست طرفاً في نظام روما الأساسي فيما يتصل بأي عمل أو إغفال يتعلق بالعمليات التي تنشئها الأمم المتحدة أو تأنن بها، إلا إذا قرر المجلس خلاف ذلك. وأعرب المجلس أيضاً عن اعتزامه تجديد ذلك الطلب

Amnesty international, the unlawful attempt of security council, Op.Cit., p.35. =

1- ضاري خليل محمد، باسل يوسف المرجع السابق، ص 269.

في الأول من تموز لفترة 12 شهرا أخرى، طالما استمرت الحاجة إلى ذلك، وهذا ما يوشك المجلس القيام به الآن. وبتخاذ ذلك القرار يستند مجلس الأمن من جديد إلى المادة 16 من نظام روما الأساسي. وأعتقد أن تلك المادة لم يكن القصد منها شمول هذا الطلب بصورة عامة، وإنما طلب محدد بعينه يتعلق بحالة معينة... (و) أنني أود أن أسجل أنه إضافة إلى القلق الذي أشعر به إزاء توافق الطلب مع المادة 16 من نظام روما الأساسي، لأعتقد أن ذلك الطلب ضروري. ففي المقام الأول، يمكنني القول بثقة أنه في تاريخ الأمم المتحدة لم يقترب أي من حفظة السلام أو أي فرد آخر من أفراد البعثات من ارتكاب الجرائم التي تقع في إطار إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ولذلك فإن طلب المجلس لا يتعلق بقضية قائمة على الافتراض فحسب و إنما بعيدة الإحتمال إلى حد كبير... لذلك علينا جميعا أن نأمل أن يكون هذا القرار غير ذي تأثير لأن الذي يرمي إلى اتقائه لن يوجد أبدا" (1).

عرض مشروع القرار الأمريكي للتصويت بعد إنتهاء المناقشات، واعتمد بأغلبية 12 صوتا بوصفه القرار رقم 1487(2003)⁽²⁾. غير أن الملفت للإنتباه في هذا الخصوص هو إمتناع ثلاث دول أعضاء من بينها فرنسا كعضو دائم في مجلس الأمن⁽³⁾، التي بررت إمتناعها بالقول على لسان مندوبها الدائم أنه " في العام الماضي، وبعد مفاوضات طويلة وعسيرة في بعض الأحيان، أيدت فرنسا، شأنها شأن الدول الأخرى الأعضاء في المجلس، الاستثناء لمدة عام واحد الذي يقضي به القرار 1422(2002). وقد فعلنا ذلك بصورة خاصة، مراعاة لظرفين هامين للغاية: الخطر القائم آنذاك بعدم تجديد ولاية قوات حفظ السلم أو بعثات الأمم المتحدة و القلق إزاء مطالبة هذه البعثات بآتاحة المزيد من الوقت للولايات المتحدة لإيجاد حل دائم لشواغلها فيما يتعلق بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويقع هذان العنصران في سياق ينتمي الآن إلى الماضي. ومنذ ذلك الحين وقعت تطورات أخرى

1- أنظر المحضر الحرفي للجلسة رقم 4772 بتاريخ 12 جوان 2003 الوارد في الوثيقة رقم (S/PV.4772)، ص2،3.

2- S/RES./1487/2003.

3- إضافة إلى عضوين غير دائمين هما ألمانيا و الجمهورية العربية السورية. ويقول مرصد حقوق الإنسان بخصوص هذا الإمتناع: «il s'agissait d'un spectaculaire revirement d'opinion par rapport a la resolution 1422 car d'une adoptionn a l'unanimité l'on étant passé a l'abstention d'un membre permanent et deux membres non permanent du conseil de securité », Human Right Wacht, barrer la route à l'impunité : recommandations de human right watch =

نعتقد أنها يمكن أن تستجيب للشواغل التي أعربت عنها الولايات المتحدة. لقد تبين من أحداث العام الماضي أنه من غير المحتمل بدرجة كبيرة أن تطرأ حالة يمكن أن تفضي إلى تنفيذ القرار 1422(2002)... وإن النوعية المسلم بها لأعضاء المحكمة وكفاءتهم تضمن دون شك مصداقية تلك الهيئة الدولية، وتوفر تلك المصداقية الضمان الأمثل ضد أي ارتياب محتمل في محكمة تحركها دوافع سياسية⁽¹⁾.

ويبدو واضحاً من مناقشات إعتاد اللائحة رقم 1487(2003) أن هناك تطورين مهمين وهما: موقف الأمين العام الأممي المعارض لمشروع القرار الأمريكي و انحسار عدد من الدول المؤيدة لهذا المشروع في التصويت عليه⁽²⁾. أما في المضمون، فاحتوت اللائحة رقم 1487(2003) بصورة جوهرية على نفس الأحكام التي تضمنتها سابقتها⁽³⁾. تجدر الإشارة في الأخير إلى أنه كان يفترض في الإدارة الأمريكية أن تعد مشروع قرار يقدم إلى المجلس قبل الأول من جويلية لعام 2004 لتمديد مهلة السنة الواردة في القرارين 1422(2002) و 1487(2003)، إلا أن أحداث عام 2004 جرت بما لاتشتهي الإدارة الأمريكية، إذ كشفت مجلة نيويورك مجازين (*new yorker magazine*) في شهر نيسان 2004 عن الممارسات الممنهجة وغير القانونية بحق سجناء بما فيها التعذيب، المرتكبة من قبل المحققين الأمريكيان في سجن أبو غريب. بالتالي وبعد أن تقدمت الولايات المتحدة بمشروع القرار تبين أنه لن يحصل على الأصوات المطلوبة و هي تسعة أعضاء، مما دفعها لعدم طلب التصويت على مشروع القرار وسحبه⁽⁴⁾.

= relatives au renouvellement de la resolution 1487 in : www.hrw.org.

1- راجع المحضر الحرفي للجلسة رقم 4772، المرجع السابق، ص 31.

2- ضاري خليل محمود، باسيل يوسف، المرجع السابق، ص 276.

Federique Coulée, Op.Cit., p.53.

3-

4- ضاري خليل محمود، باسيل يوسف، المرجع السابق، ص 276، 277.

الفرع الثاني

الإعتبرات القانونية التي تثيرها اللائحة رقم 1422(2002)*

المفترض أن آثار المادة 16 من نظام روما الأساسي هي أقل سلبية على ماكان يراد إدراجه في مشروع المادة 23(3) من مشروع النظام الأساسي المقدم من لجنة القانون الدولي، غير أن هذا الأمر يبقى نظريا، لأنه تبين عمليا أن المادة 16 لها نفس آثار المادة 23(3)، ويتجلى هذا من خلال الإعتبرات التي تثيرها اللائحة رقم 1422(2002) في عدم تطابقها لنظام روما الأساسي (أولا). وكذا الآثار القانونية المترتبة عليها (ثانيا).

أولا: انتفاء تطابق اللائحة رقم 1422(2002) مع مقتضيات أحكام نظام روما الأساسي

1- إخلال اللائحة رقم 1422(2002) بنص المادة 16 من نظام روما الأساسي

أ- عدم وضوح مجلس الأمن في استناده إلى الفصل السابع من الميثاق

سبق أن أشرنا إلى أن المادة 16 تشترط استناد مجلس الأمن على الفصل السابع من الميثاق في طلب التأجيل، وهذا يعني من نواح أخرى أن مجلس الأمن يجب أن يتحقق من وجود حالة مهددة للسلم والأمن الدوليين أو مخلة به أو فعل من أفعال العدوان، لكن الملاحظ في اللائحة رقم 1422(2002)، أنها لم تبين بوضوح الحالة المهددة للسلم المبررة لإتخاذ هذه اللائحة، رُغم الإشارة في البند الأول من هذه اللائحة إلى الفصل السابع من الميثاق كأساس قانوني لتصرف مجلس الأمن.

إذا كان من المتفق عليه أن مجلس الأمن إعتد تفسيراً واسعاً جداً لفكرة تهديد السلم⁽¹⁾، فإنه مع ذلك يعتبر منح الحصانة على أساس المادة 39 من الميثاق تغييراً واضحاً في ممارسة مجلس الأمن. إذ من المسلم به أن الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها قوات حفظ السلم كانت تحدد بموجب إتفاق نظام القوات (SFA) المبرم بين الأمم المتحدة و دولة الإقليم، دون أن يكون ذلك مباشرة بموجب الفصل السابع من الميثاق.

* سندرس هنا فقط اللائحة رقم 1422(2002) بما أن أحكامها هي نفسها المتضمنة في اللائحة رقم 1487(2003).

1- و أبرز لوائح مجلس الأمن التي تظهر هذه الحقيقة هي اللائحة رقم 748(1992) الخاصة بليبيا راجع: Neha Jain, « a separate law for peacekeepers: the clash between the Security Council and the international criminal court », E.J.I.L, Vol.16, n°2, 2005, p.244.

إذا كان مجلس الأمن لم يذهب إلى حد تكييف محاكمة أفراد قوات حفظ السلم من طرف المحكمة الجنائية الدولية على أساس أنها تعتبر في حد ذاتها تهديد للسلم والأمن الدوليين، فإن ما أشار إليه في الفقرة السادسة والسابعة من ديباجة اللائحة رقم 1422(2002) يقترب كثيرا من هذا المعنى.

أما بالنسبة للفقرة السادسة، فتظهر سياقاً عاماً جداً استند مجلس الأمن في إطاره إلى المادة 39 من الميثاق⁽¹⁾، إذ يشير المجلس في هذه الفقرة إلى أن نشر عمليات حفظ السلم يكون في العادة لصون السلم والأمن الدوليين أو إعادة إرسائهما. بينما الفقرة السابعة فتمثل دلالة أكبر من ذلك، إذ أشار مجلس الأمن في هذه الفقرة إلى أن تيسير قدرة الدول الأعضاء على المساهمة في العمليات التي ينشئها مجلس الأمن أو يأذن بها، يخدم السلم والأمن الدوليين، هذا الأمر يقودنا فعلاً إلى نتيجة ملفة للنظر، لأنه يبدو أن أساس تقرير الحالة المهدد للسلم يرتبط أكثر بعدم قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع أوضاع مستقبلية تهدد السلم من دون أفراد القوات العسكرية الأمريكية، من وجود حالة نزاع محددة. وكما يبدو هذا الفرض يرتب نتيجة خطيرة، ألا وهي أن عدم المشاركة في عمليات حفظ السلم الأممية يشكل في حد ذاته تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وأي تعميم لهذا المبدأ سيجعل المادة 39 من الميثاق لاتعرف أي حد (*Borderless*).

يرى كارستن ستان (*carsten stahn*) أن الحجة الوحيدة المعقولة التي يمكن الدفع بها لتبرير إثارة مجلس الأمن للفصل السابع من الميثاق في اللائحة رقم 1422(2002) هو أن أساس اعتماد المجلس لهذه اللائحة يستند على الخطر القائم بعدم تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة و الهرسك⁽²⁾. لكنه في الوقت نفسه يرى أن هذه الحجة لاتوفر إجابة واضحة لتساؤل ذات أهمية كبيرة، إذ إلى أي مدى يمكن لاستثناء أفراد قوات حفظ السلم من

« only a very general link to article 39 of the charter may be derived from paragraph 6 of -1 the preamble», Carsten Stahn, « the ambiguities of security council resolution 1422(2002) », E.J.I.L, Vol.14, n°1, 2003, p.86, 87.

-2 Ibid, p.86. وراجع في هذا المعنى: Mohamed El zeidy, Op.Cit., pp.1523, 1524. وأنظر كذلك ما أشار إليه الإتحاد الأوروبي على لسان مندوب الدانمرك في الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بتاريخ 10 جويلية 2002، بخصوص ضرورة التواجد الأممي بصورة مستمرة في البوسنة و الهرسك بسبب عدم إستقرار الأوضاع بصفة نهائية في هذه المنطقة: المحضر الحرفي لجلسة مجلس الأمن رقم 4568، المرجع السابق، ص 10، 11. ولقد تم تمديد مهمة بعثة =

الإختصاص الجنائي للمحكمة الجنائية الدولية، أن يعتبر في مصلحة حفظ السلم والأمن الدوليين؟⁽¹⁾.

ب- الطبيعة شبه الدائمة لطلب التأجيل المتضمن في اللائحة رقم 1422(2002)

أشار مجلس الأمن في البند الثاني من اللائحة رقم 1422(2002) إلى أنه " يعرب عن اعتزاه تمديد الطلب المبين في الفقرة الثانية بنفس الشروط و ذلك في 1 تموز كل سنة لفترة 12 عشر شهرا جديدة، طالما إستمرت الحاجة إلى ذلك". وهذا يفيد أن نية مجلس الأمن اتجهت إلى تجميد ممارسة المحكمة الجنائية لإختصاصها ليس فقط لمدة 12 شهرا فقط بل لفترة غير محددة⁽²⁾. ويبدو أن ما يسمى "بشروط الاعتزام" (*intent clause*) الوارد في البند الثاني من اللائحة رقم 1422(2002) لا يتوافق مع التصور العام لنص المادة 16 من نظام روما الأساسي كحاجز مؤقت لنشاط المحكمة الجنائية الدولية بعد إعمال الآلية المتضمنة فيه، وإذا كان هذا النص لم يحدد كما أسلفنا الإشارة عدد المرات التي يمكن فيها تجديد طلب التأجيل، الأمر الذي يتيح لمجلس الأمن أن يبقى على هذا الطلب لفترة غير محددة. لكن رغم ذلك يبدو أن قيد الإثني عشر شهرا بصفته هذه، يبين بوضوح أن قصد واضعي نظام روما الأساسي من وضع المادة 16 ليس حرمان المحكمة من ممارسة إختصاصها بصفة دائمة، حتى وإن لم يتم تحديد عدد مرات تجديد طلب التأجيل.

يرى كارسن ستان (*carsten stahn*) أنه بالرغم من أن سياق البند الثاني من اللائحة رقم 1422(2002) يتفق مع المادة 16 من نظام روما الأساسي لأن تجديد منح الحصانة من طرف مجلس الأمن هو متوقف في كل مرة على قرار جديد منه بموجب الفصل السابع من الميثاق⁽³⁾، فالتساؤل يبقى مطروحا بخصوص المعنى القانوني الحقيقي "لشروط الاعتزام"

= الأمم المتحدة بموجب اللائحة رقم 1423 (2002) إلى 31 ديسمبر 2002. ومن الملاحظ هنا أن إعتداد هذه اللائحة كان مباشرة بعد إعتداد اللائحة رقم 1422(2002)، ما يدل على نجاعة الضغوط السياسية التي مارستها الولايات المتحدة، إذ لو لم يعتمد مجلس الأمن اللائحة رقم 1422(2002) لما رأت اللائحة رقم 1423(2002) النور.

1- Carsten Stahn, Op.Cit., p.87.

2- Mohamed El Zeidy, Op.Cit., p.1525.

3- إذ يلاحظ أن مجلس الأمن أعرب في البند الثاني من اللائحة رقم 1422(2002)، عن اعتزاه تجديد طلب التأجيل بالشروط نفسها، مما يعني أنه يجب على المجلس أن يتبع إجراءات الطلب الأصلي المتمثلة في إتخاذ المجلس قرار بموجب الفصل السابع من الميثاق، أي أن المجلس سيتخذ قرارا جديدا في تجديده لطلب التأجيل، وهذا يتفق بوضوح مع =

ويرى بهذا الشأن أن إعراب مجلس الأمن عن اعتزامه تمديد طلب تأجيل إجراءات المحكمة، يفرض بلا شك إلتزاما على جميع أعضاء مجلس الأمن بأخذ الأمر بجدية في كل سنة جديدة، كما يمكن أن يترتب مسؤولية خاصة بعدم إستعمال حق النقض بالنسبة للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لأسباب سياسية بحتة. كما يرى أنه بخصوص الدول التي ستكتسب عضوية غير دائمة في المستقبل، فالإشكال يبقى مطروحا حول تأثير حقهم في التصويت بالبند الثاني من اللائحة رقم 1422(2002). كما يرى أن هذا البند يثير مفارقة كبيرة، إذ يطالب دولاً هي أطراف في نظام روما الأساسي وأعضاء في الوقت نفسه في مجلس الأمن للموافقة بصورة انتظامية على أداة قانونية تتنافى مع أهداف نظام روما الأساسي⁽¹⁾.

ومن جهته، يرى محمد آل زايدي أن إعراب مجلس الأمن عن اعتزامه تمديد طلب التأجيل بصورة مسبقة يتنافى مع شرط جوهرى هو ضرورة الوجود الفعلي للواقعة التي سيطبق عليها مجلس الأمن أحد الأوصاف الواردة في المادة 39 من الميثاق. ويؤكد أنه إذا انطلقنا من واقع أن تمديد مهمة البعثة الأممية في البوسنة والهرسك هو الدافع الذي على أساسه إعتد مجلس الأمن اللائحة رقم 1422(2002)، سنخلص إلى نتيجة تتمثل في كون مجلس الأمن لا يحتاج لتجميد إختصاص المحكمة الجنائية الدولية بصورة دائمة، لأن مهمة هذه البعثة تنتهي وفقا للبند 19 من اللائحة رقم 1423 (2002) في 31 ديسمبر 2002، وبالتالي لا وجود للحالة المهددة للسلم بعد هذا التاريخ⁽²⁾.

أخيراً، قد يبدو من عبارة "إلا إذا قرر مجلس الأمن ما يخالف ذلك" الواردة في البند الأول من اللائحة رقم 1422(2002)⁽³⁾، أن الولايات المتحدة قد قدمت تنازلاً، لكن و بما أن قرار مجلس الأمن يجب أن يؤخذ أيضاً بموافقة الدول الخمس الكبرى من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه من الواضح أن المحكمة الجنائية الدولية لن يكون لها أي دور خلال

= المادة 16 من نظام روما الأساسي.

1- Carsten Stahn, Op.Cit., pp.92, 93.

2- Mohamed El Zeidy, Op.Cit., p.1529.

3- ينص البند الأول من اللائحة رقم 1422(2002) على " يطلب، اتساقاً مع المادة 16 من نظام روما الأساسي، أن تمتنع المحكمة الجنائية الدولية لمدة اثني عشر شهراً، اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2002، عن بدء أو مباشرة أي تحقيق أو المقاضاة ... إلا إذا قرر مجلس الأمن ما يخالف ذلك".

فترة إثني عشر شهراً⁽¹⁾.

ج- عدم استناد اللائحة رقم 1422(2002) إلى حالة محددة بعينها لتفعيل المادة 16

يستند البند الأول من اللائحة رقم 1422(2002) على إفتراض أن طلب التأجيل الموجه إلى المحكمة الجنائية الدولية يمكن أن يكون بصورة عامة و شاملة، دون الإكتراث بوجود حالة واقعية محددة تتعارض فيها مصالح العدالة ومصالح حفظ السلم والأمن الدوليين. ويمكن أن يكون مثل هذا التفسير على اتساق مع نص المادة 16، لأن هذا النص لم يحدد المرحلة التي يمكن فيها تفعيل طلب التأجيل، وإكتفى بالقول أن المحكمة تمتنع عن البدء في تحقيق أو مقاضاة أو المضي فيهما بعد توجيه مجلس الأمن طلباً بهذا المعنى. لكن من الصعوبة التوفيق بين هذا الأمر و نية وضع المادة 16 من نظام روما الأساسي، و كذا موضع هذه المادة في نظام روما الأساسي⁽²⁾.

إتهجت نية وضع المادة 16 من نظام روما الأساسي إلى تفعيل هذه المادة في حالات استثنائية، يخص فيها مجلس الأمن حالة محددة. وأشار في هذا السياق المندوب الكندي في الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بتاريخ 10 جويلية 2002 إلى أن "التاريخ التفاوضي يوضح أن اللجوء إلى المادة 16 يكون بناء على كل حالة بمفرده (case by case) عندما تتطلب حالة معينة... تأجيلاً لمدة 12 شهراً"⁽³⁾. وبالتالي لا يمكن التشكيك بحقيقة أن اللائحة رقم 1422(2002) قد استعملت المادة 16 لمنع الملاحقة المسبقة و الإنتقائية لشريحة كبيرة من الأفراد مثال مواطني الدول غير الأطراف و المشتركين في عمليات تقررها الأمم المتحدة، بصورة مخالفة للمادة 16 نفسها، وحتى للمادة 39 من الميثاق التي تقضي بضرورة استناد تكييف الحالات الواردة فيها إلى أوضاع موجودة وليست أوضاع مستقبلية محتملة⁽⁴⁾.

1- لندة معمري يشوي، المرجع السابق، ص291.

2- Carsten Stahn, Op.Cit., pp.92,93.

3- المحضر الحرفي للجلسة رقم 4568، المرجع السابق، ص 4. راجع تصريح نيوزيلندا (ص 6، 7).

4- Robert Lavelle, " a vicious storm in a teacup: the action by the united nations security council to narrow the jurisdiction of the international criminal court", criminal law forum,n°14, 2003, p.211. ولقد أبدى يونانيس بريزاس (Ioannis Prezas) تحفظه بشأن شرط استناد تكييف الحالات المادة 39 من الميثاق على أوضاع موجودة بالفعل، مستندا في ذلك على الخطيوط إلى اللائحة رقم 1373(2001) التي كيفت بصورة مسبقة مجردة كل عمل من أعمال الإرهاب تهديد للسلم و الأمن الدوليين، وفرض على الدول التزامات =

كما أن إدراج المادة 16 بعد وليس قبل المواد 13 و 14 و 15 الخاصة بآليات تحريك إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، يبين أنه لا يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ طلب التأجيل كأداة من أجل تقرير إجراءات وقائية، بل يجب أن يكون هذا الطلب متوقفا على شرط تحريك إجراءات محددة من طرف المحكمة الجنائية الدولية، وأي نشاط من جانب المدعي العام يقتضي ضمنا وجود الحالة التي يمكن أن تكون محل تحقيقات أو محاكمات. والتسلسل المنطقي الذي حدد فيه عمل المحكمة بموجب المادة 13 إلى المادة 16 هو إشارة إلى ضرورة وجود مثل هذه الحالة قبل أن يفعل مجلس الأمن الآلية المتضمنة في المادة 16⁽¹⁾.

حاولت اللائحة رقم 1422(2002) أن تتحاشى التعارض بين الأحكام الواردة فيها و شرط أن يكون طلب التأجيل بناء على "كل حالة بمفردها"، بإشارتها إلى أن المحكمة تمتنع عن البدء في تحقيق أو مقاضاة أو المضي فيهما *في حالة إثارة أي قضية* تشمل مسؤولين أو موظفين حاليين أو سابقين تابعين لدولة مساهمة ليست طرفا في نظام روما الأساسي⁽²⁾. لكن هذا الأمر لا يحل الإشكال، لأنه لا يغير حقيقة أن طلب التأجيل المتضمن في اللائحة رقم 1422(2002) جاء في حد ذاته على نحو يمنع ملاحقة مسبقا (*ex ante*) ومحملة للفتنة التي أشارت إليها⁽³⁾. بل على العكس، فعبارة "*في حالة إثارة أي قضية*" تظهر تعارضا محتملا (*potentiel*) بين أهداف حفظ السلم والأمن الدوليين و نشاط المحكمة⁽⁴⁾.

2- إخلال اللائحة رقم 1422(2002) بنص المادة 27 من نظام روما الأساسي

إعتبر البعض أن اللائحة رقم 1422(2002) باستثنائها لأفراد قوات حفظ السلم من إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، تثير تساؤلا حول مطابقتها لنص المادة 27 من نظام روما الأساسي، التي لا تعدد بالحصانة المرتبطة بالصفة الرسمية. وأنه من الواضح أن أفراد قوات حفظ السلم لا يتمتعون بالحصانة بخصوص الجرائم الداخلة في إختصاص

=معددة. أنظر: Ioannis Prezas, op.cit., p.89 ولتفاصيل أوفى عن الإعتبارات القانونية التي تثيرها هذه اللائحة راجع: Adama Kpodar, « considerations juridiques sur la resolution 1373(2001) du Conseil de sécurité », R.R.J., n° 2, 2004, pp.1259-1279.

Carsten Stahn, Op.Cit., p.90.

-1

-2 أنظر البند الأول من اللائحة رقم 1422(2002).

Carsten Stahn, Op.Cit., p.91.

-3

Ioannis Prezas, Op.Cit., p.90.

-4

المحكمة الجنائية الدولية، بموجب أحكام نظام روما الأساسي⁽¹⁾. لأن المبدأ الأساسي هو أنه إذا ارتكب أفراد قوات حفظ السلم جرائم الواردة في نظام روما الأساسي في إقليم دولة طرف، فيجوز عموماً للمحكمة الجنائية الدولية أن تحاكمهم على ذلك⁽²⁾. وأن كل من التاريخ التفاوضي لنظام روما الأساسي و المادة 27 يبين ذلك.

جرت في الواقع محادثات خلال المفاوضات السابقة لانعقاد مؤتمر روما التأسيسي انصبت على دراسة مسألة حصانة أفراد قوات حفظ السلم أمام المحكمة الجنائية الدولية. ولقد اقترحت فرنسا في هذا السياق إدراج حكم في النظام الأساسي يعني أفراد قوات حفظ السلم من المسؤولية الجنائية الدولية، تضمنته المادة 26(2) من مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي جاء في تقرير اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لاجتماعها المنعقد في الفترة من 19 إلى 30 جانفي 1998 في زوتفنن بهولندا. وتنص المادة 26(2) على أن " لا يكون الشخص الذي يقوم بأعمال بأمر من مجلس الأمن، أو وفقاً لولاية صادرة عنه، مسؤولاً مسؤولية جنائية أمام المحكمة ". مع الإشارة إلى أن اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية نوهت بأنه كانت شكوك واسعة الانتشار حول مضمون هذه الفقرة و موضعها⁽³⁾. لذلك لم يكن أمراً غريباً عدم ورود هذه الفقرة لا في مشروع النظام الأساسي للجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية المقدم لمؤتمر روما التأسيسي، ولا في نظام روما نفسه⁽⁴⁾.

كما جاءت المادة 27 من نظام روما الأساسي واضحة في عدم الاعتداد بمركز أفراد

1- ونشير إلى أن أفراد قوات حفظ السلم لم يكونوا في أول الأمر يخصصون للقانون الإنساني على أساس فكرة أن هؤلاء ليسوا أطرافاً في النزاع، لكن التوجه السائد الآن هو أن القانون الإنساني ينطبق على أفراد قوات حفظ السلم عندما يشاركون في العمليات المسلحة. وأبرز ما يمكن أن يذكر هنا هي التعليمات الصادرة عن الأمين العام الأممي في 6 أوت 1999 والمتضمنة لقواعد ومبادئ توجيهية موجهة (*des principes directeurs*) لتصرفات أفراد قوات حفظ السلم، وهذا الموقف يفيد بوضوح توجه الأمم المتحدة إلى أن القانون الإنساني يطبق على عمليات حفظ السلم. راجع في تعليمات الأمين العام:

Nations Unies, circulaire du secretaire general, respect du droit international humanitaire par les forces des nations unies, ST/SGB/1999/13(6aout 1999).

Carsten Stahn, Op.Cit., p.95.

-2

3- تقرير الاجتماع المنعقد بين الدورات في الفترة من 19 إلى 30 كانون الثاني 1998 في زوتفنن هولندا، اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، الوثيقة رقم (A/AC.249/1998/L.13 4 fevrier 1998)، ص 69.

Carsten Stahn, Op.Cit., p.95.

-4

قوات حفظ السلم كسبب لإفلاتهم من سلطان القانون، وتنص المادة 27 على "1- يطبق هذا النظام الأساسي على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية. بوجه خاص فإن الصفة الرسمية للشخص، سواء كان رئيسا لدولة أو عضو حكومة أو برلمان أو ممثلا أو منتخبا أو موظفا حكوميا، لا يعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي...2- لاثول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص سواء في إطار القانون الوطني أو الدولي، دون ممارسة المحكمة إختصاصها على هذا الشخص".

يبدو أن أفراد قوات حفظ السلم حسب هذه المادة يدخلون في فئة الأشخاص ذوي الصفة الرسمية، رُغم أنهم لم يعددوا بصريح العبارة ضمن هذه الفئة عندما خست 27(1) بالذكر بعض الأشخاص، لأن المادة 27(1) وضعت قاعدة عامة تقضي أن جميع الأشخاص ذوي "الصفة الرسمية" يجب أن يعاملوا بصورة متساوية بالمعنى الذي لاتعفي طبيعة صفتهم من مسؤوليتهم الجنائية بموجب القانون الدولي، فضلا عن أن عبارة "الصفة الرسمية" تشمل جميع الأعمال التي تباشر من طرف أجهزة الدولة، أو على الأقل التي تنسب للدولة، والمستخدمين العسكريين يدخلون بلا شك في هذا المعنى.

كما تفيد المادة 27 أن الحصانات التي يتمتع بها أفراد قوات حفظ السلم بموجب إتفاقات نظام القوات (SOFA) لاتعيق ممارسة المحكمة لإختصاصها. بل على العكس من ذلك، فالسياق العام لنظام روما الأساسي يوضح أن الإتفاقات الجماعية أو الثنائية الخاصة بالحصانات يمكن أن تمنع المحكمة من توجيه طلب تقديم أشخاص إليها بموجب المادة 98 من نظام روما الأساسي، لكن ليس لها أن تعفي بصورة مطلقة هؤلاء الأشخاص من مسؤوليتهم الجنائية الفردية بموجب نظام روما الأساسي⁽¹⁾.

في سياق آخر، يرى كل من إرفي أسونسيو (Hervé Ascension) و رافيل ميزوا (Raphaelle Maison)، أن آلية المادة 16 لايمكن أن تكون في نفس المعنى مع الحصانة، فهي عائق مؤقت لممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها ولاترتبط

بمركز شخص و ممارسته لوظيفة محددة، وبالتالي لا يمكن التساؤل حول مطابقة اللائحة رقم 1422(2002) لنص المادة 27 من نظام روما الأساسي⁽¹⁾

ثانياً: الآثار القانونية المترتبة على اللائحة رقم 1422(2002)

إن التجاوزات السالفة الذكر للائحة رقم 1422(2002) يثور التساؤل حول الآثار التي ترتبها هذه اللائحة، بالنسبة للدول الأعضاء⁽¹⁾، أو للمحكمة الجنائية الدولية⁽²⁾.

1- الآثار القانونية المترتبة على اللائحة رقم 1422(2002) بالنسبة للدول الأعضاء

تلتزم الدول الأطراف في ميثاق الأمم المتحدة ونظام روما الأساسي على حد سواء، بإحترام و تنفيذ إلتزاماتها الناشئة عن هذا الميثاق، مالم تكن مخالفة مع إلتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة⁽²⁾. وإعطاء مثل هذه الأولوية لقرارات مجلس الأمن مرتبط بواقع إنشائها لالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والذي لا يكون إلا إذا كانت هذه القرارات ذات قيمة قانونية ملزمة لأعضاء الأمم المتحدة بموجب المادة 25 من الميثاق، التي تشترط أن تكون هذه القرارات "وفق الميثاق"⁽³⁾. وبالتالي في حالة ما إذا تجاوز مجلس الأمن صلاحياته في القرارات التي يصدرها، فهذه القرارات لا ترتب أية إلتزامات بموجب الميثاق⁽⁴⁾. ومن هذا المنطلق يثار التساؤل حول ما إذا تجاوز مجلس الأمن صلاحياته في

1- ويقول إرفي أسونسيو (Hervé Ascension) و رافيل ميزوا (Raphaelle Maison) الآتي:

(le terme « immunité » a pu être utilisé par des commentateurs à la suite de l'adoption par le Conseil de sécurité des Nations Unies de Résolutions destinées à faire obstacle à l'exercice de la compétence de la cour pénale internationale (Résolution 1422, 1487)í le mécanisme de l'article 16 ne saurait être assimilé à une immunité, l'obstacle à l'exercice de la compétence étant temporaire et sans lien avec le statut d'une personne ou l'exercice par elle d'une fonction déterminé. Le motif du sursis est seulement en rapport avec l'objet du chapitre VII, à savoir le maintien de la paix et de la sécurité internationale, sauf à admettre que toute fonction entrant dans le cadre du chapitre VII doit être protégée en toute hypothèse une immunité ne pourrait être invoquée devant LA CPI qu'en vertu du statut lui-même, ce qui n'est l'objet de l'article 16), A. Ascension, R. Maison, « l'activité des juridictions pénales internationales », AFDI, Vol.50, n°1, 2004, p.429.

2- أنظر نص المادة 103 من الميثاق.

3- أثارت عبارة "وفق الميثاق" الواردة في المادة 25 من الميثاق جدلاً فقهيًا بشأن معناها الحقيقي. والعديد من المختصين يرون أن المطلب الوارد في المادة 25 من الميثاق هو مرتبط فقط بأحكام الميثاق الإجرائية دون الأحكام الموضوعية، لأن إعطاء إمكانية للدول الأعضاء لفحص مطابقة قرارات مجلس الأمن لهذه الأحكام الموضوعية يقوض فعالية عمل المجلس. راجع لتفاصيل أكثر: Neha Jain, Op.Cit., note 80, p.252.

ibid.

-4

إعتماده لللائحة رقم 1422(2002).

أكد في هذا السياق ممثل كندا، في الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بتاريخ 10 جويلية 2002 أن " مشاريع القرارات التي توزع تتضمن عناصر تتجاوز ولاية المجلس (*ultra vires*) وإقرارها من شأنه أن يقوض مصداقية المجلس... (و) يمكن لاعتماد مشاريع القرارات التي توزع حاليا أن يضع كندا، بل أعضاء الأمم المتحدة الآخرين في وضع لم يسبق له نظير يتمثل في الاضطرار إلى النظر في مدى مشروعية قرارات مجلس الأمن" (1).

في اتجاه آخر، يرى كارسن ستان (*Carsten Stahn*) أن القول بتجاوز مجلس الأمن لصلاحياته باعتماده لللائحة رقم 1422(2002) لا يتفق مع ما للمجلس من سلطة واسعة في تكييف الحالات الواردة في المادة 39 من الميثاق، كما أنه لا يبدو أن اللائحة رقم 1422(2002) مخالفة للقواعد الأمرة في القانون الدولي (*jus cogens*) (2) ومقاصد الأمم المتحدة التي يتقيد بها مجلس الأمن بموجب المادة 24 من الميثاق. لأن مجلس الأمن في اللائحة رقم 1422(2002) لم يقرم بإعفاء أفراد قوات حفظ السلم التابعين لدولة غير طرف في نظام روما الأساسي من مسؤوليتهم الجنائية الفردية، الشيء الذي كان سيكون انتهاكا فاضحا لمبدأ المساواة وتجاوزا لسلطات مجلس الأمن، بل على العكس من ذلك، فالبند الأول من اللائحة رقم 1422(2002) اقتصر على إعفاء أفراد قوات حفظ السلم من إجراءات المحكمة الجنائية الدولية ترك الباب مفتوحا أمام النظام القضائي الوطني لمحاكمة أفراد قوات حفظ السلم على الجرائم النصوص عليها في نظام روما الأساسي. كما أنه لا يوجد أي حكم في القانون الدولي العرفي يقضي بأن محاكمة أفراد قوات حفظ السلم يكون أمام محاكم دولية (3).

1- أنظر: المحضر الحرفي لجلسة مجلس الأمن رقم 4568، المرجع السابق، ص3، 4. وأنظر كذلك فيه موقف مماثل للبرازيل(ص28)، الأردن(ص21)، كوستاريكا(ص19).

2- أنظر في رأي مخالف: Mohamed El Zeidy, Op.Cit.,p.1535.
3- راجع لتفاصيل أوفى: Carsten Stahn , Op.Cit., pp.98, 99. وتنص الفقرة الخامسة من ديباجة اللائحة رقم 1422(2002) على "وإذ يلاحظ أن الدول التي ليست أطرافا في نظام روما الأساسي ستواصل الاضطلاع بمسؤوليتها ضمن اختصاصها الوطنية فيما يتعلق بالجرائم الدولية".

كما لا يتفق كارستن ستان (Carsten Stahn) مع من يجادل في شرعية اللائحة رقم 1422 (2002) على أساس أن مجلس الأمن لا يتمتع بسلطة صنع المعاهدات أو استعراضها و لا يمكن له تغيير مضمون أو معنى إتفاقية دولية، بما في ذلك نظام روما الأساسي، التزمت بها الدول⁽¹⁾. ويستند في ذلك على المادة 2(7) من الميثاق التي تضمنت حكماً يحد مجال السلطان الداخلي للدولة في الحالة التي يتعلق فيها الأمر بتدابير الفصل السابع من الميثاق، وبالتالي يرى أنه لا يمكن إعتبار تدخل مجلس الأمن في حق الدولة السيد في إبرام أو تعديل المعاهدات، تجاوزاً للصلاحيات المخولة له⁽²⁾.

من ناحية أخرى، يثير البند الثالث من اللائحة رقم 1422 (2002) بعض الغموض، إذ جاء في هذا البند أن مجلس الأمن "يقرر أنه على الدول الأعضاء ألا تتخذ أي إجراءات تتنافى مع الفقرة الأولى و التزاماتها الدولية"، مما يعني أن الدول الأعضاء ستنتقيد من جهة بالامتناع عن التعاون بأي شكل من الأشكال مع المحكمة الجنائية الدولية، ومن جهة أخرى بالالتزامات الدولية الأخرى. وكما يبدو الغموض يكمن في هذا الجانب، إذ ماذا تقصد اللائحة رقم 1422 (2002) من عبارة "التزاماتها الدولية"؟. ويرى يوانيس بريزاس (Ioannis Prezas) أن الأمر يتعلق بالتزامات الدول بموجب الإتفاقات المسماة " باتفاقات المادة 98(2) من نظام روما الأساسي" التي أبرمتها الولايات المتحدة مع عدد معتبر من الدول⁽³⁾. أما كارستن ستان (Carsten Stahn) فيرى أن عبارة "التزاماتها الدولية" يمكن أن تشمل إلتزامات الدول بموجب نظام روما الأساسي⁽⁴⁾. ونحن نتفق مع الرأي الأول على إعتبار أن القول بإلتزام الدول بمعاهدة روما يتناقض مع إلتزام هذه الدول بمضمون اللائحة رقم 1422 (2002) بموجب البند الثالث من هذه اللائحة.

2- الآثار القانونية لللائحة رقم 1422 (2002) بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية

سيلاحظ المتمعن في اللائحة رقم 1422 (2002) أنها لم توضع على أساس قرار ملزم

1- أنظر في هذا تصريح مندوب البرازيل: المحضر الحرفي لجلسة مجلس الأمن رقم 4568، المرجع السابق، ص 28.

2- Carsten Stahn, Op.Cit., pp.98.99.

3- Ioannis Prezas, Op.Cit., p.90.

4- Carsten Stahn, Op.Cit., p.103.

بموجب الفصل السابع، بل على أساس "طلب" موجه من مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهذا يدل على نية أعضاء مجلس الأمن بجعل اللائحة رقم 1422(2002) تتطابق من هذه الجهة مع المادة 16، التي تنص بوضوح على ضرورة تقديم مجلس الأمن "الطلب" بموجب الفصل السابع. والملاحظ أن المعنى الحقيقي لعبارة "طلب" يفيد بوضوح أن قرار مجلس الأمن بتأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية ليست له قوة إلزامية في مواجهة هذه الأخيرة، حتى وإن تم اعتماد هذا القرار على أساس الفصل السابع من الميثاق. فالمادة 25 من الميثاق تفرض واجب تنفيذ "القرارات" (*decisions*) الصادرة من مجلس الأمن. وبالتالي لايجد إلتزام تنفيذ طلب التأجيل مصدره في ميثاق الأمم المتحدة في حد ذاته، بل في المادة 16 من نظام روما الأساسي، والتي تنص على أنه " لايجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي لمدة اثني عشر شهرا" بعد أن يوجه مجلس الأمن طلبا بهذا المعنى يتضمنه قرار صادر بموجب الفصل السابع.

في جميع الأحوال، لاتلزم اللائحة رقم 1422(2002) المحكمة الجنائية الدولية بصورة مباشرة، على أساس أن قرارات مجلس الأمن المشروعة تلزم أعضاء الأمم المتحدة و ليست المنظمات الدولية والكيانات الأخرى في حد ذاتها كما توضحه المادة 48(2) من الميثاق، التي تقضي بأن قرارات مجلس الأمن للحفاظ على السلم والأمن الدوليين يقوم بتنفيذها أعضاء الأمم المتحدة مباشرة وبطريق العمل في الوكالات الدولية المتخصصة التي يكونون أعضاء فيها، وبالتالي لا يكون أمام الأمم المتحدة لفرض إلتزامات مباشرة على المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة، إلا وسيلة واحدة هي إبرام إتفاقات مع هذه المنظمات و الوكالات المتخصصة⁽¹⁾.

من هذا المنطلق تكون للمحكمة الجنائية الدولية سلطة رفض تنفيذ طلبات مجلس الأمن بموجب المادة 16 من نظام روما الأساسي إذا تجاوزت هذه الطلبات الحدود المفروضة في هذه المادة⁽²⁾. وهذا يقودنا للقول أن المحكمة الجنائية الدولية هي المرجع الصالح لمراقبة

1- Amnesty international, the unlawful attempt by the security council..., Op.Cit., p.37.

2- أنظر في هذا المعنى: Neha Jain, Op.Cit., p.253. لكن تجدر الإشارة إلى أنه إذا كنا أمام هذه الحالة في إطار اللائحة رقم 1422(2002)، فسوف تكون إجراءات المحكمة الجنائية الدولية تجاه أفراد قوات حفظ السلم من دون فعالية=

تطبيق نظامها الأساسي وتحديد شروط المادة 16⁽¹⁾، وتقوم بذلك وفقا لنظام روما الأساسي بدرجة أولى⁽²⁾، وبصورة لاتتنافى مع حقوق الإنسان بالمعنى الوارد في المادة 21(3) من نظام روما الأساسي⁽³⁾.

الفرع الثالث

محاولة مجلس الأمن لإيجاد بدائل لللائحة رقم 1422(2002)

لم يكن القصد من سحب الولايات المتحدة الأمريكية للمشروع الذي كان من المتوقع أن يجدد اللائحة رقم 1422(2002) للمرة الثانية في عام 2004، في أي حال من الأحوال أن الولايات المتحدة تراجعت في سياساتها المضادة للمحكمة الجنائية الدولية، بل كان نتيجة للاستياء الدولي إزاء ما قام به أفراد القوات العسكرية الأمريكية في سجن أبو غريب كما أسلفنا الإشارة إلى ذلك، ولضمان الولايات المتحدة أن أفراد قواتها المشاركة في عمليات حفظ السلم لن يكونوا محل ملاحقة من طرف المحكمة الجنائية الدولية، وذلك من خلال خيارات وبدائل أخرى. ويعد إعتقاد مجلس الأمن لللائحة رقم 1497(2003) أحد هذه الخيارات⁽⁴⁾.

عقد مجلس الأمن الجلسة رقم 4803 في عام 2003 لدراسة الحالة في ليبيريا⁽⁵⁾ بناء على رسالة من الأمين العام الأممي المؤرخة في 29 يولييه 2003⁽⁶⁾. وأسفرت هذه الجلسة على إعتقاد مشروع قرار تقدمت به الولايات المتحدة⁽⁷⁾ بوصفه القرار رقم 1497⁽⁸⁾.

= وفي حالة راكدة، وهذا بسبب أن الدول لن تقدم على تقديم الأشخاص المشتبه فيهم من بين هؤلاء إلى المحكمة، لالتزامها وفقا لهذه اللائحة بعدم التعاون مع المحكمة كما أسلفنا الإشارة إلى ذلك.

- 1- قيذا نجيب حمد، المرجع السابق، ص 112.
- 2- تنص المادة 21(أ) على أنه: " **تطبيق المحكمة: في المقام الأول هذا النظام الأساسي...** "
- 3- تنص المادة 21(3) على أنه: " **يجب أن يكون تطبيق وتفسير القانون عملا بهذه المادة متسقين مع حقوق الإنسان المعترف بها دوليا** " .

- 4- أنظر في هذا المعنى: Federica Dainotti, Op.Cit., p.67.
- 5- إذ عرفت ليبيريا من جديد نزاعا مسلحا في أواخر عام 2002، بعد ما يقارب العشر سنوات من الحرب الأهلية بداية من عام 1989 إلى عام 1997. ولم تهدأ الأوضاع إلا بعد أن قبل الرئيس الليبيري شارل تايلور (Charles Taylor) المنفى في نيجيريا عام 2003.
- 6- أنظر هذه الرسالة في الوثيقة رقم: (S/2003/796).
- 7- أنظر الوثيقة رقم: (S/2003/784).

8- Doc.Un S/Res/1497(2003) ولقد رخص مجلس الأمن في اللائحة رقم 1497(2003) بإنشاء قوة متعددة الجنسيات في ليبيريا، وذلك بهدف دعم وضع إتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ في 17 جوان 2003 حيز التطبيق. أنظر =

والملفت للإنتباه هو البند السابع من هذه اللائحة الذي يمنح للدولة التي ليست طرفا في نظام روما الأساسي إختصاصا حصريا (*exclusive jurisdiction*) بشأن الجرائم التي يرتكبها أفراد قواتها المشاركة في القوة متعددة الجنسيات أو قوة تحقيق الاستقرار للأمم المتحدة في ليبيريا، مالم تتنازل هذه الدول عن إختصاصها الحصري تنازلا واضحا⁽¹⁾.

شككت بعض الدول خلال جلسة إعتقاد اللائحة رقم 1497(2003) حول اتساق البند السابع من اللائحة رقم 1497(2003) مع نظام روما الأساسي والقانون الدولي العام. وعبر المندوب الألماني عن قلق بلده بهذا الشأن بالقول أنه " يجب أن أقول أن وفدي لا يمكنه أن يوافق على الفقرة السابعة من مشروع القرار. فالفقرة 7 تتجاوز بكثير ما قرره مجلس الأمن في القرار رقم 1487(2003)، الذي إمتنعنا عن التصويت عليه. إن الفقرة 7 لاتقيد الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية فحسب بل تذهب إلى أبعد من ذلك. إنها تقيد الولاية القضائية الوطنية للدول الغير فيما يتعلق بجرائم يرتكبها أعضاء في القوة المتعددة الجنسيات أو قوة لتحقيق الاستقرار تابعة للأمم المتحدة إذا كان العضو مواطن دولة ليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"⁽²⁾. وبأكثر وضوح قال المندوب الدائم لفرنسا " إن فرنسا، لسوء الطالع، لم تتمكن من الاشتراك في التصويت لصالح القرار بسبب أحد أحكامه والذي لا يمت للوضع في ليبيريا بصلة. وأن أشير إلى إقرار الولاية القضائية الوطنية الحصرية للدول المشاركة في هذه العملية لمحاكمة رعاياها. ولانعتقد أن نطاق الحصانة القضائية التي أنشئت بذلك يتوافق مع أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"⁽³⁾.

تظهر هذه الانتقادات أن البند السابع من اللائحة رقم 1497(2003) يثير مشاكل

= البند الأول من اللائحة رقم 1497(2003).

1- ينص البند السابع على: « *decide que les responsables ou les personnes en activités ou les anciennes responsables ou personnels d'un Etat contributeur qui n'est pas partie au statut de Rome de la cour pénale internationale sont soumis à la compétence exclusive dudit Etat pour toute allegation d'acte ou d'omission decoulant de la force multinationale ou de la force de stabilisation des Nations Unies au libéria ou s'oy rattachant, à moins d'une dérogation formelle de l'Etat contributeur* ».

2- أنظر المحضر الحرفي لمجلس الأمن للجلسة رقم 4803 الوارد في الوثيقة رقم (S/PV.4803) ، ص 5.
3- نفس المرجع، ص 9. وأنظر كذلك في هذا الموقف مندوب المكسيك(ص 2، 3). ونشير أن البند السابع كان سبب إمتناع كل من فرنسا وألمانيا و المكسيك.

قانونية تجعل هذه اللائحة ذات تأثير بالغ الخطورة على عمل المحكمة الجنائية الدولية، بالمقارنة مع اللوائح رقم 1422 (2002) و 1487 (2003)⁽¹⁾. والسبب في ذلك هو أن البند السابع من اللائحة رقم 1497(2003) لم يتم بتأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، على غرار اللوائح رقم 1422(2002) و 1487(2004)، بل أنهى **(terminate)** إختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن الأفعال التي يرتكبها أفراد قوات الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي المشاركة في القوة متعددة الجنسيات وقوة تحقيق الاستقرار التابعة للأمم المتحدة في ليبيريا، لأنه لم يورد أية مدة زمنية معينة.

في حين أن حق مجلس الأمن في تأجيل إجراءات يتحدد في مدة الإثني عشر شهرا قابلة للتجديد⁽²⁾. كما أن أكثر ما يثير الإستغراب هو أن اللائحة رقم 1497(2003) لم تشر، على خلاف اللوائح رقم 1422(2002) و 1487(2003)، إلى المادة 16 من نظام روما الأساسي كأساس لما تضمنه البند السابع. وبهذا الخصوص يرى **أباس أديمولا (Abas Ademola)** أن عدم الإشارة إلى المادة 16 في اللائحة رقم 1497(2003) يمكن أن يجد له تفسيرين وهما:

يتمثل التفسير الأول في كون مجلس الأمن ليس بحاجة لأن يؤكد بصورة دقيقة على أنه يتصرف بموجب المادة 16 من نظام روما الأساسي كلما وجه طلبا للمحكمة الجنائية الدولية بأن تأجل إجراءاتها، لأن مصدر مثل هذه السلطة هي بالطبيعة المادة 16 من نظام روما الأساسي. لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال تطبيق مثل هذا التفسير على حالة كحالة اللائحة رقم 1497(2003) أين قرر مجلس الأمن إنهاء إختصاص المحكمة وليس تأجيل إجراءاتها وهو ما يتنافى مع المادة في حد ذاتها.

أما التفسير الثاني، فيتمثل في كون مجلس الأمن حاول من خلال عدم الإشارة إلى المادة 16، أن يتجنب الانتقادات اللاذعة التي وجهت إلى اللائحة رقم 1422(2002)، بما فيها التساؤل حول اتساق الطلب المتضمن في اللائحة رقم 1422(2002) مع نية واضعي نظام

Abass Ademola, «the competence of the Security Council to terminate the jurisdiction of -1 the international criminal court”, T.I.L.J, 2005, p.265.

Robert Cryer, Op.Cit., p.209.

2- أنظر في هذا المعنى:

روما الأساسي. لكن في المقابل يرى أباس أديمولا (*Abas Ademola*) أنه بصرف النظر عن أي تفسير يمكن أن يعطى لعدم إشارة مجلس الأمن للمادة 16 في اللائحة رقم 1497، فإنه من الواضح أن هذه اللائحة تجاوز صارخ لمقتضيات المادة 16 بصفة خاصة و نظام روما الأساسي بصفة عامة⁽¹⁾.

يرى يوانيس بريزاس (*Ioannis Prezas*) أن الهدف من وراء البند السابع هو إستبعاد الإختصاص الجنائي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة حصرية لصالح الدولة المشاركة في القوة متعددة الجنسيات وقوة تحقيق الاستقرار عما يرتكبه من جرائم أفراد قواتها في إطار هذه العمليات، وليس تجميد إختصاص المحكمة الجنائية الدولية⁽²⁾.

تجدر الإشارة في الأخير، إلى أن البند السابع من اللائحة رقم 1497 (2003) وجد له تجسيدا آخر في إطار اللائحة رقم 1593 (2005) المحيلة للوضع في دارفور للمحكمة الجنائية الدولية، إذ قرر مجلس الأمن في البند السادس من هذه اللائحة إخضاع مواطني أي دولة من الدول المساهمة من خارج السودان ليست طرفا في نظام روما الأساسي، أو مسؤوليها أو أفرادها الحاليين أو السابقين، للولاية الحصرية لهذه الدولة المساهمة، عن الجرائم التي ترتكب نتيجة للعمليات التي أنشأتها أو أذن بها المجلس أو الإتحاد الإفريقي، أو فيما يتصل بهذه العمليات، مالم تتنازل هذه الدول المساهمة عن هذه الولاية تنازلا واضحا. كما يبدو لا يوجد اختلاف في عدم شرعية هذا البند بالمقارنة مع البند السابع من اللائحة رقم 1497 (2003)، مع أن مجلس الأمن ذكر هذه المرة في الفقرة الثانية من ديباجة اللائحة رقم 1593 (2005) بالمادة 16، وهذا الأمر يمكن أن يستند عليه للقول أن المجلس قام بإعمال المادة 16 في إطار اللائحة رقم 1593 (2005).

لكن الإشكال يبقى مطروحا حتى في هذه الحالة، لأن صياغة البند السادس تجعل من إشارة مجلس الأمن للمادة 16 في الفقرة الثانية من ديباجة اللائحة رقم 1593 (2005) مجرد إشارة شكلية، لأنها لم تتضمن أية إشارة للمادة 16 من جهة، ومن جهة أخرى جاءت

Abas Ademola, Op.Cit., pp.271, 272.

-1

Ioannis Prezas, Op.Cit., p.91.

-2

على نحو ينهي إختصاص المحكمة الجنائية الدولية على غرار اللائحة رقم 1497 (2003)⁽¹⁾.

كما يلاحظ أن البند السادس من اللائحة رقم 1593(2005) يتعارض مع المادة 13(ب) من نظام روما الأساسي، إذ لو تم تفسير هذا البند على أساس أنه يعكس إرادة مجلس الأمن في إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة، بإستثناء ما يتعلق بالفئة المذكورة في إطاره، فهذا يخالف حقيقة أن مجلس الأمن له الحق فقط وفقا للمادة 13(ب) بإحالة "حالة" بمجالها الزماني و الجغرافي و الشخصي، و كما يبدو من اللائحة رقم 1593(2005)، فإن مجلس الأمن قام بالحد من المجال الزماني "للحالة" التي أحالها مجلس الأمن وهذا بطبيعة الحال لايتفق مع المادة 13(ب)⁽²⁾.

1- Robert Cryer, Op.Cit., p.211.

2- لتفاصيل أكثر راجع:

Idem, p.212.

المبحث الثاني

إختصاص المحكمة الجنائية الدولية و سلطات مجلس الأمن بشأن جريمة العدوان
بدا واضحا من خلال المناقشات التي سبقت إنعقاد مؤتمر روما التأسيسي و المداولات
التي تمت خلاله والاجتماعات التي تلتها أن العقبة الأبرز و المسائل الأكثر إثارة للجدل حول
المحكمة الجنائية الدولية الجديدة هو إختصاصها بشأن جريمة العدوان على الأخص، تفعيل
هذا الإختصاص على أساس أن هذا الأمر طرح التساؤل حول المركز الذي سيكون لمجلس
الأمن في هذا المجال وعلاقته بالمحكمة الجنائية الدولية بصدد جريمة العدوان، والوقوف
على هذا الأمر بصورة دقيقة وواضحة يستدعي أن نتعرض إلى عدة جوانب، سندرس على
أساسها الإطار العام لمشكلة التداخل الموجود بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية
بخصوص جريمة العدوان(المطلب الأول)، والدور الذي ينتظر أن يؤديه مجلس الأمن في
سياق ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها في هذا المجال (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الإطار العام لمشكلة التداخل الموجود بين مجلس الأمن و المحكمة الجنائية الدولية بشأن
جريمة العدوان

كان إختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالنظر في جريمة العدوان إلى جانب الجرائم
الأخرى الواردة في المادة 5 من نظام روما الأساسي، وراء إثارة مسألة تدخل مجلس الأمن
في هذا الإطار على أساس الطبيعة المزدوجة لتعريف العدوان. لذلك سنتعرض هنا إلى
إدراج جريمة العدوان ضمن إختصاص المحكمة (الفرع الأول)، والطبيعة القانونية
المزدوجة لتعريف العدوان (الفرع الثاني).

الفرع الأول

إدراج جريمة العدوان ضمن إختصاص المحكمة الجنائية الدولية

قبل إدراج جريمة العدوان ضمن إختصاص المحكمة (ثانيا). مع أن مواقف الدول اختلفت
بخصوص هذ المسألة خلال مؤتمر روما التأسيسي (أولا).

أولاً: اتجاهات الدول المختلفة بشأن إدراج جريمة العدوان في إختصاص المحكمة الجنائية الدولية

1- الدول المؤيدة لإدراج جريمة العدوان ضمن إختصاص المحكمة الجنائية الدولية

بدا واضحاً أثناء انعقاد مؤتمر روما التأسيسي أن هناك دعماً واسعاً لإدراج جريمة العدوان في دائرة إختصاص المحكمة الجنائية الدولية⁽¹⁾، إذ كانت هنالك إرادة قوية لدى أغلبية الدول في أن يشمل الإختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية جريمة العدوان وهو ما عبرت عنه الدول بصورة واضحة و صريحة سواء في كلماتها الرسمية أو المناقشات التي تمت في اجتماعات اللجان المتخصصة.

كان من الطبيعي أن تكون الدول العربية في مقدمة هذه الدول المؤيدة لإختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظر جريمة العدوان وهو ما عبرت عنه جمهورية مصر العربية في كلمتها أمام المؤتمر والتي جاء فيها أنه " بالنسبة للجرائم التي تدخل في إختصاص المحكمة فقد أيدت مصر دائماً إدراج العدوان ضمن الجرائم لأنها تشكل أقصى وأفظع الجرائم في حق البشرية ولا يمكن أن تترك بال عقاب من نظام قضائي جاء ليدعم العدالة في المجتمع الدولي- وأنه على الرغم من- الصعوبات التي تعترض إدراج هذه الجريمة إلا أن تلك الصعوبات يمكن التغلب عليها إذا توافرت الإرادة اللازمة لذلك..."⁽²⁾.

أكدت بعض الدول أن إدراج جريمة العدوان في قائمة الجرائم التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية، أمر منطقي وضروري نظراً لأن جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب و الإبادة الجماعية لها ارتباط وثيق مع هذه الجريمة، وعلى هذا الأساس صرحت اليونان على لسان مندوبها في مؤتمر روما التأسيسي، أنه من غير المنطقي تجاهل العدوان والتركيز على آثاره الفرعية - جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية-، وأنها متمسكة بإستمرار بوجود أن يدخل العدوان في إختصاص المحكمة الجنائية

Mohnoush H. Arsanjani, Op.Cit., p.30.

-1

2- إبراهيم الدراجي، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2005، ص 954، 955. ونشير إلى أن هذا الموقف تبنته معظم الدول العربية وهذا ما تبينه التصريحات التي أدلى بها وفود الدول العربية في اللجنة الجامعة. أنظر على سبيل المثال: المحاضر الموجز للجلسة السادسة للجنة الجامعة الوارد في الوثيقة رقم (A/CONF.183./C1./SR 6. Arabic)، ص 18 (الجزائر)، ص 12 (تونس، و الأردن)، ص 13 (الجمهورية الليبية)، ص 19 (الإمارات العربية المتحدة)، ص 20 (لبنان، اليمن، والسودان)، ص 22 (السعودية).

الدولية⁽¹⁾. أما مندوب بلجيكا فقد تساؤل عن المنطق وراء ملاحقة جرائم الحرب قضائيا إذا كانت الجريمة الأولى التي تفتتح كل النزاع المسلح- ألا وهي جريمة العدوان – لاتلاحق قضائيا بالمحاكمة عليها، وقال أن بلجيكا كانت دائما تؤيد بقوة إدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي للمحكمة⁽²⁾.

كما أكدت سريلانكا أنه من غير الواقعي تجاهل العدوان الذي كثيرا ما كان السبب الأصلي لكثير من الجرائم الأخرى والاعتداءات التي تقع على الإنسان وأن التأييد المتزايد الواضح من أجل إدراج العدوان يبين معالم الطريق للأمام. و أكد الإتحاد الروسي أن إدراج العدوان في إختصاص المحكمة ذو أهمية خاصة وأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية كثيرا ما ترتكب كجزء من حروب عدوان⁽³⁾.

كما عبرت سلوفينيا عن رغبتها الشديدة في إدراج جريمة العدوان في إختصاص المحكمة وقالت أن عدم إمكان التوصل إلى إتفاق حول هذه النقطة خطوة غير مقبولة للوراء، مبررة ذلك على أساس أن العدوان، وهو أساس جريمة مخلة بالسلم، عادة ما يصحبه إرتكاب إنتهاكات خطيرة أخرى للقانون الإنساني الدولي و حقوق الإنسان. بيد أنه قد يكون من الصعب في كثير من الحالات اقتفاء الأثر في إرتكاب هذه الأنواع الخطيرة من الجرائم وعزوها إلى الأشخاص المسؤولين في مناصب عليا، في حين تعزي جريمة العدوان بسهولة إلى هؤلاء الأشخاص. وتعد هذه أسبابا مقنعة لإضافة حكم بشأن تقرير المسؤولية الجنائية الفردية عن العدوان في النظام الأساسي للمحكمة⁽⁴⁾.

1- نفس المرجع، ص 12.

2- نفس المرجع، ص 11.

3- نفس المرجع، ص 17.

4- نفس المرجع، ص 7. وقد قال مندوب ألمانيا في هذا السياق، في اجتماعات اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية (1- 12 كانون الأول/ ديسمبر 1997)، أن أهمية وضع حكم متعلق بجريمة العدوان في الحالات (التي يحتمل أن تكون متواترة) والتي ينطوي فيها العدوان على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تكمن في المسؤولية الجنائية الفردية التي ينص عليها بالنسبة للقادة السياسية و/ أو القيادة العسكرية الإستراتيجية للدولة، إذ إذا كانت جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في الميدان سيصعب في الغالب تحميلها للقادة في مراكز القيادة، فالنص على حكم بشأن العدوان يستهدف حصرا ومباشرة أولئك المسؤولين عن الحرب بصفتهم هذه. وفي حالة كهذه، قد يتبين أنه الأساس الوحيد لمساءلتهم. راجع: مجموعة إقتراحات بشأن جريمة العدوان مقدمة في اللجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية(1996-1998) ومؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفاوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية(1998)، واللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية(1999)، الوثيقة رقم(PCNICC/1999/INF/2)، ص 6،5.

ساندت بعض الوفود إدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية شريطة أن يمكن التوصل إلى إتفاق عام حول تعريف هذه الجريمة و توازن مناسب بين سلطات مجلس الأمن و المحكمة بخصوص هذه الجريمة، وأشارت في هذا الإطار بريطانيا إلى أنها تؤيد إدراج جريمة العدوان، وذلك إذا وضع تعريف واف لهذه الجريمة و كانت هنالك صلة مناسبة مع مجلس الأمن⁽¹⁾. كما أكدت ترينداد و توباغو نيابة عن الدول الأعضاء في الإتحاد الكاريبي أن هذه الدول تؤيد إدراج جريمة العدوان شريطة أن يكون هناك تعريف مقبول⁽²⁾.

وفي هذا الموقف أكدت النمسا نيابة عن الإتحاد الأوروبي، أن الإتحاد الأوروبي يؤيد ضرورة أن تدخل جريمة العدوان ضمن إختصاص المحكمة، إن تم تعريفها بشكل صحيح⁽³⁾، كما قالت جنوب إفريقيا نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، أن دول هذه الجماعة تؤيد إدراج جريمة العدوان بشرط الإتفاق على تعريف و إبراز دور مجلس الأمن بشكل واضح⁽⁴⁾. و قال الوفد الصيني أن الصين توافق على إدراج جريمة العدوان في إختصاص المحكمة، على أنه يجب التوصل إلى إتفاق على تعريف دور لمجلس الأمن في هذا السياق⁽⁵⁾.

إعتبرت بعض الوفود أن الإخفاق في إدراج جريمة العدوان ضمن إختصاص المحكمة سوف يعرضها للخطر، وأن المحكمة دون إختصاص لها بشأن العدوان ستكون رمزية أكثر من كونها فعالة⁽⁶⁾، وأن إدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي، سوف يوفر للمحكمة الجنائية الدولية آلية فعالة لتقديم الأفراد الجناة إلى المحاكمة⁽⁷⁾.

- 1- المحضر الموجز للجلسة السادسة للجنة الجامعة، المرجع السابق، ص 19. وأنظر كذلك في نفس الموقف تصريح المندوب الفرنسي(ص 18).
- 2- نفس المرجع، ص 13.
- 3- المحضر الموجز للجلسة الخامسة والعشرين للجنة الجامعة، الوثيقة رقم (A/CONF.183/C.1/SR 2- Arabic)، ص 4.
- 4- نفس المرجع.
- 5- نفس المرجع، ص 8.
- 6- أنظر موقف جمهورية إيران الإسلامية في: المحضر الموجز للجلسة السادسة للجنة الجامعة، المرجع السابق، ص 23.
- 7- أنظر موقف أثيوبيا: نفس المرجع.

2- الدول المعارضة لإدراج جريمة العدوان ضمن إختصاص المحكمة الجنائية الدولية

عارضت قلة من الدول فكرة إدراج جريمة العدوان ضمن إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وطالبت استبعادها من هذا الإختصاص متذرة بعراقيل شتى قانونية وسياسية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة هذه الدول⁽¹⁾. والتي رفضت إدراج جريمة العدوان ضمن الإختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية، على أساس أن إثارة جريمة العدوان يثير مشكلة التعريف و مشكلة دور مجلس الأمن، وأن هناك شكوك فيما إذا كان المؤتمر سوف يستطيع أن يعتمد تعريفا مرضيا من أجل إقرار المسؤولية الجنائية الدولية تجاه الغير، وأن قرار الجمعية العامة رقم 3314(د-29) لا يحاول تعريف العدوان كجريمة فردية وما يفعله هو مجرد تكرار صيغة ميثاق نورمبرغ⁽²⁾.

كما تبنت، بطبيعة الحال، إسرائيل موقفا مماثلا لهذا الموقف الأمريكي، إذ أكد مندوبها في مؤتمر روما التأسيسي أنه مع إدراكه أن جريمة العدوان تعتبر بالغة الأهمية للمجتمع الدولي، فإنه غير مقنع بوجود إدراج العدوان في إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وقال أن النظام الأساسي لهذه المحكمة ينص على جزاءات عقابا على الأفعال الإجرامية أو الإمتناع، ويتعين أن يستند إلى تعاريف دقيقة و مقبولة عالميا. ويرى أن تعريف جريمة العدوان بهذا الشكل لا يلوح في الأفق حتى الآن، و عدم وجوده قد يؤدي إلى إستعمال تعاريف وراءها دوافع سياسية قد تؤثر على استقلال المحكمة وطابعها غير السياسي. وأضاف أن الأفعال العدوانية ترتكبها دول ضد دول ولا ينتمي إلى فئة الجرائم التي يرتكبها الأفراد انتهاكا للقانون الإنساني الدولي وهذه الأفعال هي ما يقصد النظام الأساسي أن يتصدى لها⁽³⁾.

كما عارضت الباكستان إدراج جريمة العدوان ضمن إختصاص المحكمة، على أساس الطبيعة الخلافية الجدلية لجريمة العدوان. إذ ترى أن تعريف العدوان الذي إعتمدته الجمعية

1- محمد عزيز شكري، العدوان في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الدولية حول المحكمة الجنائية الدولية(الطموح- الواقع- وآفاق المستقبل) المعقودة بين 10- 11 يناير/كانون الثاني، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2007، ص 3.

2- المحاضر الموجز للجلسة السادسة للجنة الجامعة، المرجع السابق، ص 16.

3- نفس المرجع، ص 9.

العامة في سنة 1974 يعتبر من طرف الكثير من الدول بما في ذلك باكستان ذا طابع غير ملزم وهو سياسي أكثر منه قانوني. ومن المعهود أن العدوان يعتبر جريمة ترتكبها الدول في حين أنها تحبذ مبدأ أن يقتصر إختصاص المحكمة فقط على الجرائم التي يرتكبها أفراد. وتعتبر أن هذا يثير المشكلة المعقدة بخصوص كيف يمكن محاكمة فرد ويعاقب على جريمة العدوان، مالم يكن مجلس الأمن قد قرر وجود العدوان، وأنه جرى التعرف آنذاك على هؤلاء المسؤولين عن العدوان، وتعتقد أنه في جميع الحالات يكون أولئك الأشخاص الموجودين في السلطة المتهمين وهذا في نظرها شيء يهدد سيادة الدول⁽¹⁾.

أما الأغلبية شبه مطلقة للدول العربية فساندت وجوب إدراج جريمة العدوان ضمن إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، في حين رأت المغرب أن يستبعد العدوان من قائمة الجرائم الداخلة في إختصاص المحكمة، على أساس حجة أن جريمة العدوان تطرح صعوبة إيجاد تعريف دقيق لها ودور مجلس الأمن⁽²⁾.

أشارت البرازيل عن دول أمريكا اللاتينية أنها لا تحبذ إدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي، لأنها رأت أنه لا تزال تراودها شكوك بشأن إمكانية إيجاد إتفاق عريض على تعريف العدوان كجريمة فردية وتوقعت حدوث مشكلات خطيرة تتعلق بتنازع الإختصاص بين مجلس الأمن و المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما تعتبره أنه يؤثر على استقلال المحكمة⁽³⁾.

ولكل ما تقدم، يبدو أن الدول المعارضة لإدراج جريمة العدوان في إختصاص المحكمة الجنائية الدولية تركز في مسعاها هذا، بصفة خاصة، على عدم الإتفاق على تعريف للعدوان وتحديد دور مجلس الأمن، وكذلك كون العدوان جريمة ترتكبها الدول لا الأفراد فضلا عن عدم وجود سوابق دولية بشأن المسؤولية الجنائية الفردية عن أعمال عدوانية⁽⁴⁾.

1- المحضر الموجز للجلسة السادسة للجنة الجامعة، المرجع السابق، ص 8.

2- نفس المرجع، ص 10.

3- نفس المرجع، ص 22. وأنظر كذلك من دول أمريكا اللاتينية المكسيك (ص 10).

4- إبراهيم الدراجي، المرجع السابق، ص 960.

ثانياً: إعتقاد مؤتمر روما التأسيسي لحكم يكرس إختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظر جريمة العدوان

إقتراح مكتب مؤتمر روما التأسيسي قبل ثلاثة أيام من اختتام المؤتمر، بسبب عدم توصله إلى إيجاد طريقة تشمل جريمة العدوان في مشروع النظام الأساسي رُغم التأييد الواسع الذي عرفته هذه الجريمة من أغلبية الدول المشاركة في مؤتمر روما التأسيسي- كما تبين ذلك مما سبق ذكره-، والمناقشات الحادة التي دارت حول موضوع العدوان، أن يكون إختصاص المحكمة الجنائية الدولية مختصراً على الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب واقترحت أن ينعكس الاهتمام في معالجة جريمة العدوان بطريقة ما أخرى⁽¹⁾.

تلقى هذا الإقتراح الرفض والاستياء من العديد من الوفود المشاركة وهددت بعض الدول بعدم الموافقة على النظام الأساسي إذا لم يتم تضمين النظام الأساسي جريمة العدوان⁽²⁾، وفي هذا السياق أشار المندوب الإيراني نيابة عن الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز إلى أن هذه البلدان تشعر بخيبة أمل لأن إقتراح مكتب المؤتمر لم يتضمن حكماً أو خياراً بشأن جريمة العدوان. مؤكداً أن كثيراً من الصعوبات التي أدعى بها أنها تنجم عن إدراجه يبدو أنها ذرائع من أجل استبعاد "أم الجرائم" التي تعترف بها محكمة نورمبرغ منذ خمسين سنة قبل ظهور النظام الأساسي، وأضاف أنه يشعر بالواجب إزاء الأجيال القادمة بأن يضمن أن العدوان قد إدراج كجرائم في النظام الأساسي حسبما يدعو لذلك إعلان قرطاجنة الصادر في ماي 1998⁽³⁾.

أيد مندوب سوريا بقوة البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز بشأن جريمة العدوان، وأشار إلى أن الجريمة التي وصفها محكمة نورمبرغ بأنها الجريمة الدولية العظمى- جريمة العدوان – لقيت تأييداً لإدراجها في النظام الأساسي مما يزيد عن 100 دولة، واعتبر أن عدم إيجاد تعريف شامل لها لا يبرر

1- أنظر إقتراح المكتب في الوثيقة رقم: (A/CONF.183/C1/L.59).

2- أنظر في هذا المعنى محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 5.

3- المحضر الموجز للجلسة الثالثة والثلاثين للجنة الجامعة، الوثيقة رقم: (A/CONF/183/C.1/SR.33.ara)، ص 5.

إزالة هذه الجريمة تماما أو وضعها على نفس قدر المساواة مع الجرائم المنشأة بموجب المعاهدات، وعلى ذلك هدد أنه مالم تدرج جريمة لعدوان فوفده قد يتعين عليه إعادة النظر في موقفه فيما يتعلق بالنظام الأساسي في مجموعه⁽¹⁾.

أشار المندوب الجزائري إلى أن التأييد القوي من جانب الجزائر لإدراج جريمة العدوان في المادة 5 لا تكاد تحتاج لتكرار. ورغم التأييد في شبه الإجماع من أجل إدراجها، فالجريمة لم تعد تظهر في جدول أعمال المؤتمر. وأضاف أنه مع وجود إرادة سياسية كافية، فمشكلة التعريف بالإمكان التغلب عليها ويمكن إدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي⁽²⁾.

إعتبر المندوب العراقي أن إقتراح مكتب المؤتمر لا يعكس الآراء التي جرى الإعراب عنها في المؤتمر وخصوصا من دول حركة عدم الانحياز. وأكد أن العراق تحبذ إدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي واعتماد تعريف العدوان المرفق بقرار الجمعية العامة رقم 3314(د-29)⁽³⁾. كما عبر المندوب النيجيري عن استياء وفده من كون إقتراح المكتب لم يدرج جريمة العدوان ضمن الجرائم الأساسية التي تدخل في إختصاص المحكمة الجنائية الدولية رُغم تأييد إدراجها الذي عبر عنه أكثر من 90 بالمائة من المتكلمين، وأكد أن نيجيريا تؤيد بقوة إدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي، وأنه ينبغي لمشكلة التعريف أن تكون موضوعا لمزيد من المناقشات في اللجنة الجامعة⁽⁴⁾.

من ناحية أخرى، أكد الإتحاد الأوروبي على لسان المندوب النمساوي، على أن مسألة جريمة العدوان يمكن أن تكون معالجتها على أفضل وجه إما مباشرة في الوثيقة الختامية أو في قرار يرفق به⁽⁵⁾، مايشير إلى إمكانية معالجة هذه الجريمة في وقت لاحق. وفي هذا المعنى أشار مندوب ليتوانيا إلى أنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل النمسا نيابة عن الإتحاد

1- نفس المرجع، ص 7.

2- المحضر الموجز للجلسة الخامسة والثلاثين للجنة الجامعة، الوثيقة رقم: (A/CONF.183/C.1/SR.35.arabic)، ص 8.

3- نفس المرجع، ص 15.

4- نفس المرجع، ص 4. و أنظر كذلك في نفس المعنى موقف بوروندي(ص 6).

5- المحضر الموجز للجلسة الثالثة والثلاثين للجنة الجامعة، المرجع السابق، ص 4.

الأوروبي، وأن ليتوانيا تحبذ بقوة إدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي وتأمل في أن تدرج تحت إجراء التعديل المناسب في المستقبل القريب في حالة فشل الجهود في الموافقة على تعريف⁽¹⁾. كما إعتبر ممثل المملكة المتحدة أن أية نتيجة ناجحة للمفاوضات بشأن المادة 5 يجب أن تنطوي بالضرورة على التخلي عن المحاولات الرامية لإدراج جريمة العدوان بها، مؤكدا أن البيان الذي أدلت به هيئة رئاسة الإتحاد الأوروبي قد أوضح كيف يمكن معالجة جريمة العدوان حالما يعتمد النظام الأساسي⁽²⁾.

أما المندوب الأردني، فأكد بدوره أنه إذا كان يتفق مع تأجيل تعريف جريمة العدوان إلى مرحلة لاحقة إذا لم توجد صيغة مقبولة، فإنه يفضل مع ذلك الإبقاء على الإشارة إلى العدوان كجريمة خاضعة لإختصاص المحكمة الجنائية الدولية⁽³⁾.

عرض رئيس مكتب مؤتمر روما التأسيسي الأستاذ فليب كيرش (*Philippe Kirsh*)، حلا توفيقيا في آخر الأمر وفي ساعات قليلة من اختتام المؤتمر، أعاد إدراج جريمة العدوان ضمن الإختصاص المادي للمحكمة الجنائية الدولية في المادة 5(2)(د)، لكن بتأجيل تعريف جريمة العدوان و شروط ممارسة المحكمة الجنائية لإختصاصها إزاءها إلى أن يعتمد حكم بهذا الشأن وفقا للمادتين 121 و 123 من النظام الأساسي⁽⁴⁾. وأصبح هذا الحل فيما بعد الصياغة النهائية للمادة الخامسة من نظام روما الأساسي⁽⁵⁾.

يبدو أن عدم إدراج المادة 5(2)(د) من نظام روما الأساسي لجريمة العدوان ضمن إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، " كان من شأنه سيكون تراجعاً واضحاً عن مبادئ نورمبرغ لعام 1945 ومبادئ نورمبرغ التي وضعتها لجنة القانون الدولي سنة 1955

1- المحضر الموجز للجلسة الخامسة والثلاثين للجنة الجامعة، المرجع السابق، ص 14.

2- المحضر الموجز للجلسة الثالثة والثلاثين للجنة الجامعة، المرجع السابق، ص 15.

3- المحضر الموجز للجلسة الرابعة والثلاثين للجنة الجامعة، الوثيقة رقم: (A/CONF.183/C.1/SR.34.arabic)، ص 12.

4- Noah Weisbord, « prosecuting aggression », H.I.L.J, Vol.49, n°1, 2008, p.171.

5- وتنص هذه المادة على أنه: " 1- ... للمحكمة بموجب هذا النظام الأساسي إختصاص النظر في الجرائم التالية: ... د- جريمة العدوان. 2- تمارس المحكمة الإختصاص على جريمة العدوان متى أعتمد حكم بهذا الشأن وفقاً للمادتين 121 و 123 يعرف جريمة العدوان ويضع الشروط التي بموجبها تمارس المحكمة إختصاصها فيما يتعلق بهذه الجريمة، ويجب أن يكون هذا الحكم متسقاً مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة".

ومشروع النظام الأساسي الذي وضعته لجنة القانون الدولي سنة 1994⁽¹⁾ ومشروع مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية و أمنها الذي وضعته لجنة القانون الدولي سنة 1996، كما أنه سيشكل نكوصا عن استخلاص العبرة المناسبة من التاريخ الحديث⁽²⁾. كما أن عدم تضمن المادة 5 من نظام روما الأساسي لجريمة العدوان، كان سيكون بمثابة مفارقة، إذ كيف يمكن إغفال تجريم سلوك وصفته محكمة نورمبرغ بالجريمة العظمى، وهي في الغالب مصدر نشوء الحالة التي ترتكب فيها الجرائم الثلاث الأخرى التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية (جرائم الحرب، جرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية)⁽³⁾.

الفرع الثاني

الطبيعة القانونية المزدوجة للعدوان كأساس لتداخل صلاحيات مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان

بدا جليا أن قانون المسؤولية الدولية عرف تطورا ملحوظا على الأخص بداية من محاكمات نورمبرغ، التي أفضت إلى إرساء المسؤولية الجنائية الدولية الفردية على أعمال تجرمها قواعد القانون الدولي وهذا ما يخالف قانون المسؤولية الدولية القديم الذي كان يركز بالأساس على المسؤولية الدولية للدولة، شخص القانون الدولي بامتياز. في هذا الإطار يلاحظ أن المسؤولية الجنائية الدولية الفردية المترتبة على جريمة العدوان " كأحد الجرائم الأكثر خطورة محل إهتمام المجتمع الدولي"⁽⁴⁾ تتميز بخصوصيات تثير الإنتباه، لأن هذه المسؤولية تتوقف على المسؤولية الدولية للدولة المترتبة على السلوك

1- أنظر المادة 20 من هذا المشروع.

2- أنظر هذه الإشارة فيما قالته ألمانيا أمام اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن عدم إدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي: مقترح مقدم من ألمانيا، مجموعات إقتراحات بشأن جريمة العدوان مقدمة من اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق، ص 4.

3- و تقول محكمة نورمبرغ: « l'inculpation selon laquelle les accusés auraient préparé et poursuivi des guerres d'agression est capitale. La guerre est un mal dont les conséquences ne se limitent pas aux seuls états belligérants, mais affectent le monde tout entier. Declencher une guerre d'agression n'est donc pas seulement un crime international: c'est le crime international supreme, ne différant des autres crimes de guerre que du fait qu'il les contient tous », cité in : Marie Dumée, « le crime d'agression », Ascension H.,Decaux E., Pellet A.(sous dir.), droit international pénal ,pédon ,paris ,2000, p.251.

4- أنظر في هذا الوصف المادة 05 (1) من نظام روما الأساسي.

العدواني، فلا يمكن الحديث عن مسؤولية الفرد الجنائية عن العدوان في ظل غياب لسلوك عدواني من جانب الدولة. و بما أن المادة 39 من الميثاق أناطت مجلس الأمن بسلطة تحديد وقوع هذا السلوك العدواني للدولة، فإنه من الضروري أن تثار مسألة تدخل مجلس الأمن في إختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظر جريمة العدوان⁽¹⁾.

برزت محاولة التمييز بين المسؤولية الجنائية الفردية و مسؤولية الدولة فيما يتعلق بالعدوان، في مشروع لجنة القانون الدولي لمدونة الجرائم الماسة بسلم وأمن الإنسانية لعام 1996، إذ أشارت لجنة القانون الدولي في تعليقها على عبارة "العدوان المرتكب من جانب الدولة" الواردة في المادة 16 من هذا المشروع⁽²⁾، أن إثارة مسؤولية فرد بخصوص جريمة العدوان مرتبطة بصورة جوهرية (**intrinséquement**) وبقوة (**intimement**) بارتكاب العمل العدواني من طرف الدولة، الذي إثرت هذه المسؤولية على أساسه. وأن قاعدة القانون الدولي التي تحظر العدوان⁽³⁾ تطبق في واقع الأمر على سلوك الدولة إتجاه دولة أخرى. ولذلك إعتبرت لجنة القانون الدولي الدولة وحدها هي التي يمكن لها إرتكاب السلوك العدواني.

لكن مع ذلك رأت اللجنة أنه بإعتبار الدولة هو كيانا مجردا فهو لا يستطيع إرتكاب هذا السلوك بنفسه، إلا بمساهمة فعالة من الأفراد الذين لهم السلطة الضرورية لتخطيط، تحضير، إعلان و إدارة العدوان. واستندت لجنة القانون الدولي في ذلك على ماجاء في محاكمات نورمبرغ، وإعتبرتها أنها أظهرت بصورة واضحة حقيقة دور الدول و الأفراد في هذا المجال، إذ قضى قضاة المحكمة العسكرية الدولية لنورمبرغ في إطارها بأن "الأشخاص الطبيعيين الذين يرتكبون الجرائم وليست الكيانات المجردة، ويجب أن يعاقب

1- أنظر في هذا المعنى:

Hugh Bannister and others, humanitarian law perspectives 2009, topic 3: the crime of aggression under the Rome statute, research paper, p.11.

2- تنص المادة 16 على أنه: « *tout individu qui, en qualité de dirigeant ou d'organisateur, prend une part active dans - ou ordonne - la planification, la préparation, le déclenchement ou la conduite d'une agression commise par un etat, est responsable de crime d'agression* », cité in: document de référence sur le crime d'agression, commission préparatoire de la cour pénale internationale, groupe detravail sur le crime d'agression, PCNICC/2000/WGCA/INF/1, (26 juin 2000), p.6.

3- تنص المادة 2 فقرة 4 من الميثاق على "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد بإستعمال القوة =

على هذه الجرائم، كجزء للقانون الدولي"⁽¹⁾.

من هنا إعتبرت لجنة القانون الدولي أن عبارة "العنوان المرتكب من جانب الدولة" الواردة في المادة 16 من مشروع مدونة الجرائم الماسة بسلم وأمن الإنسانية، تشير بصورة واضحة إلى حقيقة أن السلوك العدواني المرتكب من الدولة هو شرط ضروري (*une condition sine qua non*) لإسناد المسؤولية الجنائية إلى الفرد لإرتكابه جريمة العدوان⁽²⁾.

كما تم العمل للتأكيد على العلاقة الموجودة بين السلوك العدواني المرتكب من الدولة ومشاركة الفرد في إرتكاب هذا السلوك، سواء على مستوى أعمال اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية⁽³⁾، أو الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان⁽⁴⁾، أو في إطار مؤتمر كمبالا الاستعراضي⁽⁵⁾، وذلك من خلال إعتبار العدوان الذي ترتكبه الدولة

= أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

1- « ce sont des hommes, et non les entités abstraites, qui commettent les crimes dont la répression s'impose, comme sanction du droit international », ibid. Cité aussi in : Fannie Lafontaine, Alain-Guy Tachou Sipowo, « le crime d'agression et la Cour pénale internationale : regard sur la relation entre la sécurité internationale et la justice pénale internationale », bulletin sécurité mondiale, n° 38, février-mars 2009, note 10, p.2.

2- مع أن لجنة القانون الدولي أكدت أن الإشارة إلى العمل المرتكب من الدولة لا يفيد أن هذا العمل هو محل دراسة مشروع مدونة الجرائم الماسة بأمن وسلم الإنسانية، بل على العكس من ذلك فمجال دراسة هذا المشروع تتحدد في جريمة العدوان المعتبرة لأغراض المسؤولية الجنائية الفردية. أنظر: document de reference sur le crime d'agression, op.cit., pp.7,8. ونشير إلى أن لجنة القانون الدولي سبق أن أشارت في مشروع النظام الأساسي لمحكمة جنائية دولية لعام 1994، إلى إعتبار العدوان المرتكب من الدولة شرطا لإثارة المسؤولية الفردية على جريمة العدوان، إذ قالت في هذا الشأن أن " أي مسؤولية جنائية لفرد من الأفراد عن عمل من أعمال العدوان أو عن جريمة العدوان تفترض سلفا بالضرورة أن تكون إحدى الدول قد إعتبرت أنها ارتكبت العدوان". راجع: تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها السادسة والأربعين، المرجع السابق، ص 62.

3- أنشئت اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية من طرف مؤتمر روما التأسيسي بعد أن اعتمدت الوثيقة الختامية (*acte final*) لهذا المؤتمر، ولقد كانت من بين المهام التي كلفت بها هذه اللجنة إعداد مقترحات بشأن وضع حكم للعدوان، وإعتبرت هذه اللجنة كاستمرار طبيعي لأعمال مؤتمر روما التأسيسي، وبما أن وجود هذه اللجنة كان محددًا بانعقاد أول دورة لجمعية الدول الأطراف، فإن طبيعة هذه اللجنة كانت ذات طبيعة انتقالية (*de nature transitoire*) راجع: Federica Dainotti, Op.Cit., p.16.

4- أنشئ هذا الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان بالقرار (ICC-ASP/1/RES.1) الذي إعتمده جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في دورتها الأولى في سبتمبر 2002، وهذا بعد فشل اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية، في الوصول إلى نتيجة نهائية بشأن جريمة العدوان في الوقت المحدد لأعمالها.

5- وفقا للمادة 123 من نظام روما الأساسي، دعا الأمين العام الأممي في أوت 2009، جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمشاركة في المؤتمر الاستعراضي الأول، الذي سينعقد في كمبالا، أعتدا، بداية من 31 ماي 2010. =

ركنا أساسيا لإثارة مسؤولية الفرد بهذا الخصوص. وتم التمييز بصورة دقيقة بين "العمل العدواني"⁽¹⁾ (*acte d'agression*) كإشارة إلى سلوك الدولة الذي على أساسه تتحمل الدولة المسؤولية على ارتكاب العدوان، و "جريمة العدوان"⁽²⁾ (*crime d'agression*) كإشارة إلى سلوك الفرد الذي على أساسه يتحمل الفرد المسؤولية الجنائية، أو بعبارة أخرى، كإشارة إلى الدور الذي يؤديه الأفراد في ارتكاب "العمل العدواني"، وتم التركيز على تعريف كل من هذين المصطلحين في جميع المراحل التي تمت فيها دراسة مسألة وضع حكم بشأن جريمة العدوان وفقا لما نصت عليه المادة 05(2) من نظام روما الأساسي⁽³⁾.

في هذا الإطار عرفت المادة 08 مكرر الفقرة الثانية، من التعديلات التي أدخلت على

= وفي دورتها المنعقدة في لاهاي في نوفمبر 2009، قررت جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، جدول أعمال مؤتمر كمبالا الاستعراضي، في الفترة من 31 ماي إلى 11 جوان، 2010، لمدة 10 أيام عمل. راجع في هذا وتفاصيل أكثر حول جدول أعمال مؤتمر كمبالا الاستعراضي:

Roger S. Clark, the review conference on the Rome statute of international criminal court, Kampala, 31 May-11 June 2010, Rutgers law school occasional paper, January 2010, pp.3-25. وأنظر في سير أعمال ووثائق هذا المؤتمر: المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كمبالا، 31 أيار/مايو- 11 حزيران/يونيه، 2010، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، منشورات المحكمة الجنائية الدولية، (RC/11)، ص 2-177.

1- ونشير إلى أنه مثلا في إطار الاجتماع غير الرسمي الذي عقده بين الدورتين الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان في معهد ليخينشتاين المعني بتقرير المصير، جرت مناقشة بشأن كيفية وصف العدوان الذي يقع من الدولة وما إذا كان ينبغي إستعمال من عبارات، مثل "إستعمال القوة"، أو "الهجوم المسلح"، أو "العمل العدواني"، أو "إستعمال القوة المسلحة"، واعتبرت أن جميع هذه المصطلحات تشير إلى نوعية الفعل. ولقد فضل مشاركون كثيرون الإبقاء على مفهوم "العمل العدواني". راجع: تقرير الاجتماع غير الرسمي الذي عقده بين الدورتين الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان في معهد ليخينشتاين المعني بتقرير المصير، مدرسة وودرو ويلسون، جامعة برينستون، الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من 8 إلى 11 حزيران/يونيه 2006، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، الدورة الخامسة، لاهاي، 23 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2006، (منشور المحكمة الجنائية الدولية - ICC-ASP/5/SWGCA/INF.1)، فقرة 14، 15. أنظر كذلك في تفصيل عبارة "العمل العدواني": تقرير الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، الوثائق الرسمية للدول الأطراف في نظام روما الأساسي، الدورة السابعة، نيويورك، 3 نوفمبر-14 ديسمبر 2007، (منشور المحكمة الجنائية الدولية ICC-ASP/6/SWGCA/1)، فقرة 12، ص 3.

2- إستعمال عبارة "جريمة" للإشارة بشكل حصري إلى سلوك الفرد كان عن قصد (*advisedly*)، بما أن الدولة بموجب القانون الدولي المعاصر، لا يمكن لها أن ترتكب جريمة. راجع:

Daniel D. Ntanda Nsereko, Op.Cit., p.503.

3- الملاحظ هنا هو أن المادة 5(2) من نظام روما الأساسي لم تأت على ذكر مسألة تعريف "العمل العدواني"، وإنما اقتصر على ذكر مسألة تعريف "جريمة العدوان"، فما الداعي إذا لتضمين نظام روما الأساسي تعديلا يتعلق بتعريف "العمل العدواني"؟. والجواب بالتأكيد هنا يجد تفسيره فيما قالته البوسنة والهرسك و نيوزيلندا الجديدة و رومانيا، لتبرير المقترح الذي تقدموا به أمام اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، ويتعلق بتعريف "جريمة العدوان" و "العمل العدواني". إذ قالت هذه الدول أنه "رغم أن المادة 5(2) من نظام روما الأساسي تقضي بإيجاد تعريف لجريمة العدوان، فإنه من الضروري أن يتم تحيد بصورة واضحة في نظام روما الأساسي نفسه، نوع الأفعال المنسوبة إلى الدولة التي سوف تثار على أساسها المسؤولية الجنائية الفردية، وتفتح بتالي الطريق أمام المسائلة على مستوى المحكمة الجنائية =

نظام روما الأساسي بشأن جريمة العدوان، المعتمدة في مؤتمر كمبالا الاستعراضي، "العمل العدواني" على أنه "إستعمال القوة المسلحة من جانب دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو إستقلالها السياسي، أو بأي بطريقة أخرى تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة".⁽¹⁾ و استتبع هذه الفقرة، التي تستند صياغتها في الأصل على ميثاق الأمم المتحدة، بقائمة من الأعمال تنطبق عليها صفة العمل العدواني وفقا للائحة الجمعية العامة رقم 3314⁽²⁾. وكما يبدو فالمادة 8 مكرر(2) إستطاعت أن توفق بين الفريق الذي يدهم نهج التعريف العام للفعل العدواني، بمعنى وضع معيار عام دون ذكر الأعمال التي تشكل العدوان، وبين الفريق الذي يدعم نهج التعريف الحصري والمغلق للفعل العدواني، بمعنى وضع قائمة تعدد الأفعال العدوانية على سبيل الحصر⁽³⁾.

أعتبرت المادة 8 مكرر(2) في حقيقة الأمر أفضل حل توفيقى ممكن (the best possible compromise) على أساس أنها قامت في نفسه الوقت بوضع تعريف عام للعمل العدواني (generic definition)، وتعداد لمجموعة من الأعمال العدوانية في قائمة على سبيل التوضيح (illustrative list)، وتستند بذلك على المادتين الأولى و الثالثة من لائحة الجمعية العامة رقم 3314 المتعلقة بتعريف العدوان⁽⁴⁾، التي كانت ثمرة جهود الجمعية العامة لتعريف العدوان من أجل تسهيل قيام مجلس الأمن بمهامه المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، ورُغم أن اللائحة رقم 3314 تعالج مسؤولية الدولة عن العدوان⁽⁵⁾، فإنها لقيت مساندة قوية من جانب الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان

= الدولية، بما أن العدوان المرتكب من جانب الدولة هو شرط مسبق لإثارة محاكمة الفرد عن جريمة العدوان" راجع: Daniel D. Ntanda Nsereko, Op.Cit., note 12, p.503.

1- أنظر: القرار رقم (RC/RES.6) المعتمد في مؤتمر كمبالا الاستعراضي في: المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، المرجع السابق، ص 23.

2- أنظر في هذه القائمة من الأعمال المادة 8 مكرر(2)، نفس المرجع.

3- أنظر مثلا في هذه الموقف وحججها: تقرير الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، المرجع السابق، فقرة من 18 إلى 23.

4- Hugh Bannister et autres, Op.Cit., p.9.

5- أنظر في دراسة معمقة لهذه اللائحة:

Jaroslav Zourek, « enfin une definition de l'agression », A.F.D.I., Vol.20, n°1, 1974, pp.9-30.

من أجل استخدامها كأساس لتعريف العمل العدواني في إطار نظام روما الأساسي. لكن الملاحظ هو أن المادة 8 مكرر(2) إكتفت كما أسلفنا الذكر، بالاستناد على المادتين الأولى والثالثة من اللائحة رقم 3314، دون أن تستند بصورة كاملة على الطبيعة المفتوحة لللائحة رقم 3314، وهذا ما يتجلى بصفة خاصة من خلال إستبعاد المادة 8 مكرر(2) لنص المادة الرابعة من اللائحة رقم 3314، التي تنص على إمكانية مجلس الأمن في تكيف أعمال أخرى غير التي جاء النص عليها في المادة الثالثة من اللائحة رقم 3314، على أساس أنها أعمال عدوانية⁽¹⁾. وهذا بالتأكيد لايعني أن مجلس الأمن سيتقيد بالأعمال العدوانية الواردة في المادة 8 مكرر(2)، دون يحق له بتكيف أعمال أخرى على أساس أنها عدوانية⁽²⁾.

أما "جريمة العدوان" فعرفت المادة 8 مكرر(1)، لأغراض نظام روما الأساسي على أنها "قيام شخص ما، له وضع يمكنه فعلا من التحكم في العمل السياسي أو العسكري للدولة أو من توجيه هذا العمل، بتخطيط أو إعداد أو بدء أو تنفيذ عمل عدواني يشكل، بحكم طابعه وخطورته ونطاقه، انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة"⁽³⁾. وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن هذه المادة تفيد أن المسؤولية الجنائية الفردية لا تترتب عن جميع الأعمال العدوانية، بل تترتب في حالة الأعمال العدوانية التي بحكم طابعها وخطورتها ونطاقها، تشكل انتهاكا "واضحا"⁽⁴⁾ لميثاق الأمم المتحدة، ومثل هذا الشرط بات يعرف الآن "بشرط

Roger S. Clark, Op.Cit., p.9.

1- راجع في هذا المعنى:

2- أنظر في هذا المعنى: تقرير الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، المرجع السابق، فقرة 24.

3- القرار رقم (RC/RES.6) المعتمد في مؤتمر كمبالا الاستعراضي، المرجع السابق، ص 23.

4- وضحت المقدمة الخاصة بالتعديلات المتعلقة بأركان جرائم العدوان أن مصطلح "واضحا" هو وصف موضوعي. نفس المرجع، ص 27. ولقد جاء في تقرير الاجتماع غير الرسمي مابين الدورتين المعني بجريمة العدوان الذي استضافه معهد لختنشتاين بشأن تقرير المصير، أن بعض الوفود أثارت بعض الأسئلة تتعلق بمعنى المصطلح "الموضوعي". و ردا على ذلك جرى التسليم بأن قيام المحكمة بتحديد ما إذا كان العمل العدواني يشكل، بحكم خصائصه وخطورته ونطاقه انتهاكا "واضحا" يكون حاسما، بدلا من التقييم القانوني الذي يجريه مقترف الجريمة. ويمكن للمحكمة أن تطبق في ذلك معيار "القائد المتعقل"، الشبيه بمعيار "الجندي المتعقل" الوارد في مفهوم الأوامر غير الشرعية الواضحة التي يرد النص عليها في المادة 33 من نظام روما الأساسي. راجع: تقرير الاجتماع غير الرسمي مابين الدورتين المعني بجريمة العدوان، الذي استضافه معهد لختنشتاين بشأن تقرير المصير، مدرسة وودرو ويلسن، نادي برينستن، نيويورك، في الفترة من 8 إلى 10 حزيران/يونيه 2009، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، الدورة الثامنة، لاهاي، 18-26 نوفمبر 2009، (منشور المحكمة الجنائية الدولية ICC-ASP/8/INF.2)، فقرة 25.

العتبة⁽¹⁾ "(threshold clause)".

كما أن المادة 8 مكرر (1) تظهر الأفعال التي على أساسها يربط سلوك الفرد بعمل الدولة العدوانية، وتتمثل هذه الأفعال في " تخطيط، أو إعداد، أو بدء، أو تنفيذ" العمل العدوانية، والشرط الوحيد في هذه الأعمال هو أن تصدر عن شخص في مركز يسمح له بالتحكم في العمل السياسي أو العسكري للدولة المعنية أو توجيه هذا العمل، وعلى هذا الأساس أعتبرت جريمة العدوان جريمة قيادة (leadership crime)⁽²⁾.

المطلب الثاني

الدور المنتظر لمجلس الأمن في إطار ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها

بشأن جريمة العدوان

بدا واضحا أن دور مجلس الأمن في ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لصلاحياتها بخصوص جريمة العدوان، كان يتمحور حول منح المجلس سلطة تحديد وقوع فعل العدوان، الذي هو شرط لإثارة المسؤولية الجنائية الفردية، قبل أن تباشر المحكمة الجنائية الدولية إجراءاتها بشأن جريمة العدوان، وبهذا الخصوص هناك من الدول من أكدت أن هذه السلطة يجب أن تكون مقتصرة على مجلس الأمن (الفرع الأول)، لكن تم رفض هذا الاتجاه في إطار مؤتمر كمبالا الاستعراضي، وأعتمد الاتجاه الذي يقول أن سلطة تحديد وقوع العمل العدوانية غير مقتصرة على مجلس الأمن (الفرع الثاني).

الفرع الأول

التحديد المسبق لوقوع العمل العدوانية سلطة حصرية لمجلس الأمن

سنتعرض هنا إلى ارتباط سلطة مجلس الأمن الحصرية في تحديده المسبق لوقوع فعل العدوان، بميثاق الأمم المتحدة (أولا). وكذلك الآثار المترتبة على الاعتراف بمنح مجلس الأمن هذه السلطة بالنسبة لممارسة المحكمة لإختصاصها بشأن جريمة العدوان (ثانيا).

Roger S. Clark, Op.Cit., pp.10,11.

1- أنظر لتفاصيل أوفى بشأن "شرط العتبة":

2- راجع لتفاصيل أوفى حول هذا المفهوم:

Buhm-Suk Baek, the definition and jurisdictions of the crime of aggression and the international criminal court, Cornell law school graduate student papers, Cornell law library, 2006, pp.18-20.

أولاً: ميثاق الأمم المتحدة أساس إعطاء مجلس الأمن سلطة حصرية في تحديده المسبق لوقوع فعل العدوان.

لايختلف أحد حول أن المادة 39 من الميثاق تنيط مجلس الأمن بسلطة تحديد الأعمال التي تعتبر أعمالاً عدوانية. إذ تنص هذه المادة على أن " يقرر مجلس الأمن ما إذا وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ماوقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصيات أو يقرر ما يجب إتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و 42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه".

ووفقاً للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فصياغة المادة 39 تفيد أن سلطة مجلس الأمن في البت في وقوع الفعل العدواني هي سلطة حصرية، بمعنى أنه لا يوجد أي جهاز آخر يمكن له أن يقوم بهذه المهمة⁽¹⁾. وعلى هذا الأساس ترى هذه الدول أن هذه السلطة تتفق مع ما نصت عليه المادة 05(2) التي تشترط أن يكون حكم العدوان الذي سيعتمد وفقاً للمادتين 121 و 123، متسقاً مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة⁽²⁾. وبصفة عامة يُدعم تفسير المادة 39 من الميثاق على أساس ما سبق ذكره، بالتأكيد على أن تحديد وقوع الفعل العدواني بموجب هذه المادة هي مسألة سياسية وليست مسألة قانونية.

وقد قيل في إعتبار تحديد وقوع الفعل العدواني أنها مسألة سياسية أن "مسألة تحديد

1- و يقول مارك ستان (Mark Stein) « under article 39, the security council shall determine the existence of any ... acts of aggression... », therefore, by negative implication, no other body may determine the existence of aggression). Mark S. Stein, « the Security Council, the international criminal court, and the crime of aggression: how exclusive is the Security Council's power to determine aggression? », Indiana international & comparative law review, Vol.16, n°1, 2005, p.13.

2- أنظر في هذا المعنى: Daniel D. Ntanda Nsereko, Op.Cit., p.504. ونشير هنا أن هناك إتفاق واسع على أن عبارة " يجب أن يكون هذا الحكم متسقاً مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة"، الواردة في الفقرة 2 من المادة 5 من نظام روما الأساسي، تشير إلى مسألة التحديد المسبق لمجلس الأمن بوقوع الفعل العدواني. أنظر في هذا وتفاصيل أوفى حول تفسير الفقرة 2 من المادة 5 من نظام روما الأساسي: Carrie McDougall, « when law and reality clas-the imperative of compromise in the context of the accumulated evil of the whole : conditions for the exercise of the international criminal court's jurisdiction over the crime of aggression », forthcoming in the 2/3(2007) edition of the international criminal law review, pp.1- 4.

ما إذا كانت بعض الحالات تشكل تهديداً أو إخلالاً بالسلم أو تتضمن عملاً من أعمال العدوان، لا يمكن أن تكون مسألة صالحة لأن ينظر فيها على المستوى القضائي (*non-justiciable question*). فهي مسألة لا يمكن التعامل معها باستعمال التفكير القانوني، لأنه لا توجد أي معايير قانونية من خلالها يمكن الوصول إلى إتخاذ قرار في هذا المجال، بل مسألة تخضع لقرار سياسي يستجيب لقضايا واقعية ولا تنقيد بأي حال من الأحوال لاعتبارات قانونية". بعبارة أخرى، ووفقاً لهذا التصور، فتحديد وقوع العمل العدواني يشمل أكثر من مجرد استيفاء لمعايير قانونية⁽¹⁾، فالتقييم في هذا الإطار يستدعي تقدير الوقائع ذات الصلة و الوضع السياسي الدولي القائم من أجل تحديد ما إذا كان من المبرر أن يعطى وصفاً محدداً، وما إذا كان هذا الوصف سوف يعزز مصالح حفظ السلم والأمن الدوليين. وهذه العملية هي من عمل جهاز سياسي وليس جهازاً قضائياً⁽²⁾.

أشار كاري مكدوغل (*Carrie McDougall*) إلى أنه تم التأكيد على أن الأعمال التحضيرية لوضع ميثاق الأمم المتحدة تدعم تفسير المادة 39 من الميثاق على أساس أنها تعطي لمجلس الأمن سلطة حصرية فيما يتعلق بالتحقق من وجود عمل عدواني، إذ تمت الإشارة إلى أن إغفال إيراد تعريف للعمل العدواني في ميثاق الأمم المتحدة كان عن قصد، ففي خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول إنشاء منظمة دولية المعقود في أبريل 1945، دعت العديد من الوفود إلى وضع تعريف لعبارة "تهديد السلم"، "الإخلال بالسلم"، و"العمل العدواني"، وقد تقدمت بوليفيا و الفلبين بمقترحات حقيقية في هذا الخصوص كانت محل نقاش حاد.

لكن تم في نهاية الأمر رفض هذه المقترحات وحتى الفكرة المتعلقة بضرورة تعريف العبارات المذكورة، في ميثاق الأمم المتحدة. وقد جاء في تقرير بول بونكور (*Paul Boncour*)، مقرر اللجنة المسؤولة عن وضع الصياغة النهائية للفصل السابع من الميثاق،

1- وفي هذا الصدد قال القاضي سكوبل (*Schwebel*) في رأيه الشخصي (*dissenting opinion*) في سياق قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في وند نيكاراغوا لعام 1984، أن "مجلس الأمن يمكن أن يأخذ في الحسبان بالاعتبارات القانونية، لكنه غير ملزم بتطبيق هذه الإعتبارات". راجع: Buhm-Suk Baek, Op.Cit., p.44.

Carrie McDougall, Op.Cit., pp.4, 5.

أن "اللجنة... قررت الأخذ بالنص الذي تمت صياغته في دامبارتون واكس (Dumbarton Oaks) وترك لمجلس الأمن السلطة الكاملة بخصوص تحديد ما يشكل تهديداً للسلم، أو إخلالاً بالسلم، أو عملاً من أعمال العدوان"⁽¹⁾.

كما أشار كاري ماكدوغل (Carrie McDougall) إلى أن هناك من الآراء الشخصية لقضاة محكمة العدل الدولية ما يمكن قراءتها على أساس أنها تدعم فكرة أن مجلس الأمن له سلطة تقدير حصرية في تحديد وقوع الفعل العدواني، وأورد بهذا الشأن مثلاً يتعلق بالرأي الشخصي للقاضي ورامانيري (Weeramantry) في إطار مرحلة التدابير الاحترازية من قضية لوكيربي (Lockerbie case)، الذي أكد فيه القاضي ورامانيري (Weeramantry) أن "تحديد وجود تهديد للسلم، أو إخلالاً بالسلم أو فعل من أفعال العدوان وفقاً للمادة 39 من الميثاق، يدخل بصورة كاملة في تقدير مجلس الأمن. وقد بدا أن مجلس الأمن دون غيره هو الحكم فيما يتعلق بوجود وضع من الأوضاع التي يُفعل على أساسها الفصل السابع. واتخاذ قرار من هذا النوع يكون وفقاً للتقدير الخاص (own judgment) لمجلس الأمن و في إطار ممارسته لكامل سلطته التقديرية التي منحت له بموجب المادة 39 من الميثاق. ما إن يتخذ هذا القرار يكون الباب مفتوحاً أمام مجموعة من القرارات المتعددة التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذها بموجب الميثاق. و لذلك، فأية مسألة تكون محل لقرار صحيح من مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من الميثاق، لا يبدو للوهلة الأولى، أنها مسألة تستطيع المحكمة أن تعالجها على نحو لائق"⁽²⁾.

في هذا السياق، أكدت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة لرواندا في قضية كانياباشي (kanyabashi)، أن "... مجلس الأمن له هامشاً واسعاً من التقدير في اتخاذ القرار عندما وأينما يوجد تهديد للسلم و الأمن الدوليين. غير أنه، وبحكم طبيعته، لا يمكن أن يكون مثل هذا النوع من التقدير مسألة قابلة للنظر من المحكمة، على أساس أنها تأخذ بعين الاعتبار بعدد من العوامل الظرفية و السياسية والاجتماعية، التي لا يمكن أن تترجح (weighed) أو

Carrie McDougall, Op.Cit., pp.5,6.
ibid.

-1
-2

أن تُوازن (balanced) بصورة موضوعية من طرف دائرة المحاكمة". ورُغم أن هذا التعليق من طرف المحكمة الجنائية الدولية الخاصة لرواندا لم يذكر العمل العدواني، فإن كاري ماك دوغل (*Carrie McDougall*) يرى أنه يمكن أن يقدر استقرائياً ليُطبق بصورة متساوية على الأفعال العدوانية⁽¹⁾.

أكدت الدول المؤيدة للدور الحصري لمجلس الأمن في تحديد وقوع الفعل العدواني، أن واقع كون إثبات وقوع الفعل العدواني هو لأغراض تحويل المحكمة الجنائية الدولية حق ممارسة إختصاص النظر في جريمة العدوان، وليس كشرط مسبق لإتخاذ مايلزم من تدابير قمعية وفقاً للفصل السابع من الميثاق⁽²⁾، لا يغير من الوضع شيئاً⁽³⁾. وذلك على أساس أنه يصعب التمييز بين المسؤوليات في مجال السلم والأمن الدوليين وقضايا الإختصاص فيما يتعلق بالعدوان⁽⁴⁾. وفي هذا الأمر يمكن الاستناد إلى تفسير الأستاذ كيلسن (Kelsen) للمادة 39 من الميثاق، وعلى أساسه تكون لمجلس الأمن سلطة إتخاذ توصيات من أي نوع (any kind) بعد أن يكيف حالة معينة على أساس أنها تهديد أو إخلال بالسلم، أو عمل من أعمال العدوان. بعبارة أخرى، وفقاً لكيلسن (Kelsen)، فسلطات مجلس الأمن غير محددة في إتخاذ التدابير القمعية الواردة في المواد 41 و 42 من الميثاق. ومثل هذا التصور أكدته مجلس الأمن في ممارسته منذ 1945.

على أي حال، كثيرون يؤكدون أن تحديد وقوع الفعل العدواني لغرض تمكين المحكمة الجنائية الدولية من ممارسة إختصاص النظر في جريمة العدوان، يقع في إطار حدود المادة

1- « *the comments of the court could arguably be extrapolated to apply equally to acts of aggression* », Carrie McDougall, Op.Cit., p.7.

2- نشير إلى أن هناك من المشاركين في الاجتماع غير الرسمي الذي عقده بين الدورتين الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان في معهد ليخينشتاين المعني بتقرير المصير في الفترة من 8 إلى 11 حزيران/يونيو 2006، من قال أن الحق المقرر لمجلس الأمن بموجب المادة 39 من الميثاق يقتصر، في جملة أمور، على تقرير ما إذا وقع هو عمل من أعمال العدوان بغية إتخاذ مايلزم من التدابير لحفظ السلم والأمن الدوليين ولا يمتد إلى إصدار قرار قضائي بشأن العدوان لأغراض المحاكمة الجنائية للفرد. راجع: تقرير الاجتماع غير الرسمي الذي عقده بين الدورتين الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان في معهد ليخينشتاين المعني بتقرير المصير في الفترة من 8 إلى 11 حزيران/يونيو 2006، المرجع السابق، فقرة 55، ص 11، 12.

3- Carrie McDougall, Op.Cit., p.7.

4- راجع: تقرير الاجتماع غير الرسمي الذي عقده بين الدورتين الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان في معهد ليخينشتاين المعني بتقرير المصير في الفترة من 8 إلى 11 حزيران/يونيو 2006، المرجع السابق، فقرة 57، ص 12.

41 من الميثاق.

كما دفعت الدول المؤيدة للدور الحصري لمجلس الأمن في تحديد وقوع الفعل العدوانى، بالمادة 24 من الميثاق، التي تنيط مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين، لدعم موقفها. واستعملت هذه المادة للتأكيد على أن أي تدبير يساهم في مقاضاة المسؤولين عن الجرائم الدولية يقع ضمن المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، والأحكام الصريحة من الميثاق حددت مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية في مثل هذه القضايا.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا إستندنا على واقع أن الدول المؤيدة للدور الحصري لمجلس الأمن في تحديد وقوع الفعل العدوانى، تعتبر أن أي حكم في نظام روما الأساسي يخول المحكمة الجنائية الدولية إختصاص تحديد وقوع الفعل العدوانى، سوف يتعارض مع أحكام المادة 24 و 39 من الميثاق التي تمنح مجلس الأمن سلطة حصرية في تحديد الفعل العدوانى⁽¹⁾، فبموجب المادة 103 من الميثاق سيكون مثل هذا الحكم مشوباً بعدم الصحة القانونية⁽²⁾.

ثانياً: الآثار المترتبة على إعطاء مجلس الأمن سلطة حصرية في تحديده المسبق للفعل العدوانى

يترتب على إقتراح إعطاء مجلس الأمن سلطة حصرية في تحديده المسبق لوقوع الفعل العدوانى وجوب ألا تمارس المحكمة الجنائية الدولية إختصاصها بشأن جريمة العدوان مالم أن يحدد مجلس الأمن وقوع الفعل العدوانى. كما أنه إذا مارست المحكمة الجنائية الدولية إختصاصها، فيجب أن يكون دورها مقتصرًا على تحديد مقدار المسؤولية التي تعود على الفرد في إرتكاب الدولة للعمل العدوانى، و إصدار حكم الإدانة على هذا الشخص إذا قدرت أنه مذنب. ووفقاً لهذا التصور فإنه إذا قرر مجلس الأمن أن لا يتصرف مطلقاً، فالمحكمة

1- أنظر في هذا المعنى: Carrie McDougall, Op.Cit., pp.7-10.

2- بما أن المادة 103 من الميثاق تفرض أن يكون نظام روما الأساسي متفقاً مع ميثاق الأمم المتحدة. راجع: Matthias Schuster, « the Rome statute and the crime of aggression: a Gordian knot in search of a sword”, criminal law forum, Vol.14, 2003, p.35.

الجنائية الدولية ستقوم بالشيء نفسه. لكن إذا قرر مجلس الأمن التصرف و البت بخصوص العمل العدواني، سواء بإسناده إلى الدولة المعنية أو إعفاء هذه الدولة من مسؤولية هذا العمل، فمثل هذا القرار يعتبر نهائياً و ملزماً للمحكمة الجنائية الدولية بغض النظر عن مشروعيتها من عدم مشروعيتها في القانون⁽¹⁾.

يتأكد مما سبق أن لجنة القانون الدولي في مشروعها المتضمن للنظام الأساسي لمحكمة جنائية دولية لعام 1998، أخذت بالدور الحصري لمجلس الأمن في تحديد وقوع الفعل العدواني، إذ نجد المادة 23(2) من هذا المشروع تنص على "لا يجب أن تخضع الشكوى من عمل من أعمال العدوان أو المتصلة مباشرة بعمل من أعمال العدوان، لهذا النظام الأساسي ما لم يقرر مجلس الأمن أولاً أن دولة ما قد ارتكبت العمل العدواني موضوع الشكوى"⁽²⁾. ويتجلى هذا الموقف كذلك في مشروع المادة 15 مكرر المقدمة من طرف الفريق العامل المعني بجريمة العدوان⁽³⁾ إلى الجلسة العامة لمؤتمر كمبالا الاستعراضي، من خلال إيراد مشروع هذه المادة في احد بدائله البديل الذي ينص على أنه "لا يجوز للمدعي العام، في حالة عدم وجود مثل هذا التقرير (أي تقرير مجلس الأمن بوقوع الفعل العدواني)، أن يبدأ التحقيق فيما يتعلق بجريمة العدوان"⁽⁴⁾.

إن الملفت للإنتباه أنه تم تقديم إقتراح خلال أعمال الفريق العامل المعني بجريمة العدوان، مفاده السماح للمدعي العام بأن يبدأ إجراء تحقيق فيما يتعلق بجريمة العدوان إذا طلب إليه ذلك مجلس الأمن في قرار يصدر في إطار الفصل السابع من الميثاق⁽⁵⁾، وهذا الأمر يدخل في الواقع في إطار ما أصطلح على تسميته خلال أعمال الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، "بالضوء الأخضر" (green light) والذي مفاده أنه في حالة

1- Daniel D. Ntanda Nserko, Op.Cit., p.504.

2- وقد أشارت لجنة القانون الدولي في تعليقها على المادة 23(2) إلى أن قرار مجلس الأمن بارتكاب عدوان يعتبر تمهيداً ضرورياً لتقديم الشكوى فيما يخص بعمل العدوان أو عمل متصل به اتصالاً مباشراً. راجع: تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها السادسة والأربعين، المرجع السابق، ص 63.

3- أنشئ الفريق العامل المعني بجريمة العدوان من طرف مؤتمر كمبالا الاستعراضي وفقاً للمادة 39 من نظامه الداخلي.

4- راجع في مشروع هذه المادة: المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، المرجع السابق، ص 67.

5- نفس المرجع.

عدم البت من جانب مجلس الأمن في وقوع أو عدم وقوع عمل عدواني من المفيد أن يوجد قرار واضح وصريح من مجلس الأمن لإعطاء الضوء الأخضر للمحكمة للشروع في نظر الدعوى دون البت من الناحية الموضوعية في وقوع أو عدم وقوع عمل من أعمال العدوان، ويكون مجرد إذن إجرائي من طرف مجلس الأمن⁽¹⁾.

يتبين مما سبق ذكره أن إعطاء مجلس الأمن سلطة حصرية في تحديده المسبق لوقوع الفعل العدواني سيكون له تأثير سلبي على إستقلالية المحكمة الجنائية الدولية، لأن مثل هذا الأمر سيجعل المتابعة القضائية لجريمة العدوان في حالة استتار للمرة الثالثة بعد فترة ما بعد نورومبرغ وروما⁽²⁾. لأن إستعمال مجلس الأمن لمصطلح "العدوان" في القرارات التي يصدرها يكون من الناحية السياسية، فهناك أوضاع لم يحدد فيها مجلس الأمن وقوع الفعل العدواني رغم أن وقوع العدوان فيها كان بصورة واضحة جدا⁽³⁾، في حين قام بإدانة أفعال عدوانية في أوضاع أخرى أقل خطورة (*borderline cases*). واستعمل مجلس الأمن مصطلح "العدوان" لوصف سلوك قلة قليلة من الدول، مع أن مجلس الأمن أدان دولتين، جنوب إفريقيا و روديسيا الجنوبية، على ارتكاب العدوان في العديد من المرات⁽⁴⁾، وأدان الدولة الإسرائيلية على ارتكابها فعل عدواني في مناسبتين⁽⁵⁾.

1- وكان الهدف من تقديم هذا الخيار هو النظر في إمكانية التوصل إلى حل وسط بين الذين يدافعون عن الإختصاص المطلق لمجلس الأمن في تحديد وقوع الفعل العدواني و الذين يبحثون عن سيناريوهات أخرى لشروع المحكمة في التحقيق. راجع: تقرير الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان في ديسمبر 2007، المرجع السابق، فقرة 35، ص7، 8.

2- « *la nécessité d'une intervention préalable du Conseil de Sécurité risquerait de faire retomber la répression du crime d'agression dans une troisième latence, après la période post-nuremberg et rome* », Fannie Lafontaine, Alain-Guy Tachou Sipowo, Op.Cit., p.3

3- إذ منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة في سنة 1945 كانت هناك العديد من الأعمال التي يمكن وصفها بأنها أعمال العدوانية لكن مجلس الأمن لم يستعمل أي وصف من هذا القبيل، إذ نشير مثالا في هذا الصدد إلى الحرب الكورية لعام 1950، غزو قناة السويس عام 1956، الغزو الإسرائيلي على مصر و سوريا و الأردن في عام 1967، الغزو الأمريكي على جرينادا في أكتوبر 1983. راجع هذا وأمثلة أخرى:

Daniel D. Ntanda Nserko, Op.Cit., note 20, p.505.

4- إذ أدان مجلس الأمن في تسعة مناسبات جنوب إفريقيا لارتكابها أعمال عدوان ضد العديد من الدول الإفريقية، بين سنة 1976 و 1987. كما أدان روديسيا الجنوبية لارتكابها العدوان ضد العديد من الدول الإفريقية. راجع:

Noah Weisbord, Op.Cit., p.169.

5- وذلك على أساس قيام إسرائيل في عام 1985 بقتل المركز الرئيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس "اللائحة رقم 573(1985)"، و قيام الفريق العسكري الذي بعثته إسرائيل إلى تونس في عام 1988 بمهمة قتل مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية، بقتل مسئول في منظمة التحرير الفلسطينية وثلاثة أشخاص آخرين "اللائحة رقم 660(1988)". =

لكن الملاحظ أن استعمال مجلس الأمن لمصطلح "العدوان" في الحالات ذات الصلة لايفيد إذا ماكان مجلس الأمن قد حدد وقوع فعل من أفعال العدوان وفقا للمادة 39 من الميثاق، والحالة الوحيدة التي يبدو فيها أن مجلس الأمن قد تصرف على النحو المذكور، هي الحالة المتعلقة باللائحة رقم 677(1990) الخاصة بإدانتته للعدوان العراقي ضد مباني دبلوماسية في الكويت، إذ إلى جانب إشارة هذه اللائحة إلى الفصل السابع من الميثاق، فهي أشارت إلى أن مجلس الأمن يعتبر الأعمال التي ارتكبتها العراق تشكل أعمالا عدوانية. وهذا الأمر سيكون في حقيقة الأمر بمثابة سابقة تثير القلق، لأنه يبين أن التعويل على تحديد مجلس الأمن المسبق لوقوع الفعل العدواني وفقا للمادة 39 من الميثاق يمكن أن يجعل المحكمة الجنائية الدولية لاتمارس مطلقا، أو في غالب الأحيان، لإختصاصها بالنظر في جريمة العدوان⁽¹⁾.

يجدر التذكير أن إعطاء مجلس الأمن سلطة حصرية في إثباته المسبق لوقوع فعل العدوان وإلزامية مثل هذا القرار على المحكمة الجنائية الدولية، يشكل مساسا واضحا بحقوق وضمانات المتهم. ومن بين الضمانات الإجرائية الأولية للمتهم قرينة البراءة التي على أساسها لايطالب من المتهم إثبات براءته، لكن هذا الأمر يكون على عاتق المدعي⁽²⁾. لكن الملفت للنظر هو كيفية إمكان المحكمة الجنائية الدولية إحترام هذا الحق في حالة العدوان، عندما يكون مجلس الأمن سبق له أن حدد وقوع الفعل العدواني. في الواقع، لاحظ ويليام شابلر (William Schabas) أنه "يمكن أن يصل متهم إلى المحكمة وهو مثقل بالعنصر الواقعي الأساسي (the central factual issue)، الذي سبق أن حدد وغير قابل للتغيير". وإذا تصورنا الظروف التي ستحاكم فيها القيادات العليا في الدولة أمام المحكمة الجنائية الدولية، يصبح من الواضح أن هؤلاء سيجدون أنفسهم أمام حالة حرجة إن لم نقل

= أنظر في هذا و في أمثلة أخرى متعلقة بإدانة مجلس الأمن للأفعال العدوانية التي ارتكبتها العراق ضد مباني دبلوماسية في الكويت عام 1990"اللائحة رقم 667(1990)"، وبإدانة المجلس للعدوان الذي ارتكب ضد البنين في عام 1977 "اللائحة رقم 405(1977)".

Mark S. Stein, Op.Cit., pp.8,9.

Carrie McDougall, Op.Cit., pp.26,27.

1- تنص المادة 66 من نظام روما الأساسي على: "1- الإنسان بريء إلى أن تثبت إدانته أمام المحكمة وفقا للقانون الواجب التطبيق. 2- يقع على المدعي العام عبء إثبات أن المتهم مذنب. 3- يجب على المحكمة أن تقتنع بأن المتهم مذنب دون شك معقول قبل إصدار حكمها بالإدانة".

مستحيلة عندما يحاولون الدفاع عن أنفسهم. ومثل هذا الوضع هو وضع غير مقبول⁽¹⁾.

الفرع الثاني

إعتماد مؤتمر كمبالا الاستعراضي لسلطة مجلس الأمن غير المطلقة في تحديده المسبق

لوقوع العمل العدوان

اتخذ مؤتمر كمبالا الاستعراضي إتجاها تأكد من خلاله إعطاء مجلس الأمن الدور الأولي (*initial*) في تحديده المسبق لوقوع الفعل العدواني (أولاً)، وتحديد جهات أخرى تتدخل في الحالة التي لا يقوم فيها مجلس الأمن بتحديد وقوع العمل العدواني (ثانياً).

أولاً: مجلس الأمن كجهة أولى في التحديد المسبق لوقوع الفعل العدواني

عارضت العديد من الدول بشدة الإقتراح المتعلق بإعطاء مجلس الأمن سلطة حصرية في تحديد جرائم العدوان التي يجب أن تكون محل المتابعة القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية، وكانت مخاوف هذه الدول في هذا الصدد تتمحور بالدرجة الأولى حول حق الفيتو للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، الذي يمكن أن يستعمل على حد سواء لحماية قيادات هذه الدول وقيادات الدول المتحالفة معها من المحاكمة⁽²⁾. وقد دفعت هذه الدول بحجة أن المادة 39 من الميثاق تعطي لمجلس الأمن السلطة الحصرية في تحديد وقوع الفعل العدواني لأغراض إتخاذ إجراءات لقمع العدوان وفقاً للفصل السابع وليس لأغراض إثارة المسؤولية الجنائية الدولية الفردية عن العدوان⁽³⁾.

في هذا السياق، أشار كاري ماكدوجل (*Carrie McDougall*) أنه رُغم الإشارة إلى أن الصياغة التي جاءت عليها المادة 39 من الميثاق تمنع أي جهاز آخر من غير مجلس الأمن، سواء كان هذا الجهاز هو جهاز منشأ بموجب الميثاق أو جهاز منشأ بموجب إتفاقية أخرى، من تحديد وقوع فعل من أفعال العدوان لداعي تفعيل المسؤوليات المناط بمجلس الأمن لقمع العدوان، فإنه لا يمكن قراءتها على أساس أنها تمنع جميع الكيانات الأخرى من غير مجلس الأمن من تحديد وقوع الأفعال العدوانية لأهداف غير تلك المتعلقة بتفعيل نشاط

Matthias Schuster, Op.Cit., pp.39,40.

-1

Hugh Bannister et autres, Op.Cit., p.12.

-2

-3 أنظر في هذا الموقف: الهامش رقم 2 من الصفحة 144 من هذه المذكرة.

مجلس الأمن في قمع العدوان⁽¹⁾.

يرى **مارك ستاين (Mark Stein)** أن العائق الأساسي في إعطاء مجلس الأمن سلطة حصرية في تحديده المسبق لوقوع الفعل العدواني هو المادة 39 من الميثاق في حد ذاتها، إذ وفقا لهذه المادة لا يمكن لمجلس الأمن أن يحدد وقوع الأفعال العدوانية بدون أن يقوم بإتخاذ توصيات أو إجراءات قمعية لحفظ السلم والأمن الدوليين وإعادتهما إلى نصابهما. بمفهوم آخر، إذا قدر مجلس الأمن أنه لا حاجة لإتخاذ توصيات أو إجراءات قمعية لحفظ السلم و الأمن الدوليين وإعادتهما إلى نصابهما، فعليه أن لا يحدد وقوع الفعل العدواني وفقا للمادة 39 من الميثاق. وإعتبار تحديد مجلس الأمن لوقوع الفعل العدواني هنا كشرط ضروري لممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها بشأن جريمة العدوان، سيؤدي إلى منع نظر المحكمة الجنائية الدولية في أية جريمة عدوان مرتبطة بعمل عدواني قرر مجلس الأمن عدم وجود الحاجة لإتخاذ توصيات أو تدابير قمعية بخصوصه وفقا للمادة 39 من الميثاق⁽²⁾.

أكدت محكمة العدل الدولية أن مسؤولية مجلس الأمن بموجب المادة 24 من الميثاق هي مسؤولية رئيسية (principale) وليست حصرية (exclusive)، وهذه المسؤولية الرئيسية أنيطت بمجلس الأمن وفقا للمادة 24 من الميثاق من أجل "أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا فعالا"، ولهذه الغاية كان مجلس الأمن هو الذي خولت له سلطة فرض إلتزامات واضحة لاحترام أمر صادر ضد دولة معتدية وفقا للفصل السابع. ومجلس الأمن هو الوحيد الذي يستطيع أن يقرر تدابير تنفيذية من خلال عمل قمعي ضد الدولة المعتدية⁽³⁾.

وضع مؤتمر كمبالا الاستعراضي لنظام روما الأساسي حلا أكد من خلاله على فكرة أن مجلس الأمن يجب أن لا يتمتع بدور حصري في تحديد وقوع الفعل العدواني من أجل تفعيل

1- أنظر في هذا: Carrie McDougall, Op.Cit., pp.11,12. وأنظر كذلك في نفس المعنى:

Mark S. Stein, Op.Cit., p5.

idem, pp.15,16.

-2

-3 Certaines dépenses des Nations Unies(article 17, paragraphe 2, de la charte), Avis consultatif du 20 juillet 1962: C.I.J.recueil 1962, p.16.

إختصاص المحكمة الجنائية الدولية في النظر في جريمة العدوان، وهذا الدور يجب أن يكون على أساس جعل مجلس الأمن أول من تتاح له الفرصة في البت في وقوع الفعل العدواني لكن دون أن يعيق عدم بت مجلس الأمن في شأن هذه المسألة، ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاص النظر في جريمة العدوان.

في الواقع، أقام مؤتمر كمبالا الاستعراضية تمييزاً في إطار تحديده لدور مجلس الأمن في إثبات وقوع العدوان، بين الإحالة الصادرة من الدول والتي تكون بموجب التصرف التلقائي للمدعي العام من جهة، والإحالة الصادرة عن مجلس الأمن من جهة أخرى⁽¹⁾. أما فيما يتعلق بالحالة الأولى، فلقد نصت المادة 15 مكرر من التعديلات الخاصة بنظام روما الأساسي بشأن جريمة العدوان على أنه إذا خلص المدعي العام إلى وجود أساس معقول للبدء في تحقيق فيما يتعلق بجريمة العدوان فيجب عليه، أن يتأكد أولاً مما إذا كان مجلس الأمن قد اتخذ قراراً مفاده وقوع الفعل العدواني ويقوم بإخطار الأمين العام الأممي بالوضع القائم أمام المحكمة الجنائية الدولية وتقديم أية معلومات ذات صلة⁽²⁾. ويجوز للمدعي العام أن يشرع في تحقيقه في حالة وجود مثل ذلك القرار⁽³⁾. على أن يكون من المفهوم أن هذا لن يمنع المدعي العام من الشروع في التحقيق في "حالة عدم إتخاذ قرار من هذا القبيل في غضون ستة أشهر بعد تاريخ الإبلاغ"⁽⁴⁾. وهذا وفقاً لأوضاع محددة (كما سنرى لاحقاً).

من الواضح أن مجلس الأمن سيكون في حالة "دفاع"، بما أن المبادرة لإتخاذ قرار فيما يتعلق بوقوع العمل العدواني يكون من قبل المحكمة الجنائية الدولية، ليترك لمجلس الأمن سلطة إتخاذ مثل هذا القرار. ورغم أنه مما لا يقبل الشك فيه هو أن مجلس الأمن له سلطة تقديرية واسعة في التجاوب مع مبادرة المحكمة الجنائية الدولية، فصدور تلك المبادرة عن محكمة يضم نظامها الأساسي ما يقارب مئة دولة، بمن فيها دولتين دائمتي

1- تشير إلى أن جميع آليات التحريك القائمة الثلاث تنطبق على جريمة العدوان، وهذا ما يستنتج من الفقرة الأولى من المادة 15 مكرر و 15 مكرر ثالثاً من التعديلات الخاصة بنظام روما الأساسي أنظر هذه المواد في: القرار (RC/RES.6)، المرفق الأول، المؤتمر الاستعراضية لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف، المرجع السابق، ص 24، 25.

2- أنظر الفقرة السادسة من المادة 15 مكرر، نفس المرجع، ص 24.

3- أنظر الفقرة السابعة من المادة 15 مكرر، نفس المرجع، ص 25.

4- أنظر الفقرة الثامنة من المادة 15 مكرر، نفس المرجع.

العضوية في مجلس الأمن هي فرنسا وإنكلترا، سيستبعد احتمال تجنب مجلس الأمن بصورة كاملة لطلب المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالبت في وقوع العمل العدواني، وسيُعمل بلا شك لإدراج هذه المبادرة في جدول أعمال مجلس الأمن والتعامل معها باهتمام كبير⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بالحالة الثانية، فالقراءة الحرفية للمادة 15 مكرر ثالثا من التعديلات الخاصة بنظام روما الأساسي بشأن جريمة العدوان، تظهر أنه إذا أحال مجلس الأمن حالة يبدو فيها أن جريمة عدوان قد ارتكبت فإن المحكمة يمكن لها أن تمارس إختصاص النظر في هذه الجريمة دون الحاجة إلى القيام بالإجراء المسبق المتعلق بتحديد مجلس الأمن لوقوع العمل العدواني، إذ الملفت للإنتباه هو أن المادة 15 مكرر ثالثا أسقطت من مضمونها الفقرة السادسة من المادة 15 مكرر التي عالجت مسألة تحديد مجلس الأمن المسبق لوقوع العمل العدواني وجميع الفقرات ذات الصلة، بمعنى الفقرة السابعة والثامنة من هذه المادة⁽²⁾.

يبدو أن المادة 15 مكرر ثالثا جاءت على خلاف مشاريع التعديلات على نظام روما الأساسي المتعلقة بجريمة العدوان التي تم تقديمها في مراحل سابقة، إذ الملاحظ أن هذه المشاريع قامت على أساس تطبيق دور مجلس الأمن الأولي في تحديده المسبق لوقوع العمل العدواني على جميع الآليات الثلاث القائمة لتحريك إختصاص المحكمة الجنائية

1- أنظر في هذا المعنى: Mark S. Stein, Op.Cit., p.10.

2- وأسقطت المادة 15 مكرر ثالثا كذلك الفقرة الرابعة من المادة 15 مكرر التي تجعل ممارسة المحكمة الجنائية لإختصاص النظر في جريمة العدوان، مرهون بعدم إيداع الدولة الطرف المعنية المرتكبة للعمل العدواني قبل المصادقة أو الموافقة على التعديلات الخاصة بنظام روما الأساسي المعتمدة في مؤتمر كمبالا الاستعراضي، إعلانا يتضمن عدم قبولها للإختصاص المحكمة في هذا المجال. ويجوز للدولة الطرف المذكورة أن تسحب هذا الإعلان في أي وقت ويجب عليها النظر فيه خلال ثلاث سنوات. وكما يبدو فالمحكمة يمكن لها أن تمارس الإختصاص فيما يتعلق بجريمة العدوان بغض النظر عن وجود مثل هذا الإعلان إذا ماكانت الإحالة من قبل مجلس الأمن. وهذا يعتبر عنصرا إيجابيا بالنسبة لإحالات مجلس الأمن المتعلقة بجريمة العدوان، بالإضافة إلى العناصر الإيجابية الأخرى المعروفة في الجرائم الأخرى التي تختص بها المحكمة والمتعلقة على الأخص بالشروط المسبقة لممارسة المحكمة الجنائية الدولية. (كما أسلفنا الإشارة إليها سابقا). وهذا ما يتجلى من خلال إسقاط المادة 15 مكرر ثالثا للفقرة الخامسة من المادة 15 مكرر التي تنص على " فيما يتعلق بدولة ليس طرفا في هذا النظام الأساسي، لايجوز للمحكمة أن تمارس إختصاصها المتعلق بجريمة العدوان عندما يرتكبها مواطنو تلك الدولة أو التي ترتكب على إقليمها". راجع في هذه المواد: القرار (RC/RES.69)، المرجع السابق، ص 24، 25. لكن الملاحظ هنا هو أن هذه الفقرة أسقطت إمكانية ممارسة المحكمة الجنائية لإختصاصها إزاء دولة ليس طرف إذا ما أعلنت عن قبولها إختصاص المحكمة وفقا للمادة 12 من نظام روما الأساسي. فهل يعني هذا أن هذه الإمكانية لا تنطبق على جريمة العدوان؟

الدولية، بما فيها الإحالة الصادرة عن مجلس الأمن⁽¹⁾. رُغم أنه أثّرت بعض الإشكالات في هذا السياق، والجدير بالذكر هو مآثره رئيس الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، بشأن السيناريو الذي يقوم بموجبه مجلس الأمن بإحالة حالة إلى المحكمة الجنائية الدولية دون أن يكون قد بت في شأن العمل العدواني، وهذا إما لأن جرائم أخرى منصوص عليها في المادة 05 من نظام روما الأساسي هي التي أرتكبت أو أن هناك أسباباً أخرى جعلت مجلس الأمن لا يتخذ قراراً بشأن عمل من أعمال العدوان. إذ تم التساؤل حول جواز الاحتجاج بأن مجلس الأمن ينبغي أن يحتفظ في هذه الحالة بحق الأولوية في البت في أمر العمل العدواني، لأنه يمكنه في غير ذلك من الحالات أن يختار ببساطة عدم القيام بإحالة على الإطلاق؟.

لوحظ في هذا الصدد أن مثل هذه الإحالة يمكن أن تُرى بوصفها إحالة "مشروطة"، حيث يسمح لمجلس الأمن بأن يحيل حالة إلى المحكمة ويحتفظ في الوقت نفسه بموافقه على التحقيق في جريمة العدوان لمرحلة لاحقة، وتم التساؤل عما إذا كانت الإحالة المشروطة تتفق مع المادة 13(ب) من نظام روما الأساسي. وقد اعتبر البعض أنه من المفروض أن يكون من السهل التسليم بأن مجلس الأمن يجب أن يسمح له بأن يحتفظ بأمر التحكم في مسألة العدوان إذا كانت الإحالة الصادرة عن مجلس الأمن هي الطريقة الوحيدة الممكن بها تحريك إختصاص المحكمة الجنائية الدولية في المقام الأول⁽²⁾.

من ناحية أخرى، نصت الفقرة التاسعة من المادة 15 مكرر من التعديلات الخاصة بنظام روما الأساسي بشأن جريمة العدوان على أنه "لا يخل القرار الصادر من جهاز خارج المحكمة بخصوص وقوع عمل عدواني بما تخلص إليه المحكمة في إطار هذا النظام

1- أنظر مثلاً: document de travail sur le crime d'agression proposé par le president (révision de juin 2008), ICC-ASP/6/SWGCA/2, 14 mai 2008, pp.3-5. مقترحة من الرئيس (تنقيح كانون الثاني/يناير 2009)، ICC-ASP/7/SWGCA/INF.1، 19 فيفري 2009، ص 3.
2- أنظر كذلك في مواقف أخرى بخصوص هذا السيناريو: تقرير الاجتماع غير الرسمي مابين الدورتين المعني بجريمة العدوان في الفترة من 8 إلى 10 حزيران/يونيه 2009، المرجع السابق، فقرة من 49 إلى 52، ص 14. ونشير إلى أنه جرت الإشارة خلال أعمال الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، إلى أنه لا توجد أية صعوبة في السيناريو الذي يقوم بموجبه مجلس الأمن بإصدار قرار بوقوع العمل العدواني وإحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية وفقاً للمادة 13(ب) من نظام روما الأساسي، إذ ستتلقى المحكمة إشارة الانطلاق للمضي قدماً في الدعوى مصحوبة بقرار بوقوع عمل من أعمال العدوان. راجع: تقرير الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان للاجتماع غير الرسمي مابين الدورتين من الفترة من 8 إلى 11 حزيران/يونيه 2006، المرجع السابق، فقرة 64، ص 13.

الأساسي"⁽¹⁾. وكما يبدو فالقرار الصادر عن مجلس الأمن المتعلق بوقوع العمل العدواني بصفته قرارا صادرا عن جهاز خارج المحكمة، لا يحول دون قيام المحكمة الجنائية الدولية من إثبات وقوع الفعل العدواني لأغراض المسؤولية الجنائية الفردية المتعلقة بجريمة العدوان، مما يعني أن هذا القرار ليس قطعيا و ملزما للمحكمة بل يعتبر في نظرها شرطا إجرائيا.

في هذا السياق، يؤكد يوانيس بريزاس (Ioannis Prezas) أن إعطاء المحكمة سلطة مستقلة لتحديد وقوع العمل العدواني يتعدى سلطات المحكمة القضائية وفقا لنظامها الأساسي، على أساس أن إختصاص المحكمة يقتصر على تحديد المسؤولية الجنائية الفردية، ونظام روما الأساسي لا يمكن قطعاً أن يمس بمسؤولية الدول في القانون الدولي⁽²⁾. ولذلك يكون من الصعوبة تصور كيف يمكن للمحكمة أن تصدر حكما بخصوص مسؤولية الدولة من أجل إقامة المسؤولية الفردية دون التعدي على مجال ليس خاص بها، والذي سيؤدي بالإضافة إلى نشوء تعارض في التقديرات بينها وبين مجلس الأمن⁽³⁾.

ووجود هذا النوع من التعارض سيفرض وفقا للمادة 103 من الميثاق على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي هي أطراف في نظام روما الأساسي، أن تعطي الأولوية للقرار الصادر من مجلس الأمن المحدد لوقوع الفعل العدواني وفقا للفصل السابع من الميثاق، مما يؤثر بالأخص على مجال التعاون مع المحكمة. كما يؤدي إلى تفويض سلطة مجلس الأمن مع ماله من نتائج خطيرة على سلامة (the integrity) نظام الأمم المتحدة ككل⁽⁴⁾.

ثانيا: الجهات المخول لها التدخل في حالة عدم قيام مجلس الأمن بتحديد وقوع العمل العدواني

رغم تأييد معظم ممثلي الدول خلال أعمال الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان

1- والملاحظ أن نفس هذه الفقرة نجدتها في المادة 15 مكرر ثالثا بالرغم من عدم اشتراطها كما يبدو للتحديد المسبق لوقوع العمل العدواني من قبل مجلس الأمن، ونعتقد أن هذه الفقرة تخص بدرجة أولى الحالة التي يقوم فيها مجلس الأمن بإحالة حالة للمحكمة الجنائية الدولية مصحوبة بقرار يحدد وقوع العمل العدواني.

2- أنظر المادة 25(4) من نظام روما الأساسي.

3- Ioannis Prezas, Op.Cit., p.96.

4- أنظر في هذا المعنى: Matthias Schuster, Op.Cit., p40.

العدوان للدور الأولي (*initial*) لمجلس الأمن في تحديده لوقوع العمل العدواني، فالخلاف كان واضحا حول الإجراء المناسب الذي سيتخذ في حالة رفض أو إخفاق مجلس الأمن في إتخاذ قرار يحدد وقوع العمل العدواني. وفي هذا السياق هناك من المندوبين من فضل أن يكون أحد أجهزة الأمم المتحدة هو الذي يجب أن يحدد وقوع العمل العدواني في مثل هذه الأوضاع، وقد تمت الإشارة في هذا الإطار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية⁽¹⁾.

عولت الدول المؤيدة لخيار الجمعية العامة في دعم موقفها على قرار الإتحاد من أجل السلام الصادر عن الجمعية العامة في عام 1950 والذي على أساسه "إذا أخفق مجلس الأمن، بسبب غياب إجماع الدول دائمة العضوية، في ممارسة مسؤولياته الرئيسية المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين في أية حالة يبدو أنها تشكل تهديدا للسلم، أو إخلالا به، أو عملا من أعمال العدوان، يجب على الجمعية العامة أن تدرس المسألة من أجل تقديم التوصيات المناسبة لأعضاء الأمم المتحدة لغرض إتخاذ التدابير الجماعية، بما فيها في حالة الإخلال بالسلم أو العمل العدواني، إستعمال القوة المسلحة إذا اقتضى الأمر للحفاظ على السلم الأمن الدوليين وإعادتهما إلى نصابهما"⁽²⁾. وقد أدانت الجمعية العامة فيما بعد العديد من الهجمات المسلحة في عدد من الأزمات العنيفة⁽³⁾.

تجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية أكدت في قضية بعض نفقات الأمم المتحدة أن " ميثاق الأمم المتحدة يبين على نحو صريح أن الجمعية العامة يجب أن تهتم بالمسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين"⁽⁴⁾.

أما الدول المؤيدة لخيار محكمة العدل الدولية، فذكرت الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان بأن محكمة العدل الدولية لها خبرة في مجال إتخاذ قرارات قانونية متعلقة

Noah Weisbord, Op.Cit., p.201. -1

Carrie McDougall, Op.Cit., p.15. -2

Noah Weisbord, Op.Cit., p.201. -3 وقد إعتبرت الجمعية العامة بعض حالات إستعمال القوة على أنها تشكل أعمال عدوانية كما تبين ذلك بصورة ملحوظة في اللائحة رقم 487 الصادرة في 1 فيفري 1951 والمتعلقة بتدخل الحكومة الشعبية المركزية للجمهورية الصين الشعبية في كوريا. راجع في هذا وأمثلة أخرى:

Carrie McDougall, Op.Cit., pp.16, 17.

Certaines dépenses des Nations Unies (article 17, paragraphe 2, de la charte), Op.Cit., -4 p.64.

بأفعال عدوانية، وأشارت لدعم هذه الرؤية إلى قضية الأنشطة المسلحة في إقليم الكونغو⁽¹⁾ التي طلبت فيها الجمهورية الديمقراطية للكونغو، من بين أشياء أخرى، تعويضات من أوغندا على أساس إدعاءات لإرتكاب أفعال عدوانية، ولم يكن هناك أي أحد جادل جدياً في إختصاص محكمة العدل الدولية في التعامل مع هذه القضية لداعي أن مثل هذه الأعمال العدوانية هي إدعاءات ومجلس الأمن نفسه لم يفصل في مثل هذه الإدعاءات. وتم التأكيد على أن إرتكاب أو عدم إرتكاب أوغندا للأفعال العدوانية المزعومة يعتبر شأنًا لمحكمة العدل الدولية وحدها أن تفصل فيه⁽²⁾. كما أشارت إلى الرأي الاستشاري الصادر بتاريخ 8 جويلية 1996 في القضية المتعلقة بشرعية التهديد أو إستخدام الأسلحة النووية، و قضية الأنشطة العسكرية في وضد نيكاراغوا لعام 1981، والرأي الاستشاري لعام 1962 المتعلق بقضية بعض نفقات الأمم المتحدة⁽³⁾.

تحجبت الدول الراضة لخيار الجمعية العامة و محكمة العدل الدولية بأن معايير الإثبات والإجراءات المطبقة من أجهزة الأمم المتحدة تختلف بشكل ملحوظ عن المعايير التي تطبقها المحكمة الجنائية الدولية والمتسمة بالصرامة، وتعتبر غير ملائمة. غير أن الدول التي ترى في الجمعية العامة أو محكمة العدل الدولية بديلاً مناسباً لعدم تحديد مجلس الأمن لوقوع العمل العدواني، أكدت أن معايير الإثبات والإجراءات التي يطبقها مجلس الأمن هي أقل صرامة من المعايير التي تطبقها محكمة العدل الدولية. علاوة على ذلك، أضاف البعض أنه رغم أنها تعبر عن تقديرات سياسية فقرارات الجمعية العامة هي أكثر تمثيلاً للرأي العالمي من قرارات مجلس الأمن⁽⁴⁾.

استبعد مؤتمر (كمبالا) الاستعراضي كل من الخيارين السابق ذكرهما واعتمد خياراً آخر كان الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان قد اقترحه في وقت سابق⁽⁵⁾،

1- Noah Weisbord, Op.Cit., p.201. وقد أصدرت محكمة العدل الدولية الحكم في قضية الأنشطة المسلحة في إقليم الكونغو في 19 ديسمبر 2005.

2- Daniel D. Ntanda Nsereko, Op.Cit., pp.504,505.

3- Noah Weisbord, Op.Cit., p.201.

4- ibid.

5- أنظر مثلاً: ورقة مناقشة عن جريمة العدوان مقترحة من الرئيس (تنقيح كانون الثاني/ يناير 2009)، المرجع السابق، ص4.

ويتمثل في ضرورة حصول المدعي العام قبل البدء في التحقيق بشأن جريمة العدوان، في الحالات المحالة إلى المحكمة وفقا للمادة 13(أ) و (ج) وأمام عدم قيام مجلس الأمن بتحديد وقوع العمل العدواني في مدة الستة أشهر من إخطار الأمين العام الأممي، على إذن من الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق بالتحديد في جريمة العدوان، ويجب على الدائرة التمهيدية أن تتبع في إتخاذ هذا الإجراء الأوضاع المنصوص عليها في المادة 15 من نظام روما الأساسي⁽¹⁾، بمعنى أن تقوم بدراسة الطلب والمواد المؤيدة، والنظر فيما إذا كان هناك أساس معقول للشروع في التحقيق، والنظر فيما إذا كانت الدعوى تقع على ما يبدو في إطار إختصاص المحكمة الجنائية الدولية⁽²⁾. غير أنه لا يكفي للمدعي العام الإذن المتخذ على النحو المذكور لكي يبدأ التحقيق في جريمة العدوان، بل يجب أن لا يكون مجلس الأمن قد قرر عدم السير في هذا التحقيق وفقا للمادة 16 من نظام روما الأساسي⁽³⁾.

يبدو أنه لم يتم النص بصريح العبارة على أن الدائرة التمهيدية ستقوم بالفصل في وقوع الفعل العدواني، وقد سبق لرئيس الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان أن دعا الوفود في سياق الخيار 2 من البديل 2 الوارد في مشروع المادة 15 مكرر من ورقة الرئيس لعام 2008⁽⁴⁾، إلى النظر في أهمية أن تبت الدائرة التمهيدية من الناحية الموضوعية في وقوع عمل من أعمال العدوان قبل مضي المدعي العام في التحقيق وطلب القبض على المتهمين، وقدر الرئيس أن هذا الحكم سيتماشى مع الخيارين 3 و4 من البديل 2 من ورقة الرئيس اللذان يتطلبان البت من الناحية الموضوعية في مرحلة مبكرة من التحقيق (وهذا من طرف الجمعية العامة أو محكمة لعدل الدولية حسب ورقة الرئيس). وسيؤدي إلى مزيد من الضوابط أو "مصفاة" إضافية لأعمال المدعي العام بالمقارنة بدور

1- تنص المادة 15 مكرر من التعديلات الخاصة بنظام روما الأساسي بشأن جريمة العدوان على: " في حالة عدم إتخاذ قرار من هذا القبيل(أي تحديد مجلس الأمن وقوع العمل العدواني) في غضون ستة أشهر بعد تاريخ البلاغ (الموجه للأمين العام)، يجوز للمدعي العام أن يبدأ في التحقيق فيما يتعلق بجريمة عدوان، شريطة أن تكون الشعبة التمهيدية قد أذنت ببدء التحقيق فيما يتعلق بجريمة عدوان وفقا للإجراءات الواردة في المادة 15...".

2- أنظر الفقرة الرابعة من المادة 15 من نظام روما الأساسي.

3- تنص المادة 15 مكرر على أنه: "...وأن لا يكون مجلس الأمن قد قرر خلاف ذلك(أي لا يبدأ المدعي العام التحقيق) وفقا للمادة 16".

4- أنظر: document de travail sur le crime d'agression proposé par le président (revision de juin 2008), Op.Cit.

الدائرة التمهيدية في الفقرة الرابعة من المادة 15 من نظام روما الأساسي⁽¹⁾. في جميع الأحوال، يبدو من خلال نص المادة 15 مكرر أنه ليس هناك بت مبكر في وقوع العمل العدواني من الناحية الموضوعية في حالة عدم قيام مجلس الأمن بذلك في المدة المقررة له، الأمر الذي سيجعل هذه المسألة خاضعة لدراسة المحكمة الجنائية الدولية في مرحلة المحاكمة وستكون للمتهم حينئذ فرصة مناقشة هذا الأمر. تجدر الإشارة في الأخير إلى أن ممارسة المحكمة الجنائية الفعلية لإختصاصها فيما يتعلق بجريمة العدوان وفقا للأحكام التي وضعت في مؤتمر كمبالا الاستعراضي، لن يكون في الأمد القريب، لأن هذا الأمر مرهون بقرار يتخذ من جمعية الدول الأطراف بعد 1 يناير 2017 بنفس أغلبية الدول الأطراف مثل ما يقتضي في اعتماد تعديل يدخل على النظام الأساسي، وبعد مرور سنة واحدة على التصديق أو قبول التعديلات من طرف 30 دولة طرف أيهما هو اللاحق⁽²⁾. وهذا يدل على عدم اقتناع الدول بصورة كبيرة بالأحكام المعتمدة في مؤتمر كمبالا الاستعراضي، وهناك إمكانية لإعادة النظر في هذه الأحكام.

1- أنظر: تقرير الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف، الدورة السابعة، لاهاي، 14-22 نوفمبر 2008، (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، المرفق الثالث، فقرة 24، ص 57.

2- أنظر الفقرة الثانية والثالثة المشتركة للمادتين 15 مكرر و 15 مكرر ثالثا.

خاتمة

أسفرت محاولة واضعي نظام روما الأساسي من أجل وضع حل يأخذ بعين الإعتبار مطلب تحقيق الهدف من إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بوضع حد للإفلات من العقاب من جهة، ومطلب إحترام مهام ومسؤوليات مجلس الأمن في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين من جهة أخرى، على نظام قانوني يكون لمجلس الأمن في إطاره دوران أحدهما له طابع إيجابي و الآخر له طابع سلبي. أما الأول، فهو على أساس سلطة مجلس الأمن في تحريك إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، التي من الواضح أنها تمنح لمجلس الأمن إمكانية إعطاء للمحكمة الجنائية الدولية فعالية أراد واضعو نظام روما الأساسي أن تكون صورة مكرسة للتطور الذي عرفته العدالة الجنائية الدولية في هذا المجال من خلال المحكمتين الجنائيتين الدوليتين الخاصتين ليوغوسلافيا سابقا و رواندا.

ترتكز هذه الفعالية بالأساس على نص نظام روما الأساسي لأن المحكمة الجنائية الدولية لها إختصاص عالمي في حالة ماإذا كان مجلس الأمن هو الذي حرك إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، مما يعطي لهذه الأخيرة إختصاصا لم يكن لأن يكون لها في حالات أخرى غير هذه الحالة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى على إدخال نظام روما الأساسي سلطة مجلس الأمن في فرض عقوبات (**le pouvoir coercitif**) بموجب الفصل السابع من الميثاق، في مجال التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. لكن بالمقابل حاول واضعو نظام روما الأساسي بوضع ضمانات على شكل قيود فرضت على سلطة مجلس الأمن في إحالة الأوضاع إلى المحكمة الجنائية الدولية، مما يعكس إتجاه نية هؤلاء إلى إعتبار المحكمة الجنائية الدولية جهازا ذا إستقلالية، وإذا كان من الصحيح أن هذه الأخيرة هي في خدمة حفظ السلم والأمن الدوليين في الحالة التي يحرك فيها مجلس الأمن إجراءاتها، فقواعد اللعبة لاتحدد هذه المرة من طرف مجلس الأمن، وبالتالي لايببدو أمرا غريبا رؤية مجلس الأمن يلجأ إلى إنشاء محاكم دولية جنائية خاصة جديد أو حتى محكمة جنائية مدولة، إذا ما قدر أن التنظيم القانوني لسلطة الإحالة يفرض ضوابط لاتخدم الأهداف المرجوة.

والجدير بالإشارة هنا هو أن الفعالية المرجوة من إحالات مجلس الأمن لاتعكس إلا معطيات نظرية و لها طابع نسبي، على الأقل إذا ما إستندنا إلى التفعيل الأول لمجلس الأمن لسلطته في الإحالة بموجب اللائحة رقم 1593 (2005) المحيلة للوضع في إقليم دارفور. إذ أظهرت هذه اللائحة الرهانات التي ستواجهها المحكمة الجنائية الدولية في مجال حساس هو مجال التعاون حتى في ظل كون مجلس الأمن هو الذي حرك إجراءاتها.

بينما الثاني، فهو على أساس سلطة مجلس الأمن في تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، إذ رغم إتجاه نية واضعي نظام روما الأساسي إلى تضمين نظام روما الأساسي ضمانات للحد من خطورة هذه السلطة، فإنه لا يخفى على أحد واقع أن هذه السلطة هي في حد ذاتها تعرقل نشاط المحكمة الجنائية الدولية وهذه الضمانات ليست كافية لاستبعاد أي تدخل تعسفي من جانب مجلس الأمن، وكان من المفروض أو الأجدى تقييد إمكانية التجديد بمدة زمنية محددة، أو بعبارة أخرى الحد من إمكانية التجديد فورودها بشكل مطلق في النظام الأساسي لايمكن أن يفسر إلا بالرغبة لترك الباب مفتوحا أمام بعض الإستثناءات التي تستوجب عدم الإضرار على المتابعة و المحاسبة. كما أن هذه الضمانات لاتفي بغرضها أمام الغموض الذي شاب أحكام نظام روما الأساسي في العديد من المسائل التي يمكن أن تثار في إطار سلطة مجلس الأمن بالتأجيل، كمسألة مصير الأدلة و البراهين التي جمعت في مرحلة سابقة لطلب التأجيل.

الأكيد أن الواقع العملي الذي كرسته اللوائح رقم 1422(2002) و 1487(2003) و 1497(2003) يبرز الخطورة الحقيقية لسلطة مجلس الأمن في تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، إذ أظهر هذا الواقع العملي عدة خروقات قانونية التي يمكن أن تواجهها المحكمة الجنائية الدولية في المستقبل في إطار سلطة مجلس الأمن بتأجيل إجراءاتها، كما أثبت أن اشتراط التصويت الإيجابي لإعمال المادة 16 من نظام روما الأساسي، لايجوز دون تمكن الدول دائمة العضوية من فرض إرادتها المنفردة على المجتمع الدولي، لتمرير القرار الذي تريده. فالتصويت الإيجابي ليس مستحيلا في ظل هيمنة القطب الواحد، وهو أمر كان على الأطراف في مؤتمر روما التأسيسي التنبه إليه والتعامل معه بشكل أكثر جدية

، وعدم إقناع النفس بأن اشتراط التصويت الإيجابي سيحول دون تعسف إحدى الدول في إستعمال نفوذها في المجلس للحصول على مآرب لاتدخل في إطار نظام روما الأساسي. يبدو أن منح مجلس الأمن سلطة في تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية يبين بجلاء أن وجود صلة بين حفظ السلم والأمن الدوليين و العدالة الجنائية الدولية ليست من الأمور المسلمة بها دائما والمؤكدّة (*un lien axiomatique*)، بل هذا الأمر يخضع في كل مرة للتقدير الذي يتبناه مجلس الأمن.

كما أن جريمة العدوان تظهر خطورة أكبر في إطار ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها بشأنها، لأن الأحكام التي اعتمدت في هذا المجال، خلال مؤتمر كمبالا (*kampala*) الاستعراضي، تمنح لمجلس الأمن فرصتين تسمح على الأخص للولايات المتحدة بأن تفرض على أساسها سياستها المرسومة بشأن المحكمة الجنائية الدولية، وتتمثل هتان الفرصتان في سلطة مجلس الأمن في أول الأمر بتحديد وقوع فعل العدوان كشرط إجرائي مسبق لتحرك المحكمة الجنائية الدولية إزاء جريمة العدوان يجعل المحكمة في تبعية لمجلس الأمن من دون أن تكون تبعية مطلقة بسبب عدم تمتع مجلس الأمن بسلطة مطلقة في هذا الخصوص وفقا للإحكام المذكورة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتمثل في السلطة العامة لمجلس الأمن في تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية بخصوص جريمة العدوان في الحالة التي تكون فيها للمحكمة الجنائية الدولية رخصة مباشرة إجراءاتها إزاء جريمة العدوان بصرف النظر عن شرط تحديد مجلس الأمن لوقوع فعل العدوان، وهي الحالة التي تتمثل في عدم قيام مجلس الأمن بتثبيت وقوع العدوان في مدة ستة أشهر من تبليغ المدعي العام الأمين العام الأممي بالوضع القائم أمام المحكمة الجنائية الدولية. كما يمكن أن تؤدي هذه الأحكام إلى وضع يصعب الخروج منه في حالة التكييفات المتعارضة من مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية.

نعتقد أن العيب لا يكمن في منح مجلس الأمن سلطات على النحو الوارد في نظام روما الأساسي في حد ذاته، بل العيب يكمن في الأحكام المنظمة لعمل مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما أن هذه السلطات تستند جميعها إلى ما لمجلس الأمن بموجب هذا الميثاق نفسه. على هذا الأساس نرى أن النقائص التي تشوب نظام روما الأساسي لايرتبط

إصلاحها في حقيقتها إلا بفكرة إصلاح النظام القانوني الذي وضعه الميثاق بشأن مجلس الأمن، والتي كانت محل طلبات ملحة في السنوات الأخيرة من طرف العديد من الأطراف، وذلك نتيجة للنتائج المتضاربة التي عرفها نظام الأمن الجماعي وثبت انحرافه في بعض الأحيان وممارسته بازدواجية و انتقائية في أحيان أخرى، كل ذلك في ظل غموض فكرة السلطة التقديرية الممنوحة لمجلس الأمن، وخضوعه للإرادة الاستثنائية لأعضائه الدائمين، والتي تحرك مجلس الأمن وفقا لمصالحها و مصالح حلفائها. فالمجلس في وضعه الحالي لايعبر عن كافة دول العالم. هذا ما يجعل إصلاحه ضرورة حتمية. ويجب أن يركز هذا الإصلاح على ضرورة إعادة النظر في توزيع السلطات بين مجلس الأمن و الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادة إحياء قرار الإتحاد من أجل السلام ويجب ضرورة إعادة النظر في نظام التصويت على مستوى مجلس الأمن. كما يتعين إدخال مفهوم الرقابة القضائية على أعمال مجلس الأمن في الميثاق. وتحقق مثل هذه الإصلاحات ستعكس بالتأكيد على المركز القانوني لمجلس الأمن في نظام روما الأساسي.

أما في الوقت الراهن، فنرى أن العبء الكبير لإقامة توازن بين مجلس الأمن و المحكمة الجنائية الدولية يقع على الدول، إذ بصرف النظر عن صحة القول بقدرة المحكمة الجنائية الدولية على ممارسة الرقابة على صلاحيات مجلس الأمن إزاءها، فالأكيد أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مؤهلة لأن تمارس رقابة سياسية على نشاط مجلس الأمن في هذا المجال. كما يمكن للجمعية العامة التي عرفت ركودا في نشاطها، أن تكون منبرا ملائما من أجل رقابة نشاط مجلس الأمن في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

وعلى أية حال، لايمكن دائما أن نعتبر تدخل جهاز سياسي (مجلس الأمن) في نشاط جهاز قضائي (المحكمة الجنائية الدولية) هو بالضرورة إفراغ لاستقلالية وحياد هذا الأخيرة من كل معنى، لأن تجربة المحاكم الجنائية الدولية الخاصة تظهر حقيقة أخرى.

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

أ- كتب:

- 1- ضاري خليل محمود، باسيل يوسف، المحكمة الجنائية الدولية (هيمنة القانون أم قانون الهيمنة)، منشأة المعارف، القاهرة، 2008.
- 2- محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية (مدخل لدراسة أحكام واليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي)، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2004 .
- 3- لندة معمر يشوي، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة واختصاصها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- 4- علي يوسف الشكري، القضاء الجنائي الدولي في عالم متغير (دراسة في محكمة ليزج- نورمبرج- طوكيو- يوغسلافيا السابقة - رواندا و المحكمة الجنائية الدولية الدائمة وفقا لأحكام نظام روما الأساسي)، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.
- 5- قيذا نجيب حمد، المحكمة الجنائية الدولية نحو العدالة الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.
- 6- عمر محمود المخزومي، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
- 7- السيد مصطفى احمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية و القانون الدولي المعاصر، ايتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.
- 8- علي القادر عبد القهوجي، القانون الدولي الجنائي: أهم الجرائم الدولية، المحاكم الجنائية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.
- 9- خالد عكاب حسون العبيدي، مبدأ التكامل في المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
- 10- كمال الجزولي، الحقيقة في دارفور(عرض و تقديم لتقرير لجنة التحقيق الدولية)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.

11- سعيد عبد اللطيف حسن، المحكمة الجنائية الدولية (إنشاء المحكمة- نظامها الأساسي- اختصاصها التشريعي و القضائي) وتطبيقات القضاء الجنائي الدولي الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

12- مها محمد الشيوكي، إشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع و الإعلان، الطبعة الأولى، مصر، 2000.

13- الدراجي إبراهيم، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان، 2005.

14- محمد السعيد الدقاق ،التنظيم الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 1982.

ب- مذكرات جامعية:

1- وفاء دريدي، المحكمة الجنائية الدولية ودورها في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، 2008.

2- بن عبید إخلص، آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، 2008.

3- العاراية بولرباج، دور الأمم المتحدة في النزاع المسلح بدارفور، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2006.

ج- مقالات وأبحاث:

1- محمد عبد الله الدومة، " النظام السوداني و القوات الدولية في دارفور " ، كتاب مشترك ، إصدارات المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2007، ص 42- 54.

2- يوبي عبد القادر، "علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، جامعة جيلالي لياس، الجزائر، العدد الثاني، 2006، ص 215- 225.

3- وليد فؤاد المحاميد، "القيود الموضوعية على مجلس الأمن"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 21، العدد الأول، 2005، ص 39- 83.

4- بارعة القدسي، "المحكمة الجنائية الدولية طبيعتها و إختصاصها موقف الولايات المتحدة و إسرائيل منها"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20، العدد الثاني، 2004، ص 111-

182.

5- براءة منذر كمال عبد اللطيف، "علاقات المحكمة الجنائية الدولية" (دراسة مقارنة)، بحث مقدم إلي مؤتمر التنمية البشرية و الأمن في عالم متغير الذي تعده جامعة الطفيلة التقنية للفترة مابين 10 و 12 جويلية 2007، ص 1-100.

6- عبد الماجد مصطفى سليمان، القرار 1593 بين السياسة و القانون، بحث مقدم إلي الندوة التي أقيمت بالقنصلية السودانية العامة بجدة في 26 جويلية 2005.

7- بن عامر تونسي، " تأثير مجلس الأمن على المحكمة الجنائية الدولية"، م.ج.ع.ق.إ.س، العدد 4، 2008، ص 229، 257.

8- محمد عزيز شكري، "العدوان في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، ورقة عمل مقدمة للندوة الدولية حول المحكمة الجنائية الدولية (الطموح- الواقع- آفاق المستقبل)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية، الفترة بين 10- 11 يناير/ كانون الثاني 2007، ص 1-20.

9- نعيمة عمير، "علاقة المحكمة الجنائية الدولية و المحاكم الوطنية"، م.ج.ع.ق.إ.س، عدد 4، 2008، ص 259-297.

10- محمد هشام مافورا، "علاقة المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن" في: [http:// www. Aladel.gov.ly/main/modules/sections/item.php ? itemed=277.](http://www.Aladel.gov.ly/main/modules/sections/item.php?itemed=277)

د- تقارير ووثائق دولية:

- 1- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17 يولييه 1998 م.
- 2- المحضر الحرفي لمجلس الأمن للجلسة المفتوحة التي عقدها بتاريخ 10 يولييه 2002، الوثيقة رقم: (S/PV.4568).
- 3- المحضر الحرفي لمجلس الأمن للجلسة التي عقدت في 30 جوان 2002، الوثيقة رقم: (S/PV4563).
- 4- المحضر الحرفي لمجلس الأمن للجلسة التي عقدت بتاريخ 12 جوان 2003، الوثيقة رقم: (S/PV.4772).
- 5- المحضر الحرفي لمجلس الأمن للجلسة التي عقدت بتاريخ 1 آب/أغسطس، الوثيقة رقم: (S/PV.4803).
- 6- المحضر الموجز للجلسة الرابعة والثلاثين للجنة الجامعة، الوثيقة رقم: (A/CONF.183/ C.1/ SR. 34)

7- المحضر الموجز للجلسة الخامسة والثلاثين للجنة الجامعة، الوثيقة رقم: (A/CONF.183/C.1/ SR.35)

8- المحضر الموجز للجلسة الثالثة والثلاثين للجنة الجامعة ، الوثيقة رقم : (A/CONF/183/C.1/ SR.33)

9- المحضر الموجز للجلسة الخامسة والعشرين للجنة الجامعة، الوثيقة رقم: (A/CONF.183/C.1/ SR. 2-)

10- المحضر الموجز للجلسة السادسة للجنة الجامعة الوارد في الوثيقة رقم (A/CONF.183/C.1/ SR.6)

11- مجموعة إقتراحات بشأن جريمة العدوان مقدمة في اللجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية(1996-1998) ومؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية(1998)، و اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية (1999)، الوثيقة رقم: (PCNICC/ 1999/INF/2)

12- رسالة مؤرخة في 29 يولييه 2003 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، الوثيقة رقم: (S/2003/769).

13- تقرير الأمين العام لمجلس الأمن عن نشر العملية المختلطة للإتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة في دارفور، (S/2009/201) ، 14 أبريل 2009.

14- تقرير الاجتماع المنعقد بين الدورات في الفترة من 19 إلى 30 كانون الثاني 1998 في زوتفن هولندا، اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، الوثيقة رقم: 4 (A/AC.249/1998/L.13- fevrier 1998).

15- المحكمة الجنائية الدولية و السودان: الوصول للعدالة و حقوق الجني عليهم، تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان عن المائدة المستديرة التي عقدت في الخرطوم للفترة ما بين 2-3 أكتوبر 2005.

16- مشروع نظام أساسي لمحكمة جنائية دولية، تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها السادسة و الأربعون، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة التاسعة و الأربعون، الملحق (A/49/10) رقم 10 .

17- التقرير العاشر للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1593(2005).

18- ثورة دارفور، تقرير مجموعة الأزمات الدولية ،رقم 76 عن إفريقيا، نيروبي ، بروكسل ، 2006.

19- المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، كمبالا، 31 أيار/مايو- 11 حزيران/يونيه، 2010، منشورات المحكمة الجنائية الدولية، (RC/11).

20- تقرير الاجتماع غير الرسمي مابين الدورتين المعني بجريمة العدوان، الذي استضافه معهد لختنشتاين بشأن تقرير المصير، مدرسة وودرو ويلسن، نادي برينستن، نيويورك، في الفترة من 8 إلى 10 يونيو 2009، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، الدورة الثامنة، لاهاي، 18-26 نوفمبر 2009، (منشور المحكمة الجنائية الدولية 2.ICC-ASP/8/INF).

21- تقرير الاجتماع غير الرسمي الذي عقده بين الدورتين الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان في معهد ليخينشتاين المعني بتقرير المصير، مدرسة وودرو ويلسون، جامعة برينستون، الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من 8 إلى 11 حزيران/يونيه 2006، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف، الدورة الخامسة، لاهاي، 23 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2006، (منشور المحكمة الجنائية الدولية، (ICC-ASP /5/ SWGCA/INF.1).

22- تقرير الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف، الدورة السادسة، نيويورك، 30 نوفمبر- 14 ديسمبر 2007، (منشور المحكمة الجنائية الدولية،-ICC ASP/6/SWGCA/1).

23- تقرير الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف، الدورة السابعة، لاهاي، 14-22 نوفمبر 2008، (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/7/ (20)، المجلد الأول، المرفق الثالث.

24- ورقة مناقشة عن جريمة العدوان مقترحة من الرئيس (تنقيح كانون الثاني/يناير 2009)، (ICC-ASP/7/SWGCA/INF.1)، 19 فيفري 2009.

25- إقتراح مكتب مؤتمر روما الدبلوماسي لإنشاء محكمة جنائية دولية بشأن حصر إختصاص المحكمة الجنائية الدولية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية، الوثيقة رقم: (A/CONF. 183 /C1/L.59)

26- مجلس الأمن يحيل الوضع في دارفور، بيان صحفي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في:

<http://www.fidh.org>.

ثانيا- باللغة الفرنسية:

A- Ouvrages :

1- Thomé Nathalie, les pouvoirs du conseil de sécurité au regard de la pratique récente du chapitre VII de la charte des nations unies, PUAM, PARIS, 2005.

B- Articles :

1- David Eric, «l'avenir de la cour pénale internationale », in: Paul tavernier et laurence burgorgue-larsen (sous dir.), un siècle de droit international humanitaire, bruylant, belgique, 2001, PP. 185- 200.

2- Fernandez Sanchez Pablo Antonio, «La violation grave des droits de l'homme comme une menace contre la paix », R.D.I.S.D.P, vol.77, n° 1, 1999, PP. 23- 58.

3- Prezas Ioannis, « La justice pénale internationale à l'épreuve du maintien de la paix : à propos de la relation entre la cour pénale internationale et le conseil de sécurité », R.B.D.I, n° 1, 2006, PP. 57- 98.

4- Ascension H. Maison R., « L'activité des juridictions pénales internationales (2003-2004) », A.F.D.I, vol.50, n°1, 2004, PP.416- 468.

5-_____, « L'activité des juridictions pénales internationales (2005) », A.F.D.I, vol.51, n°1, 2005, PP.237- 296.

6-_____, « l'activité des tribunaux pénaux internationaux pour l'ex-Yougoslavie (1995-1997), et pour le Rwanda (1994-1997), A.F.D.I, Vol.43, n°1, 1997, PP. 368- 402.

7- Ascension H., Pellet A., « l'activité du tribunal pour l'ex-Yougoslavie (1993-1995), A.F.D.I, Vol.41, n°1, 1995, PP. 101- 136.

8- Adama Kpodar, « considerations juridiques sur la resolution 1373(2001) du conseil de securité », R.R.J., n° 2, 2004, PP. 1259- 1279.

9- Linda M. Kellen, « la fausse dichotomie entre la paix et justice et la cour pénale internationale », J.J.H., Vol.3, n°1, 2008, PP.13- 53 .

- 10- Cottereau G.**, « Statut en vigueur, la cour pénale internationale s'installe », A.F.D.I, Vol.48, 2002, PP.129- 161.
- 11- Becheraoui Doreid**, « l'exercice des compétences de la cour pénale internationale », R.I.D.P, Vol.76, 2006, PP. 341- 373.
- 12- Della Morte Gabriel**, « Les frontières de la compétence de la Cour Pénale internationale : observations critiques », R.I.D.P, vol.73, 2002, PP. 23- 57.
- 13- Dobelle Jean-François** « la convention de Rome portant statut de la cour pénale internationale », A.F.D.I, Vol., 44 1998, PP.356- 369.
- 14- Bakker Christine A.E.** « le principe de complémentarité et (les auto-saisines) : un regard critique sur la pratique de la cour pénale internationale », R.G.D.I.P, n°2, 2008, PP.361- 377.
- 15- Ubéda Muriel** « l'obligation de coopérer avec les juridictions internationales », in: Ascension H., Decaux E., et Pellet A. (sous dir.), droit international pénal pédon, Paris, 2000, PP.951- 967.
- 16- Detais Julien**, « Les Etats-Unis et la cour pénale internationale », droits fondamentaux, n°3, (janvier-décembre), 2003, PP.32- 50.
- 17- Dumée M.**, « le crime d'agression », in: Ascension H., Decaux E., Pellet A. (sous dir.), droit international pénal, pédon, paris, 2000, PP.251- 264.
- 18- Zourek Jaroslav**, « Enfin une définition de l'agression », A.F.D.I, 1974, PP.9- 30.
- 19- Lattanzi Flavia**, « La compétence de la cour pénale internationale et le consentement des états », R.G.D.I.P, n°2,1999, PP.425- 444.
- 20- Sorensen M.**, « La juridiction criminelle internationale dans un système de sécurité collective », politique étrangère, vol.17, n°3, 1952, PP.113- 126.
- 21- Pierre M. Martin**, « le crime de génocide : quelques paradoxe », le Dalloz, n°31, 2001, PP. 477- 481.

- 22- Bula- Bula Sayeman**, « La Cour Pénale internationale Envisagée dans ses Rapports avec le Conseil de Sécurité des Nations Unies », R.A.D.I.C., n°7, 1999, PP. 321- 333.
- 23- La Rose Anne-Marie**, « les forces multinationales et l'obligation de coopérer Avec les tribunaux internationaux sous l'angle de l'arrestation », in: Ascension H., Decaux E., et Pellet A., (sous dir.), droit international pénal, Pedon, paris, 2000, PP.681- 695.
- 24- Marcelin Nguele Abada**, « le crime d'agression ou l'arlésienne du droit international », R.R.J., n°1, 2006, PP.279- 316.
- 25- Decaux Emmanuel**, « La crise du darfour. Chronique d'un génocide annoncé », A.F.D.I. vol.50, 2004, PP.731- 754.
- 26- Coulée f.** « Sur un état tiers bien peu discret : les états confrontés au statut de la cour pénale internationale », A.F.D.I., Vol.49, 2003, PP. 32- 70.
- 27- Aumon Florian**, « la situation au darfour déferée a la CPI: retour sur une résolution (historique) du conseil de sécurité », R.G.D.I.P., n°1, 2008, PP.11- 134.
- 28- Condorelli Luigi**, « la cour pénale internationale : un pas de géant (pourvu qu'il soit accompli...) », R.G.D.I.P., n°1, 1999, PP.7- 21.
- 29- Sur Serge**, « vers une cour pénale internationale : la convention de Rome entre les ONG et le conseil de sécurité », R.G.D.I.P., n°1,1999, PP.29- 45.
- 30- Politi Moritti**, « le statut de Rome de la cour pénale internationale : un point de vue d'un négociateur », R.G.D.I.P., n°4, 1999, PP.830- 849.
- 31- Poitevin Arnaud**, « Cour pénale internationale : les enquêtes et les latitudes du procureur », droits fondamentaux, n°4, janvier-décembre 2004, PP.97- 112.
- 32- Lafontaine F., Tachou sipowo alain-guy**, « le crime d'agression et la cour pénale internationale : regard sur la relation entre la sécurité internationale et la justice pénale internationale », bulletin sécurité mondiale, n°38, février- mars 2009, PP.1- 4.

- 33- Tavernier Paul**, « Les déclarations du président du conseil de sécurité », A.F.D.I. Vol.39, 1993, PP. 86- 104.
- 34- Victor Tanner**, «Darfour : racines anciennes, nouvelles virulences », politiques étrangères, n°4, 2004, PP.731- 754.
- 35- Abdallah Benhamou**, « la cour pénale internationale à l'épreuve des faits : la situation du Darfour », R.A.S.J.E.P., n°4, 2008, PP.207- 220.
- 36- Zakr Nasser**, « les aspects institutionnels de la cour pénale internationale », J.D.I., n°2, 2002, PP.449- 474.
- 37- Lounici David et Scala Damien**, « première décision de la cour pénale internationale relative aux victimes : états des lieux et interrogations », R.I.D.P., Vol.76, 2007, PP. 375- 408.
- 38- Jean Chappez**, «questions d'interprétation et d'application de la convention de Montréal de 1971 résultant de l'incident aérien de Lockerbie(Jamahiryra arabe libyenne contre les états unies et Jamahiryra arabe libyenne contre Royaume-Uni), mesures conservatoires, ordonnance du 14 avril 1992 », A.F.D.I., Vol. 38, n°1,1992, PP.468- 479.
- 39- Jean-Michel Favre**, « le mécanisme du subpoena dans la jurisprudence du tribunal pénal internationale pour l'ex-Yougoslavie », A.F.D.I., Vol.43, n°1, 1997, PP.403- 429.
- 40- Bedjaoui Mohamed**, « la place de la cour internationale de justice dans le système général de maintien de la paix institué par la charte des nations unies », R.A.D.I.C., Vol.8, n°3, 1999, PP.541- 548.
- 41- Mbay Aziz**, « la convention de Rome du 17juillet 1998 instituant la cour pénale internationale: entre originalité et compromis », C.E.R.R., n°3, 2001. In: [http://www.helios.univ-reims.fr/labos/cerri/cr3-article aziz1, htm](http://www.helios.univ-reims.fr/labos/cerri/cr3-article%20aziz1.htm).
- 42- Sur Serge**, « Le droit international pénal entre l'état et la société internationale», Octobre 2001. In : [http// www.ridi.org/adi](http://www.ridi.org/adi).

43- Jean Baptise, « le Darfour doit-il faire le deuil de la justice pour obtenir la paix ? », In: <http://www.letemps.ch/page/umid/36eal1620-22ec-11de-a52b-e283860294>.

44- Jean baptiste gnonlique, « Union Africaine et le statut de la cour penale internationale ». In : <http://www.lanouvelletribune.info/index>.

45- Brigitte sterne, « légalité et compétence du tribunal pénal international pour Le Rwanda: l'affaire kanyabashi, A.D.I, février 1999 in : <http://www.r.i.d.i.org/ad>.

46- entretien avec Pierre-Marie-Dupuy, « la genèse de la Cour pénale internationale ». In : <http://www.pierre-mari-dupy.org>.

47- Sylvie Guelluy, le régime juridique des immunités en droit international : exécution du mandat d'arrêt délivré à l'encontre d'Omar Al Bachir, in vers une justice internationale effective ?, sous dr. Sylvie Guelluy, 5 aout 2009, in : <http://www.affaire-strategie.info>.

C- Mémoires et traveaux de recherche :

1- Moretti Sébastien, la justice internationale a l'épreuve du terrorisme : défis, enjeux et perspectives concernant la commission d'enquête internationale Indépendante (UNIIC) et le tribunal spécial pour le Liban, mémoire de diplôme Institut de hautes études internationales et du developpement, geneve, 2008.

2- Dainiotti Federica, la cour pénale internationale : analyse de cette nouvelle juridiction à la fois indépendante et interdépendante au sein d'un système de Relations Internationales en plein mutation, diplôme des hautes études Européennes et internationales, centre internationale de formation européenne, Institut européen des hautes études internationales, nice, France, 2005.

3- Diasolwa Samuel Dimuene Paku, l'exercice de la compétence universelle En droit pénal international comme alternatif aux limites inhérentes au système De la cour pénale internationale, université du Québec a Montréal, mémoire de maitrise en droit international, 2008.

4- Les actions controversées du procureur de la cour pénale internationale : une crise de maturation?, J.I.C.J, In: <http://www.Portail.judiciare.delahaye.org>.

c- Les Documents internationaux :

1- Accords :

- Accord général pour la paix en Bosnie-Herzégovine, annexe 1A : accord sur les aspects militaires de la consolidation de la paix, U.N.Doc.S/1995 (déc.1995).
- Accord negocié regissant les relations entre la cour pénale internationale et l'organisation des Nations Unies.

2- Jurisprudences :

- Mandat d'arrêt à l'encontre d'Omar Hassan Ahmad el Bachir, 4 mars 2009, ICC-02/05- 01/09-01.
- CPI, procureur v. Haroun et Abd.Al Rahim, décision sur la demande En vertu de l'article 58(1) du statut, ICC-02/05-01/07-01-CON.
- décision sur les demandes de participation à la procédure de VPRS1, VPRS2, VPRS3, VPRS4, VPRS5, VPRS6, ICC-01/04-101, 17 janvier 2006.
- Arrêt de la chambre d'appel du TPIY relatif a la requête de la république de Croatie aux fins d'examen de la décision de la chambre de première instance II rendue le 18 juillet 1997, le procureur C./ Tihomir Blaskic, affaire n° IT-95-14-AR 108 BIS, 29/10/1997.
- Arret relatif a l'appel de la defence l'exception prejudicielle d'incompetence, le procureur C. / Dusko Tadic, Alias « Dule », chambre d'appel, 2 octobre 1995.
- Certaines depenses des Nations Unies (article 17, paragraphe 2, de la charte), Avis consultatif du 20 juillet 1962: C.I.J.recueil 1962.

3- Conseil de sécurité :

- Résolutions du Conseil de sécurité

Résolution 731(1992) du 21 janvier 1992(S/RES/731).

Résolution 784(1992) du 31 mars 1992(S/RES/784).

Résolution 808(1993) du 22 février 1993(S/RES/808).

Résolution 827(1993) du 25 mai 1993(S/RES/827).

Résolution 955(1994) du 8 novembre 1994(S/RES/955).

Résolution 1031(1995) du 30 novembre 1995(S/RES/1031).

Résolution 1422(2002) du 12 juillet 2002(S/RES/1422).

Résolution 1487(2003) du 12 juin 2003 (S/RES/1487).

Résolution 1497(2003) du 1 aout 2003 (S/RES/1497).

Résolution 1547(2004) du 11 juin 2004 (S/RES/1547).

Résolution 1556(2004) du 30 juillet 2004 (S/RES/1556).

Résolution 1564(2004) du 18 septembre 2004(S/RES/1564).

Résolution 1368(2005) du 12 septembre 2001 (S/RES/1368).

Résolution 1593(2005) du 31 mars 2005 (S/RES/1593).

Résolution 1706(2006) du 31 aout 2006 (S/RES/1706).

- Déclarations du Président du Conseil de sécurité

La déclaration du président du conseil de sécurité sur la cooperation avec la Cour pénale internationale, Un.Doc. S/PRST/2008/21(16 juin 2008).

- Communiqués de presse du conseil de sécurité

CS/8351 du 31 mars 2005 (le conseil de sécurité renvoie la situation au darfour à la cour penale internationale).

- Procés- verbaux des rencontres du conseil de sécurité

S/PV.5158 (31 mars 2005) (Rapport du secrétaire général sur le sudan)

- Commission internationale d'enquete sur le Darfour

Rapport de la Commission internationale d'enquête sur le Darfour au Secrétaire général, UN doc. S/2005/60, 1 février 2005.

4- Assemblée Générale des Nations Unies :

- Comité préparatoire pour la creation d'une cour penale internationale

- Résumé des travaux du comité préparatoire au cours de la période allant du 25 mars au 12 avril 1996, comité préparatoire pour la création d'une cour criminelle internationale, A/AC.249/1(7 mai 1996).

- Rapport du comité préparatoire pour la création d'une cour criminelle, A/conf. 183/2/add.1, 14 avril 1998.

- Secrétaire General des Nations Unies :

- Circulaire du Secrétaire General, respect du droit international humanitaire par les forces des Nations Unies, ST/SGB/1999/13(6août 1999).

- Communiqué de presse du Secrétaire General des Nations Unies in: [UN.com.depress.SG/sm/9797/AFR/1132](http://www.un.org/press/Sg/sm/9797/AFR/1132).

- La lettre du secrétaire general à M. Luis Moreno Ocampo, 1 avril 2005 (ICC-02/05-10).

5- Union Africaine :

- Decision **DOC.Assembly/AU/13(XIII)** sur le Rapport de la commission sur la Reunion des Etats Africains parties au statut de Rome de la Cour pénale internationale adoptée par la treizième session ordinaire de conférence à Syrte (grande Jamahiriya Arabe libyenne populaire et socialiste), le 3 juillet 2009.

6- La Cour Pénale internationale

- Rapports du procureur :

- le sixième Rapport du procureur de la Cour pénale internationale au Conseil de Sécurité des Nations Unie en application de la résolution 1593(2005), 5 decembre 2007.

- le cinquième Rapport du procureur de la Cour pénale internationale au conseil Sécurité des nations unies en application de la résolution 1593(2005).

- le huitième Rapport du procureur de la Cour pénale internationale au Conseil de Sécurité des Nations Unies en application de la résolution 1593(2005)

- le neuvième Rapport du procureur de la Cour penale internationale au Conseil de Securité des nations unies en application de la résolution 1593(2005).

- Septième Rapport du procureur de la Cour pénale internationale au Conseil de Sécurité des Nations Unies en application de la résolution 1593(2005).

- Documents de l'Assemblée des Etats parties au statut de Rome

- Document de référence sur le crime d'agression, commission préparatoire de la Cour pénale internationale, groupe de travail sur le crime d'agression, PCNICC / 2000/WGCA/INF/1, (26 juin 2000).

- Document de travail sur le crime d'agression proposé par le président (révision de juin 2008), ICC-ASP/6/SWGCA/2, 14 mai 2008.

- Réunions :

- Septième réunion d'information de la cour pénale internationale à l'adresse du Corps diplomatique, Recueil de déclarations, Bruxelles, 29 juin 2006.

7- Documents des organisations non gouvernementales:

- la route ne s'arrête pas à Rome, Rapport de position n°3 : analyse du statut de Cour Pénale Internationale, novembre 1998. In: www.fidh.org/r266.

- Cour pénale internationale-commission préparatoire à mi-chemin, mars 2000, Rapport de position, hors série de la lettre bimensuelle de fidh, n°288. In : www.fidh.org/r266

- Rapport de position n°8: laCPI, non à l'exception américaine sous couvert de Lutte Terrorisme, l'offensive américaine contre la cour pénale internationale novembre 2002. In : www.fidh.org/r266

- Human Rights Wacht, barrer la route à l'impunité : recommandations de human right watch relatives au renouvellement de la resolution 1487. In: <http://www.hrw.org>.

- Accords d'impunité bilatéraux, document d'Human Rights Wacht, in: [http : www.hrw.org](http://www.hrw.org).

- CCDIH, article 98(2) du statut de Rome : controverses actuelles sur la signature des accords bilatéraux proposés par les Etats Unis, p.10, in: [http : www.croix-rouge.be/CCDIHI](http://www.croix-rouge.be/CCDIHI).

- Ultimatum au Darfour : niveau d'action internationale, groupe des crises internationales, Rapport d'afrique n°83, 2004.

D- Documents parlementaires :

- **Dulait A.**, la Cour pénale internationale, Rapport d'information n°313(1998-1999), commission des affaires étrangère, sénat français .
- **Brana P.**, Rapport au nom de la commission des affaires étrangère sur le projet de loi (n°2065) autorisant la ratification de la convention portant statut de la cour pénale internationale n°2141, enregistré a la Présidence de l'Assemblée Nationale le 8 février 1999.

ثالثا- باللغة الانجليزية:

A- Articles:

- 1- **Elizabeth C. Minogue**, « increasing the effectiveness of the Security Council's chapter VII authority in the current situations before the international criminal court ", Vanderbilt Law Review, Vol.61, n° 2, 2000, PP. 647-680.
- 2- **Philips Ruth b.**, "the international criminal court: jurisdiction and admissibility", Criminal law forum, Vol.10, n°1, 1999, PP. 61-85.
- 3- **Nsereko Daniel D. Ntanda.**, « the relationship between the international criminal court and the united nations security council", Zeitschrift Fur International Strafrechtsdogmatik, Vol. 13, 2007, PP.500-506.
- 4- **Daniel D. Ntanda Nserko**, "the role of the international criminal tribunals in the promotion of peace: the case of the ICC", Criminal Law Forum, Vol.10, 2008, PP.373- 393.
- 5- **Qugnivet n.**, "the report of the international commission of inquiry on Darfur: The question of genocide", Human Rights Review, july-september 2006, PP.38- 68.
- 6- **Cassese Antonio**, "the statute of international criminal court: some preliminary reflections", E.J.I.L, Vol.10, 1999, PP.144- 171.
- 7- **Carsten Stahn**, " the ambiguity of Security of Council Resolution 1422(2002)", E.J.I.L, Vol.14, n°1, 2003, PP.85- 104.

- 8-Wenqi Zhu,** " on co-operation by states not party to the international criminal court " International Review of the Red Cross, Vol.88, n°861, 2006, PP.87- 110.
- 9- Sluiter Goran,** « the surrender of war criminals to the international criminal court », LOY.L.A.INTER'L& COMP. L. REV., Vol.25, 2003, PP.605- 652.
- 10- Jacob Pichon,** « the principle of complimentarity in the case of the Sudanese Nationals Ahmad Harun and Ali Kushayb before the international criminal court”, I.C.L.R., Vol.8, 2005, PP.185- 228.
- 11- Arsanjani Mahnoush H.,** « the statute of the international criminal court », A.J.I.L., Vol.93, n°1, 1999, PP.22- 43.
- 12- Chris Gallavin,** “the Security Council and the ICC; delineating the scope of Security Council referrals and deferrals”, New Zealand Armed Forces Law Review, Vol.5, 2005, PP.19- 39.
- 13- Rastan Rod,**” what is a case for the purpose of the Rome statute”, Criminal Law Forum, n°10, 2005, PP.435- 448.
- 14- Cyer Robert,** « Sudan, resolution 1593 and international criminal justice », L.J.I.L., Vol.19, 2006, PP.195- 222.
- 15- Schabas William A.,**” first prosecutions at international criminal court”, Human Rights Law Journal, Vol.27, n°14, 2006, PP.25- 40.
- 16- Kaufman Zachary d.,** “justice in jeopardy: accountability for Darfour atrocities”, Criminal Law Forum, Vol.16, 2005, PP.343- 360.
- 17- Riesman Michael,** “on paying the piper: financial responsibility for Security Council referrals to the international criminal court”, A.J.I.L., Vol.99, N°3, 2005, PP. 615- 618.
- 18- Reisman Micheal, Arsanjani Mahnoush H.,** « the- law-in-action of the international criminal court”, A.J.I.L., Vol.99, 2005, PP. 385- 403.
- 19- Scheffer David,** “article 98(2) of the Rome of statute: America’s original intent”, J.I.C.J., n°3, 2005, PP.333- 353.

- 20- Wirth Steffen**, “immunities, related problems and article 98 of the Rome statute”, Criminal Law Forum, Vol.12, 2001, PP.429 -458.
- 21- Mohamed El Zeidy**, « the United states dropped the atomic bomb of article 16 of the ICC statute security Council power of deferral and résolution 1422 » Vanderbilt Journal of Transnational Law, Vol.35, 2002, PP.1503- 1544.
- 22- Lavelle Robert**, “a vicious storm in a teacup: the action by the United Nations Security Council to narrow the jurisdiction of the international criminal court”, Criminal Law Forum, n°14, 2003, PP.195- 220.
- 23- Neha Jain**, « A separate law for peacekeepers: the clash between the Security Council and the international criminal court », E.J.I.L., Vol.16, n°2, 2005, PP.239- 254.
- 24- Abass Ademola**, « the competence of the Security Council to terminate the Jurisdiction of the international criminal court”, T.I.L.J., 2005, PP.263- 295.
- 25- Nsongurua J. Udombana**,” pay back time in Sudan? Darfour in the international criminal court», Tulsa J.Comp. & Int’L L., n°13, 2005, PP.1- 57.
- 26- Richard J. Goldstone**, «the role of the united nations in the prosecution of international criminals”, journal of law & policy, Vol.5, 2001, PP.119- 129.
- 27- Noah Weisbord**, « prosecuting aggression », H.I.L.J., Vol.49, n°1, 2008, PP.161- 220.
- 28- Matthias Schuster**, « the Rome statute and the crime of aggression: a Gordian knot in search of a sword”, criminal law forum, Vol.14, 2003, PP.1- 57.
- 29- McDougall Carrie**, « when law and reality clash-the imperative of compromise in the context of the accumulated evil of the whole: conditions for the exercise of the international criminal court’s jurisdiction over the crime of aggression », forthcoming in the 2/3(2007) edition of the international criminal law review.
- 30- Mark S. Stein**, « the Security Council, the international criminal court, and the crime of aggression: how exclusive is the Security Council’s power to

determine aggression? », Indiana international & comparative law review, Vol. 16, n°1, 2005, PP.1- 36.

31- Scheffer David J., “Speech at the international military operations and the conference: US policy and the international criminal court”, February, 23, 1999 in: <http://www.iccnw.org/Html/Scheffer.html>.

32- Scharf Michael P., « results of the Rome conference », ASIL insight, n°23, august 1998, in: <http://www.asil.org/insight23.html>.

B- Memoires et travaux de recherche:

- **Philip Kastner**, the ICC-Savior or Spoiler? Potential Impacts of international Criminal justice on ending the Darfur conflict, thesis to obtain the degree of master of laws, faculty of law, McGill University, Montreal, 2007.

- **Anna Rosén, Veronica Jorméns Gruner**, Article 98 agreements legal or not? Bachelor dissertation of 10 credit points legal science, university of Orebro, Canada, 2007.

- Joint legal opinion by James Graw Ford sc, Philip Sands sc and Ralph wiled, bilateral agreement sought by united state under 98(2), faculty of laws university College London 2003.

- **Roger S. Clark**, the review conference on the Rome statute of international criminal court, Kampala, 31 May-11 June 2010, Rutgers law school occasional paper, January 2010.

- **Hugh Bannister and others**, humanitarian law perspectives 2009, topic 3: the crime of aggression under the Rome statute, research paper.

- **Buhm-Suk Baek**, the definition and jurisdictions of the crime of aggression and the international criminal court, Cornell law school graduate student papers, Cornell law library, 2006.

C- Documents internationaux:

- Revised Draft statute for international criminal court, report of the 1953 Committee on international criminal court jurisdiction (27 July. 20 august 1953),

General Assembly records: ninth session, suppl., n° 12(A), 2645.

- UN. Secretary General Kofi Annan statement at the inaugural meeting of the judges of the international criminal court, The Hague, the Netherlands, 11 mars 200. In: <httpwww.iccnnow.org>.
- Letter from Kofi Anna secretary-general, to Colin L. Powell secretary of state, 3 July 2002. In: <http//www.iccnnow.org>.
- Amnesty international, international criminal court: the Unlawful attempt by the Security Council to given US citizens permanent impunity from international justice, may 2003, in: <http//www.amnesty.org/library/index/engior400062003>.
- Prosecutor's response to Cassese's observation on issues concerning the protection of victims and preservation of evidence in the proceedings on Darfour pending before the I.C.C., (11 September 2006), ICC-02/05.16

D- Documents parlementaires:

- **led dagne**, the crisis in Darfur and status of the north-south peace agreement, for congress, congressional research service October, 22, 2009.

فهرس الموضوعات:

المحتويات	الصفحات
المقدمة.....	6.....

الفصل الأول

دور مجلس الأمن في تفعيل نشاط المحكمة الجنائية الدولية.....	11.....
المبحث الأول: مدى الفعالية القانونية لإحالات مجلس الأمن في ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها.....	12.....
المطلب الأول: الحدود القانونية لسلطة مجلس الأمن في إخطار المحكمة الجنائية الدولية.....	12.....
الفرع الأول: الأساس القانوني لسلطة مجلس الأمن في إخطار المحكمة الجنائية الدولية.....	12.....
أولاً: المرجعية القانونية لسلطة مجلس الأمن في الإخطار.....	12.....
ثانياً: الوسيلة القانونية لممارسة مجلس الأمن سلطته في إخطار المحكمة الجنائية الدولية.....	16.....
الفرع الثاني: إستقلالية المحكمة الجنائية الدولية كقيد على سلطة مجلس الأمن في الإحالة.....	19.....
أولاً: تقيد مجلس الأمن بإحالة فقط الحالات للمحكمة الجنائية الدولية.....	19.....
ثانياً: تقيد مجلس الأمن بقبول إحالاته من طرف المحكمة الجنائية الدولية.....	23.....
الفرع الثالث: تقيد إحالات مجلس الأمن بمقتضيات إختصاص المحكمة الجنائية الدولية الزماني و المادي.....	26.....
المطلب الثاني: الآثار القانونية المترتبة على إحالات مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية.....	29.....
الفرع الأول: أثر إحالات مجلس الأمن على تطبيق بعض الأحكام الإتفاقية لنظام روما الأساسي.....	29.....
أولاً: مدى تطبيق مبدأ التكامل على إحالات مجلس الأمن.....	29.....
1- خضوع إحالات مجلس الأمن من حيث المبدأ لمبدأ التكامل.....	29.....
2- إمكانية التخفيف من تطبيق مبدأ التكامل وتجاوزه عند الإحالة من طرف مجلس الأمن... ..	31.....
ثانياً: إستبعاد الشروط المسبقة لممارسة المحكمة الجنائية الدولية لإختصاصها وإحالات مجلس الأمن.....	36.....
الفرع الثاني: إنعكاسات إحالات مجلس الأمن على التعاون الدولي مع المحكمة الجنائية الدولية.....	39.....
أولاً: أهمية إحالات مجلس الأمن في تعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية.....	40.....
ثانياً: الدور الرقابي لمجلس الأمن في حالة إمتناع الدول عن التعاون.....	42.....
ثالثاً: قوات حفظ السلم كألية فعالة في مجال التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.....	46.....

- المبحث الثاني: تقييم ممارسة مجلس الأمن في إطار سلطته في إخطار المحكمة الجنائية الدولية... 49
- المطلب الأول: خلفية إحالة مجلس الأمن للوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية..... 49
- الفرع الأول: النزاع المسلح في منطقة دارفور..... 50
- الفرع الثاني: موقف مجلس الأمن من الإنتهاكات المرتكبة في منطقة دارفور..... 56
- أولاً: إنشاء لجنة التحقيق الدولية حول دارفور..... 56
- ثانياً: إصدار مجلس الأمن لللائحة رقم 1593(2005)..... 61
- المطلب الثاني: الإعتبارات التي تثيرها إحالة مجلس الأمن للوضع في دارفور..... 66
- الفرع الأول: الإعتبارات القانونية التي تثيرها اللائحة رقم 1593(2005)..... 66
- أولاً: إستبعاد اللائحة رقم 1593(2005) لأية مسؤولية مالية تجاه المحكمة الجنائية الدولية... 66
- ثانياً: اللائحة رقم 1593(2005) نقطة إنتقاء سياسات منتهجة في المجال العلاقتي..... 70
- ثالثاً: إشكالية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية واللائحة رقم 1593(2005)..... 74
- الفرع الثاني: مدى التعاون الفعلي مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن الوضع في دارفور..... 79

الفصل الثاني:

- تبعية المحكمة الجنائية الدولية لمجلس الأمن..... 86
- المبحث الأول: سلطة مجلس الأمن في تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية..... 87
- المطلب الأول: الإطار النظري لسلطة مجلس الأمن في تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية..... 87
- الفرع الأول: خلفية وضع المادة 16 من نظام روما الأساسي..... 88
- أولاً: التاريخ التفاوضي للمادة 16 من نظام روما الأساسي 88
- ثانياً: دواعي منح مجلس الأمن سلطة تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية..... 91
- الفرع الثاني: مدى تأثير المحكمة الجنائية الدولية بسلطة مجلس الأمن بتأجيل إجراءاتها..... 94
- أولاً: قيود أعمال المادة 16 من نظام روما الأساسي..... 94
- ثانياً: الآثار القانونية المترتبة على سلطة مجلس الأمن بموجب المادة 16..... 97
- المطلب الثاني: تقييم الممارسة العملية لمجلس الأمن في إطار سلطته في التأجيل..... 102
- الفرع الأول: إعتداد مجلس الأمن اللائحة رقم 1422(2002) والتطورات اللاحقة عليها..... 102
- أولاً: الصعوبة التي صاحبت إعتداد مجلس الأمن لللائحة رقم 1422(2002)..... 102

- ثانيا: تجديد اللائحة رقم 1422(2002) بموجب اللائحة رقم 1486(2003).....107
- الفرع الثاني: الإعتبرات القانونية التي تثيرها اللائحة رقم 1422(2002).....110
- أولا: انتفاء تطابق اللائحة رقم 1422(2002) مع مقتضيات أحكام نظام روما الأساسي.....110
- 1- إخلال اللائحة رقم 1422(2002) بنص المادة 16 من نظام روما الأساسي.....110
- أ- عدم وضوح مجلس الأمن في استناده إلى الفصل السابع من الميثاق.....110
- ب- الطبيعة شبه الدائمة لطلب التأجيل المتضمن في اللائحة رقم 1422(2002).....112
- ج- عدم استناد اللائحة رقم 1422(2002) إلى حالة محددة بعينها لتفعيل المادة 16.....114
- 2- إخلال اللائحة رقم 1422(2002) بنص المادة 27 من نظام روما الأساسي.....115
- ثانيا: الآثار القانونية المترتبة على اللائحة رقم 1422(2002).....118
- 1- الآثار القانونية المترتبة على اللائحة رقم 1422(2002) بالنسبة للدول الأعضاء.....118
- 2- الآثار القانونية لللائحة رقم 1422(2002) بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية.....120
- الفرع الثالث: محاولة مجلس الأمن لإيجاد بدائل لللائحة رقم 1422(2002).....121
- المبحث الثاني: إختصاص المحكمة الجنائية الدولية و سلطات مجلس الأمن بشأن جريمة العدوان.127
- المطلب الأول: الإطار العام لمشكلة التداخل الموجود بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية
- بشأن جريمة العدوان.....127
- الفرع الأول: إدراج جريمة العدوان ضمن إختصاص المحكمة الجنائية الدولية.....127
- أولا: اتجاهات الدول المختلفة بشأن إدراج جريمة العدوان إختصاص المحكمة الجنائية الدولية.....128
- 1- الدول المؤيدة لإدراج جريمة العدوان ضمن إختصاص المحكمة الجنائية الدولية.....128
- 2- الدول المعارضة لإدراج جريمة العدوان ضمن إختصاص المحكمة الجنائية الدولية...131
- ثانيا: إعتقاد مؤتمر روما التأسيسي لحكم يكرس إختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظر جريمة العدوان.....133
- الفرع الثاني: الطبيعة القانونية المزدوجة للعدوان كأساس لتداخل صلاحيات مجلس الأمن و المحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان.....136
- المطلب الثاني: الدور المنتظر لمجلس الأمن في إطار ممارسة المحكمة الجنائية لإختصاصها بشأن جريمة العدوان.....142
- الفرع الأول: التحديد المسبق لوقوع فعل العدوان سلطة حصرية لمجلس الأمن.....142

أولاً: ميثاق الأمم المتحدة أساس إعطاء مجلس الأمن سلطة حصرية في تحديده المسبق لوقوع
فعل العدوان 143

ثانياً: الآثار المترتبة على إعطاء مجلس الأمن سلطة حصرية في تحديده المسبق للفعل
العدواني.....147

الفرع الثاني: إعتقاد مؤتمر كمبالا الاستعراضي لسلطة مجلس الأمن غير المطلقة في تحديده
المسبق لوقوع العمل العدوان.....151

أولاً: مجلس الأمن كجهة أولى في التحديد المسبق لوقوع الفعل العدواني.....151

ثانياً: الجهات المخول لها التدخل في حالة عدم قيام مجلس الأمن بتحديد وقوع العمل
العدواني.....156

خاتمة.....161

قائمة المراجع.....165

Résumé

تثير العلاقة القائمة بين الإختصاص المادي للمحكمة الجنائية الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين من جهة وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في أعقاب تأسيس مجلس الأمن للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين الخاصتين القائمتين من جهة أخرى، مسألة مهمة جدا تتمثل في التأثير الذي يمكن أن يشكله مجلس الأمن على عمل المحكمة الجنائية الدولية، ويتوقف هذا الأمر في الواقع على طبيعة تدخل مجلس الأمن في نشاط المحكمة الجنائية الدولية كما بينه نظام روما الأساسي. وإذا كان هذا التدخل في سياق ممارسة مجلس الأمن لسلطته في إحالة الأوضاع للمحكمة، فدور مجلس الأمن يكون، على الأقل من الناحية النظرية، ذا طابع إيجابي ويعطي للمحكمة أطرا سائحة لكي تمارس إختصاصها بفعالية. أما إذا كان تدخل مجلس الأمن متعلقا بسلطته في تأجيل إجراءات المحكمة ونظر هذه الأخيرة لجريمة العدوان، فالمحكمة تكون في تبعية لمجلس الأمن.

كما تثير الممارسة العملية لمجلس الأمن في إطار سلطاته بالتدخل في نشاط المحكمة إشكالات، بصورة يكون فيها التساؤل حول شرعية تصرف مجلس الأمن في هذا المجال أمرا ملحا.

Le lien entre la competence materielle de la CPI et le maintien de la paix et de la securité internationale d'un coté, et La création de la CPI dans le sillage de l'action du Conseil de securité avec l'institution des deux tribunaux internationaux ad hoc existants d'un autre coté, nous incite à considerer l'impact du Conseil de securité sur le fonctionnement de la CPI.

Cela est tributaire en effet de la nature de l'intervention du Conseil de securité dans le fonctionnement de la CPI telle quelle est determinee par le statut de Rome. A savoir, si cette intervention s'inscrit dans le cadre du pouvoir du Conseil de securité de saisir la CPI, le fonctionnement de la CPI est, au moins theoriquement, plus efficace. Par contre si cette intervention est relative au pouvoir du Conseil de securité de suspendre l'activité de la CPI ou de l'exercice de la CPI de sa competence à l'égard du crime d'agression, la CPI se trouve devant une situation de subordination à un organ politique.

A cela s'ajoute une autre question problématique concernant la manière dont le Conseil de securité à interpreter en pratique ses pouvoirs, qui amene à s'interroger sur la legalité de ses actes en ce domaine.